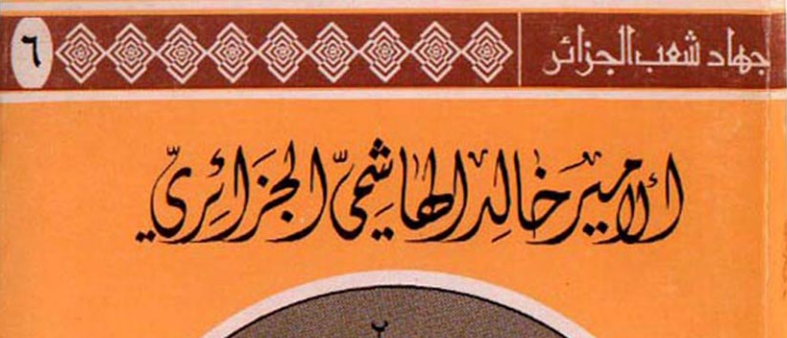


جهاد شعب الجزائر ٦

الأمير خالد الهاشمي الجزائري

بسام العسلي





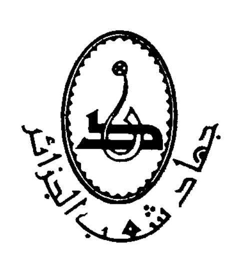






دار النفائس





الأمير خالد الهاشمي الجزائري

والدفاع عن جزائر الإسلام

بسّام العسلي

دار النفائس

الطبعة الثانية
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

○ دار النفائس
بيروت: ص.ب ١١/٦٣٤٧ - هاتف ٨١٠١٩٤ - برقياً: دانفايسكو

مُقدّمة الكِتابْ

هذه الجزائر المجاهدة ما هوى منها شهاب إلا أتبعه شهاب آخر، وهذا هو شعب الجزائر المجاهد، ما مضت منه قافلة إلا وأتبعتها قافلة. وتستمر الشهب في إضاءة سماء العروبة والإسلام، وتستمر القوافل تترى على سبيل الجهاد في سبيل الله. ما عاشت الجزائر، جزائر العرب المسلمين، يوماً من الأيام لنفسها، لقد كانت أبداً، وعلى امتداد قرون طويلة وهي تحمل الراية، راية الريادة، لم تتعب وقد أتعبت كل من عاداها. حتى أصبحت أمثولة الدنيا في التضحية والفداء والصبر والثبات. وعرف العالم، وعرف المسلمون في مشارق الارض ومغاربها، ما احتملته الجزائر وما عاناه شعبها المجاهد، فحملوا لأرضها وشعبها كل الحب والتقدير والإكبار.

وتاريخ جهاد شعب الجزائر بعد ذلك نسيج متلاحم صنعته تضحيات لا نهاية لها، وبرزت من خلاله شهب وكواكب ونجوم لا حصر لها. ويقف المرء حائراً أمام هذه الوفرة من الرواد المتشابهة

في تألقها، المتماثلة في حجومها واشكالها واضوائها. وعلى هذا، فالانتقاء لا يعني الأفضلية قدر ما يعني تصوير مرحلة تاريخية من خلال قيادة تاريخية معينة.

هكذا كان الأمير عبد القادر الجزائري، وهو يقول: «أما بعد، فإن الفرنسيس المعتدين على البلاد الإسلامية، بعدما عاهدناهم وسالمناهم، نكثوا وجالوا في بلادنا وعاثوا، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن المعلوم أن التهاون في مثل هذا، والاغضاء عنه يزيدهم طغياناً واعتداء علينا... ومما علم من كتب التواريخ، أن العرب يبتهجون في معامع القتال كما يبتهج العريس ليلة عرسه، فلا يخطر في بالكم أنهم يضجرون منها أو يتركونها من ذات أنفسهم ما دامت الأقدار الإلهية مساعدة لهم. فإن حكمت عليهم بغير ذلك، فمن المعلوم ان الأرض لله من بعدهم يورثها من يشاء من عباده، فلا معقب لحكمه ولا رادّ لقضائه».

وها هو محب الدين الخطيب يقول عن الأمير الشيخ طاهر الجزائري ما يلي: «هو الذي ربى عقلي، وهو الذي حبّب إليّ هذا الاتجاه الفكري منذ كنت طفلاً الى أن صرت رجلاً. ولا أعرف مؤلفاً ولا حامل قلم في ديار الشام، إلا وقد كانت له صلة بهذا المربي العظيم والإفادة من عقله وسعة فضله. وكل الذين جاهدوا هناك لأجل الحرية، وفي سبيل المعارف، ولإحياء علوم السلف، ولإعادة مجد العروبة والإسلام، إنما كانوا من إخوانه. وهو واسطة عقدهم وراس مجالسهم؛ أو من طبقة تلاميذه، وهو مضرب المثل عندهم في كمال العقل وسعة الاطلاع التي لا حد لها.

وبالإجمال، هو جرثومة الخير الأولى من أيام ولاية مدحت باشا على سوريا، الى أن هاجر الرجل العظيم إلى مصر سنة ١٣٢٥هـ».

وها هو محمد الشريف بك الجزائري يصدر صحيفة «البوستة» في مصر (١٨٩٦ـ ١٩٠٤) للدفاع عن قضايا العرب والمسلمين.

وها هو الأمير علي باشا الجزائري نجل الأمير عبد القادر يتولى الدفاع عن دنيا العرب والمسلمين.

وها هو الأمير سليم الجزائري، «الضابط الأستاذ بالمدرسة الحربية والخائض غمار الحروب دفاعاً عن الإسلام وحامل الأوسمة البطولية، يمضي في قوافل الشهداء دفاعاً عن العرب والإسلام».

وها هو الأمير عز الدين الجزائري، يحمل السلاح في الثورة السورية الكبرى، دفاعاً عن دنيا العرب المسلمين، ويمضي شهيداً للقاء وجه ربه وقد أدى الأمانة.

وها هو الأمير خالد الهاشمي الجزائري. يلتمع كالشهاب في سماء العرب المسلمين، ثم يمضي، بصمت، بعد أن بذل الجهد المستطاع، وأكثر مما هو مستطاع، لحمل راية الريادة دفاعاً عن الإسلام والمسلمين.

هؤلاء سطور في الملحمة الخالدة التي عاشها شعب المسلمين في أصعب مرحلة من تاريخهم. وهم سطور فخر تنحني الدنيا إجلالاً لها وتقديراً.

إنهم فخر الجزائر، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها.
وهم فخر العرب، في كل دنيا العرب.
وهم فخر المسلمين في كل دنيا المسلمين.

حملوا السيف والقلم، خاضوا الصراعين السلمي والمسلح، وجاهدوا في الله حق جهاده، وتركوا للدنيا سطوراً مضيئة، تهدي الباحثين عن الهدى في كل زمان ومكان. وتجربتهم التاريخية، ليست ملكاً للجزائر ولشعبها المجاهد فحسب، وإنما هي ملك العالم العربي- الإسلامي كله.

وتتعاظم أهمية هذه التجربة التاريخية، على مر العصور والأيام. ذلك لأن نسيج التاريخ لا زال متصلاً، ولا زالت الحرب قائمة، ولكن بأساليب أكثر تطوراً وأكثر خبثاً ولؤماً.

وهذه تجربة الأمير خالد الهاشمي الجزائري - وهي تجربة تاريخية خالدة- ترسم ظلالها على الأفق الممتد، وترسل جذورها إلى أعماق الأرض العربية- الإسلامية. وعسى أن يجد فيها القارىء الفائدة والمتعة.

والله ولي التوفيق

بسام العسلي

الوجيز في حياة الأمير خالد

السنة الهجرية	السنة الميلادية	وجيز الأحداث
١٢٩٢	٢٠ شباط ـ فبراير ١٨٧٥	ولادة الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق ـ الشام ـ
١٣١٠	١٨٩٢	انتقال الأمير خالد مع والده إلى الجزائر.
١٣١١	١٨٩٣	دخول الأمير الكلية العسكرية الإفرنسية «سان سير»
١٣١٣	١٨٩٥	ترك الأمير خالد الكلية، قبل التخرج، بسبب اتهامه بالشعب والنوايا السيئة ضد فرنسا.
١٣١٤	١٨٩٦	عودة الأمير خالد إلى الكلية الحربية الإفرنسية وتخرجه برتبة ملازم. وتعيينه في كتيبة إفرنسية.
١٣٢٥	١٩٠٧	ترفيع الأمير خالد إلى رتبة نقيب (كابتن) واشتراكه في حرب المغرب.
١٣٢٨	١٩١٠	إستقالة الأمير خالد من الجيش الإفرنسي

السنة الهجرية	السنة الميلادية	وجيز الأحداث
١٣٢٩	١٩١١	إعادة الأمير خالد للجيش، ومنحه إجازة لمدة ثلاثة أشهر من أجل زيارة أقاربه في دمشق.
١٣٣١	١٩١٣	بدء الأمير خالد بتنظيم «الجزائر الفتاة» أو «الجزائر الفتية» في باريس.
١٣٣٤	١٩١٥	إشتراك الأمير خالد في الحرب.
١٣٣٥	١٩١٦	عودته إلى الجزائر بعد (١٨) شهراً من الخدمة في الجبهة.
١٣٣٨	١٩١٩	إحالة الأمير خالد على التقاعد نهائياً، وانصرافه الى العمل السياسي.
١٣٤٤	١٩٢٥	حاول الأمير خالد التوجه إلى سوريا- بأوراق شخصية مزورة للاشتراك في الثورة فاعتقل وحوكم وحكم عليه بالسجن لمدة (٥) اشهر.
١٣٥٥	١٩٣٦	وفاة الأمير خالد في دمشق، وإعلان الحداد العام لوفاته في دمشق والجزائر.

وجيز الأحداث المعاصرة للأمير خالد في العالم العربي- الإسلامي

السنة الهجرية	السنة الميلادية	وجيز الأحداث
١٢٨٨	١٨٧١	ثورة المقراني والحداد (الإخوان الرحمانيون) في الجزائر.
١٢٩٩	١٨٨١	فرنسا تحتل تونس، هزيمة عرابي باشا عند التل الكبير واحتلال بريطانيا لمصر.
١٣٠٠	١٨٨٢	بداية ثورة المهدي بالسودان.
١٣١٢- ١٣٢٥	١٨٩٤-١٩٠٧	السلطان عبد العزيز المراكشي.
١٣١٠	١٨٩٢	الإنكليز يقضون على ثورة السودان.
١٣٢٩- ١٣٣٠	١٩١١- ١٩١٢	إيطاليا تستولي على طرابلس الغرب.
١٣٣٢- ١٣٣٦	١٩١٤- ١٩١٨	الحرب العالمية الأولى ـ وقيام الثورة الشيوعية بروسيا.
١٣٣٩	١٩٢٠	احتلال فرنسا لسوريا ولبنان. والإنكليز في العراق وفلسطين.
١٣٤٠	١٩٢١	ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في الصحراء المغربية.
١٣٤٢	١٩٢٣	إلغاء الامبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية.
١٣٤٤	١٩٢٥	الثورة السورية الكبرى.

السنة الهجرية	السنة الميلادية	وجيز الأحداث
١٣٤٥	١٩٢٦	إقامة الكيان اللبناني المسيحي (النصراني).
١٣٥٢	١٩٣٣	الثورة الفلسطينية الكبرى ضد الإنكليز واليهود.

«وهب الأمير خالد للجزائر كل حياته ونشاطه وذكائه، وقدم للإسلام كل عواطفه وقلبه، قلب رجل شريف نبيل لا يخشى في الله وفي سبيل إحقاق الحق صولة جاهل ولا لومة لائم»

جريدة الدفاع الجزائرية- عدد ٢٤ كانون الثاني- يناير- ١٩٣٦- في تأبين الأمير خالد.

الفصل الأول

١ - انطلاقة الاستعمار من الجزائر إلى العالم الإسلامي

٢ - الهجوم الاستعماري - الاستيطاني في الجزائر

٣ - السياسة الاستعمارية والظهير البربري

٤ - الثورة الجزائرية (١٨٩٧ - ١٨٩٩) ومواقف الاشتراكيين

١ ـ انطلاقة الاستعمار من الجزائر إلى العالم الإسلامي

ما إن انتهت فرنسا من القضاء على ثورة الإخوان الرحمانيين سنة ١٨٧١ (ثورة المقراني والحداد) حتى انطلقت لتعميق جذور وجودها الاستعماري في الجزائر، ولتوسيع مناطق نفوذها إلى ما وراء حدود الجزائر. وكان هدفها التالي هو فرض نفوذها على تونس. وكان الإيطاليون يطمعون منذ وقت طويل، بحذو أسلوب فرنسا في السيطرة الاستعمارية، غير أن روما ترددت في السير على هذا الطريق خشية أن تخلق بذلك أزمة دولية. وأفادت فرنسا من أول فرصة سنحت لها لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية في الاستيلاء على تونس. وتم لها ذلك عندما نشب خلاف بين «باي تونس» وإحدى الشركات التجارية الإفرنسية في سنة ١٨٨١ . فعملت فرنسا على تجريد الباي من سلاحه في العاصمة بواسطة جيش كان قد اجتاح الإقليم بحجة تأديب قبيلة بدوية اخترقت الحدود، وقامت بأعمال عدائية في الجزائر. والحق أن الإفرنسيين أبقوا للباي عرشه اسمياً، غير أنهم سلبوه جميع السلطات الحقيقية بلا استثناء.

حاولت فرنسا بعد ذلك التوسع في اتجاه الغرب، غير انها اصطدمت بمقاومة الدول الغربية (إنكلترا والمانيا). وفي سنة ١٩٠٤، انتزعت فرنسا موافقة بريطانيا وإسبانيا على مشروعاتها التوسعية بعد أن اعترفت لإنكلترا بحق استعمار مصر، وبعد أن منحت إسبانيا منطقة نفوذ أوسع في ممتلكاتها السابقة في المغرب. وكان الإفرنسيون قد قدّموا لسلطان مراكش ـ السلطان عبد العزيز ـ مشروعاً للإصلاح الإداري، يتم تنفيذه بمساعدتهم.

عندما وصل الامبراطور البروسي ـ ويلهلم الثاني ـ أرض طنجة في ٣١ آذار ـ مارس ـ ١٩٠٥ ـ وكان يقوم برحلة في البحر المتوسط ـ بعد أن حرضه على ذلك مستشاروه الذين كانوا يؤيدون مصالح (الأخوة مانسمان) الاقتصادية في مناجم مراكش.

وهناك في طنجة، ألقى القيصر ويلهلم خطاباً أيّد فيه استقلال السلطان، وعلى أثر هذا الخطاب، نجح السلطان عبد العزيز في عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المراكشية. ولقد عقد هذا المؤتمر في الجزيرة الخضراء في الفترة من ١٥ كانون الثاني ـ يناير ـ الى ٧ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٠٦، لينتهي إلى الاعتراف بسيادة السلطان، والاتفاق على تنظيم شرطة دولية ـ بوليس ـ لحراسة المرافىء، وإقامة مصرف للدولة يكون رأس ماله أوروبياً.

تسبب تعاظم التدخل الاجنبي بأمور مراكش في اضطراب النظام والامن، وبدأ الموقف في الخروج من قبضة السلطان عبد العزيز، واستثمرت فرنسا ذلك لتقوم باحتلال «وجدة» و«الدار البيضاء» في سنة ١٩٠٧. وما لبث عبد الحفيظ أن ثار على أخيه السلطان عبد العزيز مستغلاً الاستياء العام في طول البلاد وعرضها، وحمل الفقهاء

على خلعه. وتمكن من إخضاع البلاد كلها لطاعته خلال فترة وجيزة. واعترفت به ايضاً كلٌ من إسبانيا وفرنسا بعد أن أعلن اعترافه باتفاقات الجزيرة الخضراء.

ولكن عبد الحفيظ لم يكن أقدر من أخيه على مواجهة الأوضاع العسيرة التي خلقها التحريض الخارجي، فطوقه الثوار في فاس سنة ١٩١١، مما دفعه إلى التماس الدعم من فرنسا. والواقع، أن هذا الحادث قرر مصير البلاد، على الرغم من أن المانيا ظلت تحاول أن تضمن لنفسها بعض الحقوق عن طريق هجومها على أغادير (وهو الهجوم المعروف بوثبة النمر، إذ أرسلت إلى اغادير مركباً حربياً، سمه النمر (تايغر) بعد أن كانت اسبانيا قد وسّعت منطقتها أيضاً احتلال العرائش والقصر.

ومهما يكن من أمر، فقد اعترفت المانيا ذاتها، آخر الأمر، الحماية الافرنسية لمراكش - وهي الحماية التي حددت شروطها بصورة رسمية في المعاهد التي عقدت مع السلطان في ٤ تشرين الثاني نوفمبر - سنة ١٩١٢. وخلف عبد الحفيظ السلطان يوسف، حتى إذا توفي هذا سنة ١٩٢٧، خلفه ابنه محمد الثالث. ووطد المارشال«ليوتي»[1] بما شن على القبائل المعادية، سلطة الحكومة التي

---

(١) ليوتي - لويس هيبرت غونزالف : (Lyautey, Louis Hubert Gonzalve) ماريشال إفرنسي، من مواليد مدينة نانسي (١٨٥٤ - ١٩٣٤). برز اسمه في استعمار الهند الصينية (فييتنام) ثم في استعمار مدغشقر وفي الأعمال القتالية في جنوب وهران نظم في سنة ١٩١٢ عملية الحماية على المغرب - مراكش - الأمر الذي أثار المانيا وكان حافزاً أساسياً في هجومها على فرنسا في الحرب العالمية الأولى. وقد أصبح وزيراً للحربية الافرنسية (١٩١٦ - ١٩١٧). وهو صاحب الدور الأساسي في قانون الظهير البربري.

انتهى السلطان الى أن يصبح مجرد رئيس اسمي لها. واحتفظت فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى بالمركز الذي اكتسبته في مراكش، لتبسط نفوذها على البلاد كلها ما بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٤ وذلك عن طريق مجموعة من الحروب التي أرهقت فرنسا. ودفع المغاربة (المراكشيون) ثمناً غالياً لها من دمائهم وتضحياتهم.

وعرفت بلاد المغرب ـ مراكش ـ في هذه الفترة بطلاً من أشهر أبطال الحروب الثوروية في العالم الاسلامي هو «الأمير عبد الكريم الخطابي» الذي كان يعيش مع أسرته منذ عهد بعيد في منطقة الريف، عند أجدر على خليج الخزامى.

وفي سنة ١٩٢١، أعلن الأمير عبد الكريم ثورته ضد الاسبانيين للدفاع عن قومه. ولم يكن مع الأمير آنذاك سوى عدد قليل من الرجال، غير أن لهيب ثورته لم يلبث أن انتشر سريعاً بين القبائل كلها في مراكش الشمالية. وأنزل عبد الكريم بأعداء المسلمين خسائر فادحة، ثم هاجم منطقة الاحتلال الافرنسية، وتهدد فاس بالاحتلال؛ وعندئذ تعاونت قوى الاستعمار الإسباني ـ الإفرنسي للقضاء عليه وعلى ثورته، وتم لها ذلك في شهر شباط ـ فبراير ـ سنة ١٩٢٦ حيث اضطر الأمير عبد الكريم إلى إلقاء السلاح، فنفي في بداية الأمر إلى مرسيليا ثم أبعد الى جزيرة «ريونيون» بالقرب من جزيرة القمر ـ مدغسكر ـ ومنذ ذلك الحين، وطدت إسبانيا أيضاً سلطتها في مراكش ـ المغرب..

لم تلبث ايطاليا بعد ذلك أن انضمت الى ركب الدولتين الاستعماريتين (بريطانيا وفرنسا). فاتجهت الى طرابلس الغرب

(ليبيا)، وطلبت الى رجال تركيا الفتاة الموافقة على السماح للقوات الإيطالية باحتلال طرابلس الغرب، وعدم التصدي لمقاومة قواتها، غير أن تركيا رفضت الطلب الإيطالي الغريب، فاعلنت هذه الحرب على تركيا يوم ٢٩ ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩١١، فوطئت قواتها الأرض العربية ـ الإسلامية يوم (٥) تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ووقع عبء الدفاع على عاتق أنور باشا ومصطفى كمال، الذي كسب هنا أول إكليل من أكاليل مجده العسكري.

وعلى الرغم من دعم جماهير العرب المسلمين للقوات التركية، ومشاركتهم لها بحماسة في رفع راية الجهاد. إلا أن القوات الايطالية حققت نجاحاً انتهى بعقد معاهدة «أوشي» سنة ١٩١٢. وتخلت تركيا لإيطاليا عن طرابلس وبنغازي. ولم يحتفظ الخليفة إلا بحق تعيين الموظفين الدينيين في تلك البلاد.

ليس المجال هنا التعرض للاستعمار الايطالي وطرائقه الوحشية في قهر الشعب العربي المسلم في ليبيا، فلذلك مجاله الخاص، وبحثه المستقل، غير أن ما يهم البحث هنا هو الإشارة إلى نقطتين أساسيتين ترتبطان بالاستعمار الإفرنسي للمغرب الإسلامي: اولاهما أن استعمار فرنسا للجزائر هو الذي فتح المجال أمام تطور الهجمة الاستعمارية الصليبية ضد العالم الاسلامي؛ وثانيهما: أن ايطاليا بما عرف عنها من تخاذل وضعف وخور في الحروب قد استأسدت في إبادة الشعب العربي ـ الإسلامي في طرابلس، محاولة التأكيد لمنافسيها الأوروبيين أنها ليست أقل منهم حماسة للحرب الصليبية ضد المسلمين.

لم تتوقف مقاومة المجاهدين في سبيل الله في طرابلس على الرغم من كل الظروف السيئة التي أحاطت بالبلاد، ومارست «زوايا السنوسيين» هنا ما مارسته زوايا الإخوان الرحمانيين وسواهما في الجزائر المجاهدة. وتصدى لقيادة أعمال الجهاد عدد من المشايخ والزعماء، لعل من أبرزهم محمد بن عبد الله (في فزّان) وأحمد الشريف (ومعه قبائل العبيدات والبراعصة والدرسة) وسالم بن الزنقاني، ورمضان السويحلي زعيم مصراته.

ويحتل بعد ذلك عمر المختار مرتبة الريادة في قيادة الجهاد (في برقة) (من سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣١). والذي أرغم الإيطاليين على الدخول معه في مفاوضات سنة ١٩٢٩ فكان في جملة شروطه: «عدم تدخل الحكومة الإيطالية في أمور الدين الإسلامي، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في دوائر ودواوين الادارة الايطالية، والسماح بفتح المدارس الدينية التي تدرس فيها علوم القرآن، والتفسير والحديث والفقه وسائر العلوم. وكذلك إلغاء القانون الذي وضعته إيطاليا والذي ينص على عدم المساواة في الحقوق بين الوطني - الليبي - والايطالي، إلا إذا تجنس الليبي بالجنسية الايطالية». غير أن ايطاليا لم تكن جادة في المفاوضات وكان هدفها كسب الوقت، تماماً كما فعلت فرنسا مع الأمير عبد القادر الجزائري في معاهدة «تافنة» الشهيرة. فتم استئناف الحرب الى أن تم لإيطاليا القضاء على الثورة، وإعدام البطل «عمر المختار».

المهم في الأمر، هو أن أساليب الإيطاليين ضد الشعب العربي الإسلامي في ليبيا لم تختلف عن نظيرتها من الأساليب الإفرنسية ضد

الشعب الجزائري. ولقد أرادت ايطاليا: «إقامة مملكة لاتينية في ليبيا ـ لإعادتها كما كانت في عهد الرومان ـ ولتأمين استيطان ثلاثة ملايين إيطالي فيها» ومن اجل ذلك: «أقدم الايطاليون على ارتكاب آلاف الافعال الوحشية بدون موجب، سوى الانتقام من المسلمين واستئصال شأفتهم من طرابلس وبرقة».

ولما كانت اراضي الجبل الاخضر من برقة، هي أجود قطعة من بر طرابلس، وفيها المياه الجارية والعيون الصافية والغابات الملتفة والمروج الخصبة، فقد توجهت أنظار الإيطاليين الى استعمارها قبل غيرها. وقاموا بإجلاء القبائل العربية الساكنة في الجبل الأخضر وجواره عن أراضيهم، وجمعوا منهم ثمانين ألف نسمة رجالاً ونساء وأطفالاً، وساقوهم إلى صحراء سرت ـ في الأراضي الواقعة بين برقة وطرابلس على مسافة عشرة أيام من أوطانهم الأصلية، وأنزلوهم في معاطش ومجادب لا يمكن أن يعيش بها بشر، فمات عدد كبير منهم جوعاً وعطشاً، وماتت مواشيهم كلها من فقد الكلأ والماء. وكان أهالي طرابلس وبرقة يزيدون على المليون ونصف المليون قبل الغزو الإيطالي.

ولم تمض فترة طويلة، حتى انخفض هذا العدد الى سبعمائة الف نسمة. وبلغ عدد السكان الذين أعدمهم الايطاليون شنقاً من أهالي طرابلس وبرقة خلال فترة الاحتلال، عشرين ألف نسمة، وكثيراً ما شنقوا أناساً بمجرد إرادة قائد، أو بمجرد رغبة ضابط صغير. وقد وقع لهم أنهم شنقوا نساءً جرّدوهن من ثيابهن وأبقوهن عاريات عدة أيام. كما وقع أنهم كانوا يسلكون ستين أو سبعين شخصاً في سلسلة

واحدة، ويحبسونهم على هذه الصورة مدة إلى أن يموتوا.

وجند الإيطاليون من أهالي الجبل الأخضر - برقة - كل الرجال من سن البلوغ إلى الخامسة والأربعين ليحاربوا بهم إخوانهم. ثم عمدوا إلى الأحداث من فوق ٤ سنوات حتى ١٢ سنة، فأخذوهم قهراً من أحضان ابائهم وأمهاتهم، في يوم تشيب من هوله الأطفال ودفعوهم الى إيطاليا لأجل تربيتهم وتنشئتهم في النصرانية. واغتصبوا النساء في أعراضهن وقتلوا منهن الكثيرات ممن دافعن عن شرفهن حتى النهاية. وكان نحوٌ من مائتي امرأة من نساء الأشراف، قد فررن الى الصحراء قبل وصول الجيش الإيطالي إلى الكفرة، فأرسلت القيادة الإيطالية قوة في إثرهن لمطاردتهن حتى قبضوا عليهن وسحبوهن الى الكفرة، حيث خلا بهن ضباط الجيش الايطالي واغتصبوهن. وهكذا أنزلوا المعرات بسبعين أسرة شريفة من أشراف الكفرة، الذين كانت الشمس تقريباً لا ترى وجوههن من الصون والعفاف.

ولما احتج بعض الشيوخ على هتك أعراض السيدات المذكورات، أمر القائد الايطالي بقتلهم. ثم استباح الايطاليون الزاوية السنوسية بالكفرة - المسماة بالتاج - وأراقوا الخمور فيها، وداسوا المصاحف الشريفة بالأقدام. وحملوا الشيخ سعد (شيخ قبيلة الفوائد)، وخمسة عشر رجلاً معه من الشيوخ، وقذفوا بهم من الطائرات على مشهد من أهلهم، حتى إذا وصل أحدهم الى الأرض وتقطع إرباً، صفق الايطاليون طرباً، ونادوا بالعرب قائلين: «ليأتِ محمدٌ هذا نبيكم البدوي الذي أمركم بالجهاد، وينقذكم من أيدينا».

وعندما اجتاحت القوات الايطالية طرابلس، قبضت على ألوف من أهلها في بيوتهم، ونفتهم بدون أدنى مسوغ إلى جزر إيطاليا، حيث مات أكثرهم من سوء المعاملة. وأباد الايطاليون في غير ميدان الحرب، كل عربي يزيد عمره على (١٤) سنة، وأحرقوا يوم ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩١١ حيا خلف بنك روما، بعد أن ذبحوا أكثر سكانه بينهم النساء والشيوخ والأطفال.

وفي اليوم التالي (يوم ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر) وصف أحد المراسلين ما وقع عليه بصره بقوله: «صادفت ٥٠ جندياً يقودون ستة من العرب إلى خرابة يستعملها الجنود لقضاء الحاجة، ولما أدخلوهم إليها، اشترك الضباط والجنود في قتلهم بالمسدسات والبنادق، وما كدت أفر من هذا المشهد حتى رأيت ما هو أشدّ هولاً، وهو طائفة من الجنود يسوقون (٥٠) عربياً بين رجال وأطفال، وأدخلوهم إلى مكان قد تهدم، وبدأ الضباط يقتنصون هذا الصيد الكريه بمسدساتهم وبنادق جنودهم مدة عشرين دقيقة. وكلما سمعوا أنيناً من جثة أعادوا عليها النار حتى انقطع الأنين».

واستمر الجيش الإيطالي ثلاثة أيام يطلق الرصاص على كل من يلقاه من العرب. فهلك عدد من النساء والأطفال وبلغ مجموع القتلى خلال ثلاثة أيام، أربعة آلاف عربي. ولما كانت (واحة جغبوب) هي مركز السادة السنوسية، فقد حرص الإيطاليون على إبادة رجال الدين فيها ومحو معالم الإسلام. وأصدرت الحكومة الإيطالية أمراً بإقفال جميع الكتاتيب التي تعلم الأطفال أمور دينهم، وتحفّظهم قرآنهم الكريم.

وبهذه الـطرائق: «استطاع الإيطاليون تشريد ثلث مليون من السكان، وأبادوا ثلث مليون آخر، وتركوا بعد ذلك للمدارس الإيطالية إكمال المهمة، فلم يتركوا في طول البلاد وعرضها مدرسة غير إيطالية. وضمنت المدارس الإيطالية القضاء على الـدين الإسلامي بجعل التعليم فيها إجبارياً. وتكفلت دور الفحش والدعارة بواجب إفساد أخلاق الشبان. وبدؤوا بالتمييز بين العرب والبربر، على أمـل تنصيـر الجنس البربري من اهل طرابلس وبرقة»[1].

وتبقى المنافسة الاستعمارية بين إنكلترا وفرنسا للسيطرة على مصر، هي البداية للصراع على العالم العربي، وقد برزت هذه المنافسة بشكلها الواضح في عهد «محمد علي باشا» وورثته على حكم مصر. حتى اذا ما أمكن توريط هؤلاء الورثة بمشكلات اقتصادية مستعصية على الحل. وجدت أوروبا فرصتها لإحكام قبضتها على مصر، فتم تشكيل لجنة أوروبية لتسوية الديون والحد من سياسة الخديوي توفيق المالية. وكانت هذه «الوصاية المالية» كافية لفرض الهيمنة على الدولة بكاملها.

كانت بريطانيا تتطلع في الواقع منذ عهد بعيد للسيطرة على

---

(١) لمطالعة المزيد عن أعمال الايطاليين خلال فترة الغزو. يمكن الرجوع إلى: حاضر العالم الإسلامي - الأمير شكيب ارسلان ٢/ ٦٤ - ١٢٨. وفي الصفحة ٨٤ رسالة للبطل عمر المختار، يشير فيها إلى أن كل ما سبق وصفه ليس إلا قليلاً من كثير. وأن ما ارتكبه الايطاليون بحق الشعب العربي المسلم هو مما يعجز الإنسان عن وصفه او الاحاطة به.

مصر، بحجة تأمين طريق الهند للتجارة، وجاء احتلال فرنسا للمغرب العربي ـ الإسلامي ليمهد الطريق أمام إنكلترا للسيرنحو قلب العالم العربي الإسلامي. وقد تظاهرت انكلترا في البداية أنها راغبة بمشاركة الدول الأوروبية في الهيمنة على مصر. وقد أدى تدخل «اللجنة الأوروبية» في أمور مصر الداخلية، (كإنقاص عدد أفراد الجيش المصري ـ بهدف التوفير) إلى ظهور تناقضات حادة، برزت من خلالها الإرادة المصرية ـ الوطنية في شخص أحمد عرابي، الذي أصبح وزيراً للحربية في شهر شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٨٢ م. والذي تولى قيادة الحزب الوطني، والمطالبة بالإصلاحات لمصلحة الفلاحين المصريين ضد أصحاب الاقطاعات الواسعة من ذوي الأصول التركية. ولكن الضباط الأتراك في قيادة الجيش المصري دبروا مؤامرة ضد (الزعيم أحمد عرابي)، انتهت إلى نشوب خلاف بينه وبين الخديوي. وهنا دعا أحمد عرابي مجلس النظار إلى عقد مجلس من الأعيان رغم إرادة الخديوي.

واغتنمت بريطانيا الفرصة لتعلن أن سلامة الأوروبيين في مصر باتت (مهددة بالخطر). وأوعزت الى أسطولها للقيام مع الأسطول الإفرنسي بتظاهرة عسكرية في مياه الاسكندرية. وأسرع ـ عرابي باشا ـ الى تحصين الاسكندرية والاستعداد لمجابهة احتمالات العدوان. وفي هذه الفترة استدعت فرنسا أسطولها، وتركت لبريطانيا حرية العمل ضد مصر، فوجهت إنذارها الى أحمد عرابي بايقاف العمل في تحصين الاسكندرية.

وازدادت حدة التوتر في مصر، ووقعت بعض الاعتداءات على

الاوروبيين في ١١ حزيران ـ يونيو ـ ١٨٨٢، وعندما رفض عرابي الإنذار البريطاني، قامت البوارج الحربية البريطانية بقصف الاسكندرية يوم ١١ تموز ـ يوليو ـ ولم تلبث القوات البريطانية أن وطئت أرض مصر، وانضمت إليها على الفور قوات الخديوي توفيق، الذي كان قد طلب من بريطانيا حمايته. وتوجه أحمد عرابي بقواته إلى التل الكبير لمجابهة القوات (البريطانية ـ الخديوية). ووقعت معركة يوم ١٣ ايلول ـ سبتمبر ـ لم تكن في مصلحة القوات المصرية، رغم ما أظهرته هذه القوات من الاندفاع والحماسة وذلك بسبب عدم التكافؤ في القوى والوسائط التي زجها في المعركة. ولم يمضِ أكثر من يومين، حتى تم اعتقال أحمد عرابي في القاهرة، حيث تم نفيه إلى جزيرة سيلان ليقضي فيها عشرين عاماً تقريباً، وقد تم السماح له بالعودة إلى وطنه سنة ١٩٠١.

قررت معركة «التل الكبير» في الحقيقة، مصير أرض الكنانة ومستقبلها لفترة ثلاثة أرباع القرن تقريباً. فقد فرضت بريطانيا رقابتها على المالية المصرية وقيادة الجيش المصري، وأقامت حاميات بريطانية في مناطق كثيرة، على امتداد قناة السويس ومنطقة البحر الاحمر بصورة خاصة..

ليس هذا فحسب، بل إنها اصطنعت منصب «القنصل العام» الذي يقيم إلى جانب الخديوي؛ ليكون الحاكم الفعلي للبلاد. شأن المقيمين البريطانيين الذين جرت عادتها على تعيينهم مستشارين للحكام الوطنيين في الهند. إذاً فقد أصبح تاريخ مصر ـ طوال هذه المدة ـ مرتبطاً بتاريخ الامبراطورية البريطانية. وتم فصل مصر عن

العالم الإسلامي، وعزلها عنه، مع إفساح المجال أمام الأجانب لاستغلال الموارد الوطنية - ومن الامتيازات الضخمة التي اغتصبها الغربيون، توجيه الزراعة لمصلحة الاقتصاد البريطاني، والتحكم فيه، بما يتناقض مع مصلحة الوطنيين المصريين، وتحميل الشعب المصري نفقات الاحتلال البريطاني، ونفقات أجهزة الحكم البريطانية التي امتدت لتشمل كل فروع الدولة. وفرضت بريطانيا ثقافتها على مصر، تماماً على نحو ما فعلته فرنسا في الجزائر، وإيطاليا في ليبيا، ولو أنه كانت هناك ثمة فوارق في الأساليب والطرائق.

ولعل حادثة «دنشواي» في دلتا مصر، والتي قتل فيها انكليزي بضربة شمس. وقيام البريطانيين باستغلال الحادثة لإنزال أشد العقوبات بالفلاحين، وشنق أربعة منهم يوم ٢٨ حزيران - يونيو - سنة ١٩٠٦، مع جلد (١٧) مواطناً بالسياط بطريقة وحشية، هي حادثة كافية لتصوير التشابه بين الطرائق الاستعمارية كلها.

أفادت بريطانيا من ظروف الحرب العالمية الأولى، لتنفيذ مخططها في الإجهاز على الدولة العثمانية، بالتعاون مع حلفائها الأوروبيين، ففرضت على مصر نظام الحماية في ٤ آب - اغسطس - سنة ١٩١٤. وجعلت بريطانيا من مصر وشعبها أداة الهجوم على القوات العثمانية - الألمانية، حتى إذا ما انتهت الحرب، انصرفت الإدارة البريطانية في مصر، إلى إدارة البلاد عن طريق استثمار التناقضات بين الأحزاب بعضها ضد بعض أحياناً، وبينها وبين القصر في أحيان أخرى. ورافق ذلك اضطرابات مثيرة، لعل أبرزها تلك التي رافقت اعتقال الزعيم سعد زغلول وثلاثة من إخوانه في ٨ آذار - مارس - ١٩١٩.

وتبع ذلك محاولات للاتفاق بين القيادات المصرية والسلطات المحتلة، من أجل الحد من نفوذ الاستعمار البريطاني. غير أن بريطانيا كانت تحبط هذه المحاولات، المرة بعد المرة، عن طريق خلق التناقضات الداخلية وتظاهرات القوة.

وكما أخذت فرنسا بالتوسع - كبقعة الزيت - من الجزائر نحو الشرق ونحو الغرب ونحو الجنوب، (للقضاء على دولة رباح - حول بحيرة تشاد وحوض الكونغو). **فقد انطلقت بريطانيا من مصر نحو السودان والصومال**. ولما كانت ثورة المهدي تشكل العقبة الأولى في وجه كل توسع بريطاني (منذ أن أعلن المهدي ثورته في سنة ١٨٨١)؛ فقد أخذ (كتشنر) على عاتقه القضاء على ثورة أتباع المهدي. وهكذا تحرك كتشنر (القائد العام للجيش البريطاني - المصري) في خريف سنة ١٨٩٦ ليقود ضد السودانيين معركة أم درمان الشهيرة، والتي قتل فيها الخليفة (عبد الله التعايشي)، كما قضي على الدولة المهدية. غير أن السودانيين استمروا في المقاومة، ولم يتمكن البريطانيون من توطيد نفوذهم قبل سنة ١٩٢٨.

أما في الصومال، فقد تولى محمد بن عبد الله حسن - من قبيلة أوغادين - مقاومة الإيطاليين والبريطانيين منذ سنة ١٨٩٩، وأمكن له توجيه ضربات موجعة لقوات الدولتين، واستمر في ذلك حتى سنة ١٩٢٠، حيث قررت بريطانيا تصفية مقاومته بصورة نهائية. واستخدمت أسطولها الجوي لتدمير مواقع المسلمين كلها. وفي الوقت ذاته انطلقت القوات البريطانية لمطاردته، وأمكن لها في النهاية قتله يوم ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠.

تجدر الاشارة إلى أن هذه الهجمة الصليبية الشاملة، لم تتوقف عند حدود العالم العربي، وإنما تجاوزته الى أقصى المشرق. وهنا قامت روسيا بدور المنافس للبريطانيين، إذ احتلت قواتهابخارى وسمرقند في سنة ١٨٦٨، ثم ضمت إليها خوارزم سنة ١٨٧٣، كما ضمت اليها خواقند سنة ١٨٧٦ حتى إذا ما أقبلت سنة ١٨٨٤، استولت روسيا على مرو، وبذلك توطد مركزها في المشرق.

ومقابل ذلك قامت بريطانيا باجتياح أفغانستان، واستولت على كابول وقندهار في سنة ١٨٧٨، وعقدت معاهدة مع أفغانستان سنة ١٨٧٩ تنازلت فيها أفغانستان لبريطانيا عن مجاز بولان ووادي قرم.

أما بالنسبة لبلاد فارس (إيران)، فقد بقي الصراع الروسي ـ البريطاني مستمراً عليها، حتى سنة ١٩٠٧، حيث أمكن لروسيا ـ بعد هزيمتها في الحرب الروسية ـ اليابانية (١٩٠٤) أن تتفق مع بريطانيا، فحصلت هذه على قاعدة في جنوب فارس تمتد من حدود الأفغان حتى بندر عباس. ومقابل ذلك، حصلت روسيا على الجزء الشمالي من البلاد، والذي يمتد من قصر شيرين ـ شرقاً حتى الحدود الروسية ـ الأفغانية غرباً ويشمل أصفهان ويزدوكاخ. **ومع انتقاص العالم الإسلامي من أطرافه، وتمزيقه، بات من السهل على الحملة الصليبية توجيه حرابها إلى قلب العالم الإسلامي (الممثل بالامبراطورية العثمانية) للإجهاز على بقية الروابط التي كانت توحد جهد العالم الإسلامي.**

جاءت الحرب العالمية الأولى، بعد ذلك، لتصل بالحملة الصليبية حتى نهايتها. واستطاعت الدولتان الاستعماريتان بريطانيا وفرنسا،

أن تنسقا الجهد فيما بينهما لتمزيق بقايا العالم الإسلامي في إطار معاهدة سايكس ـ بيكو الشهيرة، وفي إطار إقامة كيان صهيوني في فلسطين (وفقاً لما تضمنه تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٩١٧). وأكد ذلك أن الحلفاء قد انتهوا إلى قرارات مختلفة جداً عن نص البيان الإفرنسي البريطاني، الذي أعلن بعد هدنة مودرس في ٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩١٨ وفيه: «أن هدف الدولتين هو تحرير الشعوب الخاضعة للنير العثماني، وأنهما مستعدتان لإقامة حكومات مستقلة في سوريا والعراق تكفل للقطرين تطوراً سياسياً حراً».

وظهرت النوايا الحقيقية للدولتين الاستعماريتين الكبيرتين (فرنسا وبريطانيا) من خلال البيانات التي أذاعتها روسيا في اعقاب قيام الثورة الشيوعية، وكذلك من خلال التناقضات في تصريحات رجال السياسة في الدولتين الاستعماريتين.

ولقد أدركت فرنسا بأن الفرصة باتت مناسبة لها لاستثمار ما بذلته من جهد، طوال قرون عديدة، من حق حماية النصارى في بلاد الإسلام، ومن خلال نشر الثقافة الافرنسية في بلاد الشام. كما أن بريطانيا وجدت أخيراً الفرصة مناسبة لتنفيذ مخططاتها في التوسع واكتساب قواعد جديدة.

ولقد حاول الزعماء العرب بقيادة الشريف فيصل حمل قيادات الحلفاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه العرب، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل، وعقد مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٢٠ فتقرر

وضع سوريا كلها تحت الانتداب الافرنسي، ولم تكن هذه التسمية سوى الغطاء الرسمي لإخفاء بشاعة الاستعمار وسوءاته، وهو ما أكده وزير الخارجية البريطاني ـ اللورد كرزون ـ في خطابه أمام مجلس اللوردات، يوم ٢٥ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩٢٠، حيث أعلن: **«بأن انتدابات جمعية الأمم ليست إلا حديث خرافة، ذلك لأنها الوسيلة لتوزيع البلاد المفتوحة بين المنتصرين»**[١].

ومضت فرنسا لتنفيذ مخطط «الانتداب»، فوجهت إنذاراً إلى الملك فيصل[٢] في ١٤ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٩٢٠ للاعتراف بالانتداب الافرنسي على الساحل. ورفض الملك فيصل الإنذار، فاحتلت القوات الإفرنسية حلب يوم ٢٣ تموز ـ يوليو ـ وأعقبها احتلال دمشق (بعد معركة ميسلون التي انتصر فيها الجنرال غورو على جيش يوسف العظمة الحديث التكوين). ودخلت القوات الافرنسية دمشق يوم ٢٥ تموز ـ يوليو.

ولم تلبث فرنسا أن قسمت سوريا إلى أربع دول؛ هي أ ـ لبنان الكبير. ب ـ دمشق. ج ـ حلب. د ـ دولة العلويين (وهي منطقة النصيرية الواقعة شمالي لبنان بين العاصي والبحر المتوسط). ليس هذا فحسب، بل لقد ضمت بيروت وطرابلس والبقاع إلى دولة لبنان الكبير. وهكذا، وبينما كان في لبنان قبل ذلك (٢٠٠) ألف ماروني موالين لفرنسا، شكلت فرنسا كياناً يضم الأقليات

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية ـ بروكلمان ـ ص ٧٦٢

(٢) كان الشعب السوري قد بايع الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على سوريا في ٨ آذار ـ مارس ـ ١٩٢٠.

ومنهم(١٣٥) ألفاً من النصارى المنتمين إلى مختلف الطوائف ، و(٣٠)الف أرمني ،و (٢٠) ألفاً من الأجانب، و (٤٤) ألف درزي و (١٠٥) آلاف من الشيعة. وثارت سوريا لهذا التقطيع في أوصالها، فما كان من فرنسا إلا أن أعلنت في سنة ١٩٢٢ تشكيل دولة اتحادية سورية تضم دول دمشق وحلب والعلويين. وبدأت فرنسا بتنفيذ مخططاتها لتدمير قواعد الصمود والأصالة في المجتمع السوري الإسلامي ـ مما أدى الى الثورات المستمرة.

وتم انتداب فلسطين من قبل بريطانيا في ٢٤ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٩٢٢ (بموجب اتفاق سان ريمو ايضاً). وتم تعيين مندوب سامي بريطاني ـ يهودي ـ أطلقت يده في تقسيم البلاد الى مقاطعات إدارية، مع منحه السلطات المطلقة لتوزيع الأراضي العامة ـ أملاك الدولة ـ واستثمار الموارد المعدنية والثروات الطبيعية للبلاد، وكذلك تعيين الموظفين وعزلهم. واعتبرت الانكليزية والعبرية والعربيةلغات رسمية متساوية. وانطلق اليهود تحت حماية المندوب السامي «هربرت صموئيل» لتنفيذ المخطط الصهيوني، وإقامة المستوطنات، والهيمنة على الصناعات والتجارة في المدن الكبرى. وأدى تعاظم نفوذ اليهود الى انتشار الغضب في أوساط المسلمين الذين وجدوا أنفسهم وقد تحولوا في بلادهم إلى كتلة مهملة ومهددة باستمرار في حاضرها ومستقبلها؛ الأمر الذي أدى إلى ثورة سنة ١٩٣٦ الكبرى والتي لم تتوقف إلا باندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م.

وعملت بريطانيا في الوقت ذاته على تقسيم جنوب بلاد الشام إلى

قسمين، فلسطين وشرقي الأردن. وأعلنت قيام إمارة أردنية مستقلة في منطقة شرقي الاردن ولم تلبث أن تحولت الإمارة إلى مملكة حملت اسم «المملكة الاردنية الهاشمية».

وأصبح العراق بدوره تحت سلطة الحماية البريطانية ـ منذ هدنة مودرس ـ وأخذت بريطانيا على عاتقها فرض هيمنتها على العراق، وذلك وفقاً لمضمون التصريح البريطاني ـ الافرنسي الصادر في آذار ـ مارس ـ سنة ١٩١٨. غير أن العراق تصدى لمقاومة المخططات البريطانية، وانتقلت المقاومة من مجال الصراع السياسي الى مجال الصراع المسلح. مما أدى ببريطانيا إلى القيام بمحاولة إحكام سيطرتها، وانتهى الأمر بثورة شبه عامة في ٣٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩٢٠ م ضد التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق. وقامت بريطانيا بقمع الثورة بصورة وحشية في ربيع سنة ١٩٢١. لكنها أدركت بأنه المحال عليها حكم العراق مباشرة، فقررت إقامة نظام ملكي.

وفي الوقت ذاته كانت الحركات الوطنية في العراق تطالب الملك فيصل الذي أخرجته فرنسا من سوريا، أن يتولى عرش العراق. ووطىء فيصل البصرة في ٢٣ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩٢١. واستقبلته بغداد استقبالاً حماسياً. وجرى استفتاء أعلن على اثره السير «برسي كوكس» المندوب السامي البريطاني، تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ـ اغسطس ـ سنة ١٩٢١ م. غير أن الصراع ضد بريطانيا ـ وانتدابها ـ لم يتوقف.

بدأ بعد ذلك الهجوم على قلب الامبراطورية العثمانية التي رفعت

راية الإسلام طوال قرون عديدة. وكانت تركيا قد خسرت البلقان خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهى بها الأمر الى الخروج من الحرب (بعد اقتطاع البلاد العربية منها) وذلك في ٣٠ تشرين، الاول-اكتوبر- ١٩١٨م وذلك بموجب هدنة مودرس وبدأ الحلفاء في دفع قواتهم لاجتياح تركيا، فقامت اليونان باحتلال أزمير في ١٥ أيار-مايو- ١٩١٩ بعد أن شجعتها بريطانيا على ذلك.

وعاشت تركيا فترة من الاضطراب في الحكم، فقام الحلفاء بالتمهيد لقيام مصطفى كمال، بأن قاموا باعتقال مناوئيه وخصومه وتشريدهم؛ كما قام اليونانيون بمذابح وفظائع وحشية في مدينة أزمير لم يسمع بمثلها. وانطلق مصطفى كمال لتنفيذ دوره. فأسس جمعية وطنية في الأناضول واستثار حماسة الأتراك للدفاع عن بلادهم. وأمكن له تحقيق انتصار على اليونانيين في سقارية، ثم عقد مع فرنسا معاهدة حصلت فيها فرنسا على امتياز استثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي نهر خرشوط الذي يصب في البحر الأسود. كما عقد معاهدة مع روسيا تنازل فيها عن «باطوم» التي ضمت إلى جمهورية جورجيا السوفييتية.

في ٢٩ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٩٢٣، أعلن انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، وفي ٣ آذار - مارس - سنة ١٩٢٤، ألغيت الخلافة من تركيا. وقام أتاتورك (مصطفى كمال) باستثارة مراكز القوى الدينية، وعمل على تدميرها، وانتقل بعد ذلك إلى إلغاء وزارة الأوقاف في ٢ آذار - مارس - سنة ١٩٢٤ وعهد في

شؤونها إلى وزارة المعارف. وذهب أتاتورك إلى ما هو أبعد من ذلك فحدد عدد المساجد، ولم يسمح بغير مسجد في كل دائرة يبلغ محيطها خمسمائة متر. كذلك خفض عدد الأئمة الى ثلاثمائة شيخ فقط. وفرض عليهم أن لا يقصروا خطبة الجمعة على الأمور الدينية، بل أن يتعرضوا للمشكلات الزراعية. وأوصدت أبواب عدد من الجوامع أشهرها جامع أيا صوفيا الذي حول إلى متحف، ومسجد السلطان محمد الفاتح الذي حول إلى مستودع وعمل أتاتورك بعدئذ على إلغاء الأحرف العربية واستبدالها بأحرف لاتينية في ٢٨ آذار - مارس سنة ١٩٢٨. وأمكن بذلك القضاء على تركيا الإسلامية، والسير بها نحو الغرب. وتبع ذلك استبدال القوانين الإسلامية بقوانين أوروبية - وانتهت بذلك وحدة العالم الإسلامي.

٢ ـ الهجوم الاستعماري الاستيطاني على الجزائر

فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام المهاجرين الفرنسيين والاوروبيين على السواء. فكان عدد المهاجرين الافرنسيين في البداية أقل من عدد المهاجرين الأوروبيين، وفي سنة ١٨٣٩ بلغ عدد المهاجرين إلى الجزائر (٢٥) ألف أوروبي من أصلهم (١١) ألف فرنسي. وفي العام ١٨٤٧ بلغ عدد الإفرنسيين (٤٨) ألفاً من أصل (١١٠) آلاف مهاجر أوروبي، بينهم (٣٢) ألف اسباني و(٨ـ ٩) آلاف من الإيطاليين والألمان والمالطيين والسويسريين. وبلغ عدد الافرنسيين في العام (١٨٦٠) مائة وعشرون ألفاً من مجموع مائتي ألف. وارتفع هذا الرقم في العام ١٨٧١ إلى (١٣٠) ألف فرنسي مقابل (١١٥) ألف أوروبي. وتعادل الرقمان تقريباً في العام ١٨٧٦.

وفي العام ١٨٨٩ صدر قانون بمنح الجنسية الافرنسية بصورة آلية لجميع الأفراد الذين ولدوا في الجزائر من أبوين أجنبيين، وتفوق الافرنسيون في الجزائر على غيرهم من الأوروبيين في عددهم لأول مرة. وتابع الافرنسيون بعد ذلك تطوير الهجرة إلى الجزائر، بينما

هبطت نسبة المهاجرين من الجنسيات الأخرى إلى حد كبير بعد العام ١٨٩٥ . وتوقفت الهجرة أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم استؤنفت بعد ذلك، غير أن نوعية المهاجرين تبدلت. فلم يعد المزارعون هم الذين يهتمون بالهجرة إلى الجزائر، بل اقتصرت الهجرة على العمال والتجار ورجال الأعمال وموظفي الحكومة وعمالها. وتعود هذه الظاهـرة إلى مكننة الزراعة من جهة (إدخال الزراعة الآلية) وإلى تناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة من ناحية أخرى.

يبرز العرض السريع السابق أن الجزائر تعرضت لهجمة استيطانية واسعة في أعقاب القضاء على ثورة الحداد والمقراني (ثورة ١٨٧١)؛ ويعود سبب ذلك إلى هجرة الافرنسيين من مقاطعتي الألزاس واللورين اللتين احتلتهما بروسيا سنة ١٨٧٠ ، كما أن الآفة الزراعية التي لحقت بالكثير من كروم العنب في فرنسا عام ١٨٧٨ ، دفعت عدداً من صانعي الخمور إلى الجزائر. المهم في الأمر هو أن هذه الهجرة أدّت إلى مجموعة من الظواهر ، أو العوامل، التي رسمت أبعادها على صفحة الجزائر وعلى مستقبلها. وهذه الظواهر هي : أ ـ النزعات الاستقلالية للمستوطنين ـ المهاجرين. ب ـ التكون النفسي الخاص بالمستوطنين. ج ـ موقف الجزائريين من الهجرة.

أ ـ النزعات الاستقلالية للمهاجرين (المستوطنين): أظهر المستوطنون الأوروبيون في الجزائر جنوحاً نحو الاستقلال بأمور الجزائر وإدارتها منذ البداية، وكان هذا الجنوح عاملاً أساسياً في جملة عوامل اضطراب الإدارة الافرنسية في الجزائر، وتأرجح هذه الادارة بين المدنيين والعسكريين، حتى إذا ما سقطت امبراطورية نابليون

الثالث إثر الحرب البروسية ـ الافرنسية، ظن المستوطنون أن الفرصة باتت مناسبة لهم للاستقلال بأمور الجزائر، فقاموا بمهاجمة المراكز العسكرية الافرنسية، وأنزلوا الإهانات بالعسكريين، وأقاموا لجان الدفاع والأمن العام. وقاموا في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٨٧٠ بضرب الحاكم العام العجوز «الجنرال إيستر هازي» وطردوه من مقره.

في هذه الفترة من ظهور الروح الانفصالية للمرة الأولى عند المستوطنين، جرت اتصالات مع «غاريبالدي» في إيطاليا، وملكة إنكلترا، ولكن الحكومة الافرنسية المؤقتة سرعان ما استعادت سيطرتها على الجزائر. وأخذ المستوطنون بعد ذلك في استخدام قوتهم الاقتصادية الجديدة لممارسة الضغوط السياسية ضد الحكومة الإفرنسية، ولتطبيق السياسة المناسبة لهم. وعندما حاولت فرنسا تطبيق سياسة الدمج بهدف معاملة الجزائر كأي مقاطعة إفرنسية أخرى، انبرى المستوطنون لمقاومة هذه السياسة وإحباطها. وظهر خلاف حاد بين المستوطنين وبين الحكومة الافرنسية ـ في باريس ـ في عهد الجمهورية الثالثة بسبب التناقض في وجهات النظر تجاه القضايا الاقتصادية، ومشاريع الاستثمار ونفقات الإدارة في الجزائر، وبسبب التناقض أيضاً بشأن الدور المقبل للجزائريين في بلادهم.

وكان معظم المستوطنين يعتقدون بوجوب إبادة الجزائريين وإفنائهم، بينما كان الليبراليون في فرنسا يعتبرون أن من الواجب تدريب الجزائريين على الأعمال الرخيصة. وهو ما تبرزه مقولة

«جوليوس فيري»[1] رئيس الوزراء الافرنسي سنة ١٨٩٢ حيث كتب ما يلي:

«قمنا بدراسة نفسية المستوطن دراسة دقيقة ووثائقية، فوجدنا أنه إنسان محدود الأفق للغاية. ومن المؤكد أن الكفاءة العقلية ليست هي السبب في ظاهرة تحكم المستوطن في مصير أهل البلاد. غير أن هذا المستوطن ليس مجرداً من الفضائل، ففيه تتجسد كل صفات العامل المجدّ، والإنسان الوطني، ولكنه لا يملك ما يمكن للإنسان أن يسمّيه «بفضيلة الفاتح» وهي التي تتمثل في إنصاف الروح والقلب، وفي الإحساس بإنصاف الضعيف، وإحقاق الحق بما لا يتعارض مطلقاً مع صلابة الحكم والإدارة. ومن الصعب على المستوطن الأوروبي أن يفهم بأن ثمة حقوقاً أخرى غير حقوقه في البلاد العربية- الإسلامية.. وأن أبناء هذه البلاد ليسوا شعباً خلق للعبودية، أو للتكبيل بالأصفاد وفقاً لرغباته. ويعلن المستوطنون أن الشعب الخاضع للاستعمار هو شعب غير قادر على تحسين أوضاعه، أو على تقبل العلم، دون أن يبذل هؤلاء المستوطنون أي جهد أو محاولة لرفع مستواه العقلي والأدبي من الحالة البائسة التي يعيشها. وليس من شك في أن نيتنا لا تتجه إلى إبادة أهل البلاد، ولا القذف بهم إلى ما وراء الصحراء، ولكن

(١) جوليوس فيري: (FERRY - JULES) رجل دولة فرنسي، من مواليد سان دييه (١٨٣٢- ١٨٩٢) اشتهر بأنه من غلاة الاستعماريين ومتطرفيهم، وقد أسهم بدور كبير في وضع الأسس الأولى لإدارة المستعمرات، كما مارس دوراً هاماً في التوسع الاستعماري الافرنسي بالاستيلاء على تونس وطونكين (الهند الصينية) والكونغو.

ليس ثمة فائدة في الاستماع إلى. شكاواهم، ولا الاهتمام تكاثرهم، وهو تكاثر يزداد بصورة مضطردة مع فقرهم».

وهذا ما عاد الجنرال كاترو فأكده بقوله:

« يعيش المستوطنون أكثر من غيرهم من الناس تحت سيطرة غرائزهم، أكثر مما يعيشون وفقاً لمتطلبات العقل ومعطيات المثل العليا. وقد ظلّوا عن طريق الوراثة الرجعية، على النحو الذي كان عليه آباؤهم عندما ذهبوا إلى أفريقيا لاستيطانها، وهم يشكلون الرواد الأوائل، حاملين معهم طبيعتهم الميالة إلى العمل وإلى العزلة، فنفذوا بحماسة رائعة ونجاح منقطع النظير مشاريع تحمل طبيعتهم الفردية ومصلحتهم الشخصية. وهم على ضوء هذا يمثلون مجموعة من الأفراد، أكثر من تمثيلهم لجماعة محددة تقوم على مجموعة من الأسس والتقاليد. وهم لا يتنادون إلى التجمع والعمل المشترك إلا دفاعاً عن مصالحهم. ولكن هذه المصالح، التي هي في حد ذاتها مصالح طبقية، لا تكون دائمًا منسجمة مع مصالح فرنسا. ويفتقر هؤلاء الرجال، على الرغم من حسن نيتهم، إلى الفضائل الخلقية الروحية، والتقليل من المفاهيم المادية والأنانية الشديدة الغرور تجاه علاقاتهم مع أهل البلاد. وهم- أي المستوطنون- يفتقرون أيضاً إلى خميرة كريمة وأصيلة من الثقافة غير المتحيزة، وإلى تذوق الأفكار، ويتضخم هذا الافتقار مع مرور السنين، ومع ازدياد الثروة»[١].

---

(١) الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) ص ١٨- ٢٤.

المهم في الأمر هو أن امتلاك المستوطنين للثروة قد مكنهم من فرض إرادتهم على الحكم الإفرنسي في باريس، وقد اعترف رئيس الوزراء الافرنسي «جوليوس فيري» بفشل سياسة «الدمج» في سنة ١٨٩٤ ،فتم تشكيل مجلس أعلى للجزائر، يضم ستين عضواً بينهم سبعة عشر فقط من الجزائريين.

وخففت فرنسا في العام ١٨٩٦ من ارتباطاتها بالجزائر، وأصبح من حق الجزائر- جزائر المستوطنين - في سنة ١٩٠٠أن تشرف على شؤونها المالية، ونص قانون صدر في العام ١٨٩٨ على تكوين هيئات مالية جزائرية تضم (٢٤) عضواً من الجزائريين و(٤٨) عضواً من المستوطنين - وكانت هذه الهيئات المالية هي التي تقترح الموازنة الجزائرية التي أطلق عليها اسم «باستيل المستوطنين» وظلت تسيطر على البلاد من العام ١٨٩٨ إلى العام ١٩٤٥ . وكان المستوطنون والجزائريون من أعضاء هذه الهيئات المالية يمثلون المصالح الضخمة لأصحاب الأملاك. ولم يكن المستوطنون يبدون أي اهتمام بمصالح الجزائريين ورفاهيتهم وكانوا يعزون مشاعر القلق عند الجزائريين إلى التأثيرات الخارجية.

لقد حارب عدد كبير من أبناء الجزائر (ومن أبناء المغرب العربي الإسلامي عامة) تحت العلم الإفرنسي وللدفاع عن «شرف فرنسا» غير أن تضحياتهم قوبلت بالجحود والانكار من قبل المستوطنين، فقد تصدى هؤلاء لمقاومة كل إصلاح أرادته الحكومة الافرنسية، لا من أجل مصلحة الجزائريين وإنما من أجل مصلحة فرنسا بالدرجة

الأولى. وهكذا فعندما طرح (كليمنصو)[1] بعض الاقتراحات التي زعم أنها إصلاحية، جابهه المستوطنون بما يشبه الثورة، وهددوا بالانفصال، على نحو ما كانوا قد فعلوه سنة ١٨٧١، ووجهوا حملة من الاحتجاجات والعرائض والضغط من قبل النواب الذين يمولهم المستوطنون. وهكذا وجد المحاربون الجزائريون أنفسهم أمام موقف عسير في وطنهم ففضلوا الهجرة الى فرنسا على البقاء في وطنهم.

لقد أطلق الافرنسيون على العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين لقب «أيام زهو المستوطنين في الجزائر» هذا على الرغم مما تعرضت له الجزائر في هذه المدة من النكسات الاقتصادية التي دفع الجزائريون ثمنها لحساب المستوطنين، ومنها على سبيل المثال «أزمة الخمور» التي وقعت في فرنسا مع مطلع الثلاثينات، وأدّت إلى قيام أصحاب صناعة الخمور فيها بالمطالبة بتخفيض مستوردات الخمور من الجزائر. وعلى أثر تهديد المستوطنين بالانفصال ومقاطعة المنتجات الإفرنسية، مما أرغم حكومة «باريس» على إلغاء التعرفة الجمركية العالية التي كانت تعتزم فرضها على خمور الجزائر، ويكفي هنا القول: «أن الجزائر البلد المسلم بات بفضل الحضارة الافرنسية مصدراً للخمور. وقد كان التوسع في هذه الزراعة على حساب

---

(١) كليمنصو- جورج (CLEMENCEAU - GEORGES) رجل دولة وسياسي إفرنسي من مواليد موبرون - آن باريد (MOUILLERON. EN . PAREDS) (١٨٤١- ١٩٢٩) شغل منصب وزير للحربية، ورئيس مجلس النواب سنة ١٩١٧، وكان له دور كبير في مباحثات الصلح التي أعقبت الحرب، ووضع معاهدة فرساي (١٩١٩). ويعتبر كليمنصو من كبار الاستعماريين، وغلاتهم.

زراعة المواد الغذائية الأخرى التي يعيش عليها، ويقتات من خيرها شعب الجزائر».

ب- التكوين النفسي الخاص بالمستوطنين: تضمنت الفقرة السابقة بعضاً من الشواهد التي تبرز التكوين النفسي الخاص بالمستوطنين في الجزائر، وفي الحقيقة فإن هذا التكوين ليس خاصاً، وإنما ينطبق تماماً على كل الهجرات الاستيطانية التي رافقت أعمال الاستعمار. فشعور المستوطن بقوة دولته، وما يشهده من أعمال إجرامية وفظائع لإخماد ثورات المواطنين ومقاومتهم للاستعمار، ثم ما تزعمه الدول الاستعمارية من ممارستها للاستعمار بهدف «القيام بدور حضاري ناجم عن تفوق الإنسان الأوروبي- تفوق الرجل الأبيض» وتغطية ذلك بغطاء ميثولوجي- ديني- في إطار حرب صليبية، كل ذلك مما يجعل المستوطن إنساناً عنصرياً، وفردياً ومميزاً بقسوته الوحشية على أبناء البلاد الخاضعة للاستعمار.

وهنا لا يمكن في الحقيقة المساواة في نظرة المستوطنين إلى أبناء البلاد الأصليين، إذ أن آراء عضو مجلس الشيوخ (هنري بورغو- الذي كان يلقب بملك الخمور في الجزائر، بسبب كثرة ما يملكه من كروم العنب في البلاد) أو جورج بلاشيت (الذي كان يلقب بملك الحلفاء- بسبب تملكه لمئات الأفدنة من الأرض التي تزرع فيها نباتات الحلفاء اللازمة لصناعة الورق المصقول) هي آراء تختلف كل الاختلاف عن آراء زارع الشاي ذو الأصل الإسباني، أو حتى الموظف الافرنسي الأصل الذي يعمل في دائرة الحاكم العام في

الجزائر. ومع ذلك، يبدو أن المستوطنين يتحدون في اتخاذ مواقف مشتركة، إذ أن المستوطن الثري يفرض رأيه إلى حد ما على «المستوطن الصغير» الذي لا يشاركه في مصالحه.

لقد كتب أحد الإفرنسيين الليبراليين في موضوع المستوطنين ما يلي: **«يشترك هؤلاء المستوطنون الافرنسيون في الجزائر مع الجنوبيين في الولايات المتحدة في أكثر من صفة واحدة. ولعل في طليعة هذه الصفات: الشجاعة والديناميكية- الحركة المستمرة- وضيق الأفق، والاعتقاد المتأصل في نفوسهم بأنهم خلقوا ليكونوا سادة. وليكون غيرهم عبيداً، وأن أية محاولة لتبديل هذه الفروق هي عملية تستهدف نشر الفوضى، وصحيح من وجهة نظرهم، بأنه يجب العطف على الخدم، ولكن بشرط أن يظهر هؤلاء الرغبة للبقاء دائماً في طبقة الخدم».**

هذا فيما كتب كاتب آخر:

«تكون البلاد ملكاً للناس الذين يعرفون كيف يستثمرونها، وكيف ينهضون بأهلها، ويقيمون لهم المؤسسات، ويوطدون لمصلحتهم دعائم الحياة الثقافية والمادية. ويجب أن يفهم كل فرنسي، أن هذا الكفاح الذي يخوضه إخوانه في الجزائر، إنما هو كفاح هدفه الدفاع عن الوطن الأب المشترك، وحماية الحضارة المسيحية، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من شمول ومن عمق في المضمون، على تربة أفريقيا. ولقد كانت فكرة الحضارة المسيحية هي سبب وجود فرنسا والحافز لعظمتها، ولهذا فإن إضعاف هذه الفكرة عن طريق الخطر الكبير الذي تتعرض له فرنسا في الجزائر

سيعرض فرنسا ذاتها لخطر الزوال»[1] .

تبرز المقولات والشواهد السابقة تلك المواقف المشتركة التي كونها النظام الاستعماري ذاته. فالمستوطن، مثله كمثل أي إنسان آخر، يتشكل ويتكيف ضمن إطار المجتمع الذي يعيشه، ومن هذا المجتمع يستمد قيمه وأفكاره. ولقد أفسد النظام الاستعماري التكوين النفسي للمستوطنين، وبات لزاماً عليه تحمل تبعات ما أفسده. ومن غير الصحيح إلقاء التبعات على المواطنين- أو المستوطنين الذين وجدوا أنفسهم، بحكم السياسة الاستعمارية، وهم في وسط معادٍ لهم في مجموعه، مناوىء لثقافتهم، إدراكاً من هذا الوسط بأن تراثه وثقافته ومذهبه الديني، هي بمجموعها القاعدة الصلبة لمجابهة ما يتعرض له.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد وجد المستوطنون أن الحلول الديموقراطية للمشكلات الجزائرية الوطنية، وتحقيق الانفتاح على المواطنين الأصليين، سيفسد عليهم متعة الامتيازات التي يمارسونها ويستثمرونها. ومن هنا برز الجدار الفاصل، ونشأت الهوة العميقة بين المستوطنين الأوروبيين من جهة، وبين المواطنين الجزائريين من جهة أخرى. وكان لا بد لهذا الحاجز الفاصل من أن يتزايد تعاظمًا مع الأيام، بتأثير الأخطاء المتراكمة، مما خلق الوضع المتفجر بصورة دائمة فوق أرض الجزائر.

---

(١) الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) ص ٢٤- ٢٦.

ج- موقف الجزائريين من الهجرة : جابه الجزائريون جحافل الغزو الافرنسي بالمقاومة الضارية منذ بداية الاحتلال الأجنبي وظل رجال القبائل يقاومون بعنف توسع الافرنسيين طوال الفترة من عام ١٨٣٠ وحتى عام ١٨٧١. واستخدم الجيش الإفرنسي أشد الوسائل وحشية في حملاته المتطاولة لإخماد جذوة الجهاد المتألقة أبداً فوق ثرى جزائر الأحرار.

ولم تكن مقاومة الجزائريين قائمة فقط بسبب تحريض القيادات المؤمنة، بداية من الأمير عبد القادر وأحمد باي قسنطينة والإخوان الرحمانيين والشيخ الحداد والمقرانيين وسواهم، كما لم تكن هذه المقاومة نتيجة سخط الشعب على وحشية الافرنسيين ووسائلهم البربرية. وإنما كانت مرتكزة أيضاً، ولعل هذا هو المهم، على تعلّق الجزائريين بدينهم الإسلامي وتمسّكهم بأرضهم الطيبة الطهور.

لقد قامت القوات الإفرنسية بتدمير أراضي الجزائريين تدميراً شاملاً. ثم أدى اغتصابهم لها فيما بعد إلى تمزيق الروابط الأساسية للمجتمع الريفي. وصدر مرسوم في العام ١٨٤٠ يقضي بمصادرة أملاك الجزائريين الذين امتشقوا الحسام ضد الإفرنسيين، والاستيلاء على أراضيهم. وفي سنة ١٨٤٣م، صدر مرسوم آخر يقضي بمصادرة أراضي «الداي التركي» وأراضي الوقف الإسلامي (الحبوس) التي ينفق ريعها على المساجد وغيرها من شؤون المسلمين؛ فأتاح هذا المرسوم للافرنسيين فرصة السيطرة على شؤون المسلمين. وفي عامي ١٨٤٤ و١٨٤٦ صدرت مراسيم اشتراعية تسمح بمصادرة الأراضي التي لم يكن لأحد فيها حقوق مشروعة- من وجهة نظر القوانين الاستعمارية الافرنسية-.

واستمرت الإدارة الافرنسية في إصدار مراسيم المصادرة للأراضي الجزائرية، مغتنمة كل فرصة مناسبة لإحكام سيطرتها على البلاد. وكان فشل ثورة الإخوان الرحمانيين (ثورة المقراني والحداد ١٨٧١) فرصة مناسبة للافرنسيين من أجل اغتصاب عدة ملايين أخرى من الأفدنة، مما انزل ضربة أخرى بالمجتمع الريفي الجزائري.

وأدّى هذا العمل إلى إفقار الكثيرين من رجال القبائل الذين كانوا من أشد الناقمين على فرنسا. ودفع بهم إلى الهجرة، والانتشار في كل أنحاء الجزائر بحثاً عن العمل. وصدر قانون إفرنسي في العام ١٨٧٣ سمح ببيع أراضي القبائل أو أراضي الوقف. وكانت الأرض إذا بيعت، انتقلت إلى الخضوع لقوانين الأراضي الافرنسية، وأصبح من المحال إعادتها إلى القوانين الجزائرية الإسلامية، حتى لو كان من ابتاعها جزائرياً. وأدّت الفوارق بين قوانين تملّك الأراضي الافرنسية والإسلامية إلى بقاء هذه المشكلة حتى في القرن العشرين سبباً من أسباب نقمة الجزائريين وسخطهم، لا سيما وأن هذه القوانين في جملتها فرضت على رجال القبائل الإقامة في مناطق معينة، وقيدت حركتهم وحركة قطعان مواشيهم عبر المنتجعات ومناطق الرعي الخصبة التي كانت لهم من قبل. كما أدّت عمليات الاغتصاب المتعددة، إلى تراجع الجزائريين عن المناطق الساحلية التي تضم الأراضي الخصبة، وانسحابهم نحو الداخل حيث الأراضي الجبلية المقفرة، والتي تصعب زراعتها.

وهكذا تمزقت الطبقة المتوسطة الجزائرية وضعفت، وعلى سبيل المثال، فقد كان عدد سكان الجزائر يقدرون تقريباً بـ(٧٥) ألفاً قبل

اجتياح فرنسا للجزائر، وهبط هذا العدد مع بداية الاحتلال إلى (٦٠) ألفاً، ثم إلى (٢٥) ألف جزائري فقط. ومرّت مدن بليدة وميدية والمعسكر وتلمسان وعنابة وقسنطينة وغيرها، بفترات من الحصار والمذابح، وفر الكثيرون من أبناء المدن إلى الأرياف. واستمرت الهجرات على نطاق واسع أيضاً إلى بلاد الشام، طوال القرن التاسع عشر، احتجاجاً على الاجراءات الإفرنسية.

غير أن مدينة «قسنطينة» انفردت عن سواها من مدن الجزائر، بأنها استطاعت استعادة مكانتها بسرعة، فأصبحت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مركزاً سياسياً ودينياً لمقاومة المخططات الاستعمارية الافرنسية. وقد تم لها ذلك بفضل الطبقة المتوسطة ذات الجذور العريقة والتقاليد الراسخة والثقافة الدينية الرفيعة. علاوة على ما يتوافر لهذه المدينة من انفتاح على داخل البلاد، ووجود فئة متعلمة لها قدرة قيادية. وقد تمكنت هذه الطبقة المثقفة المختارة ـ بمعونة باي قسنطينة، من تجنّب الدمار الذي ألحقه الافرنسيون بالمدن الجزائرية الأخرى، ولم يعد من الغريب والحالة هذه أن تكون هذه المدينة مهداً لظهور عدد كبير من قادة الثورة الجزائرية وزعمائها في وقت لاحق.

على كل حال، أدّى نجاح الافرنسيين في القضاء على ثورة القبائل (سنة ١٨٧١) إلى نهاية فترة من الوطنية الريفية، وبداية فترة أخرى من جهود أهل المدن، يقودهم سكان قسنطينة، للحصول على بعض حقوقهم بوسائل الصراع السلمي. وظلت الطبقة المختارة متماسكة، متلاحمة، في مدينة قسنطينة، لتأخذ على عاتقها قيادة

الجهاد الديني والصراع السياسي. وهكذا كمنت المعارضة للحكم الافرنسي في تعابير دينية.

وأثناء ذلك، كان المستوطنون قد حصلوا بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩٠٠ على درجة لا بأس بها من الحكم الذاتي. فجعلوا من الجزائر وحدة إدارية مستقلة عن المقاطعات الافرنسية ذاتها. واعتباراً من هذا التاريخ، أخذ الجدال في الاحتدام حول وضع الجزائريين في بلادهم، حيث لا يتساوى الفريقان في نفس الحقوق الافرنسية. وتقرر أن يكون للجزائريين نسبة الثلث في التمثيل في اللجان المالية. ومع ذلك لم يعين إلا جزائريان في الفترة الأولى، وهما ينتسبان إلى الطبقة الثرية من أصحاب الأراضي. وعين في العام ١٩٢٢ واحد وعشرون جزائرياً في هذه اللجان[1] وكانت نسبة الأقلية التي أعطيت للجزائريين في هذه اللجان سبباً في بقائهم بدون أية سلطة حقيقية وفعلية.

حدثت في الجزائر انتفاضات وثورات قصيرة (في العام ١٩٠٧ وفي العام ١٩١١) وتمكنت القوات الافرنسية من قمعها بالقوة. وقامت بتفريق التظاهرات التي جرت احتجاجاً على نتائج الانتخابات المزيفة التي حدثت في تلك الفترة. وتألف في الوقت ذاته أول حزب جزائري هو حزب «الجزائر الفتاة» بزعامة الأمير خالد الجزائري، غير أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً. وقد أعلن هذا الحزب موافقته على الالتزامات التي فرضت حديثاً على الجزائريين لأداء

---

(١) ارتفع هذا الرقم في العام (١٩٣٧) إلى (٢٤) عضواً.

الخدمة العسكرية ـ الإلزامية دفاعاً عن فرنسا، ولكنه طالب بتوسيع تمثيل الجزائريين في الجمعيات والمجالس المنتخبة، وبتطوير التعليم وتوسيعه، وبإنهاء الضرائب الخاصة المفروضة على العرب، وإلغاء قانون «السكان الأصليين».

وقرر نحوٌ من ثمانمائة مواطن من أهالي تلمسان في العام (١٩١١) الهجرة من مدينتهم والنزوح إلى بلاد الشام «دمشق» احتجاجاً على: «قانون التجنيد الذي يرغم الجزائريين على الخدمة تحت راية الصليبيين، ومصادرة أملاك الوقف، وقانون «السكان الأصليين» وجوازات التنقل داخل البلاد، وعدم المساواة أمام المحاكم، وزيادة الضرائب، وعدم تمثيل الجزائريين تمثيلاً كافياً في المجالس المنتخبة، ومنافسة الصناعات الأوروبية للصناعات الوطنية ـ المحلية ـ وعنف نظام الغابات، والامتيازات الممنوحة لليهود، والغرائم الجمركية والضرائب الثقيلة، وحماية الإدارة الافرنسية لموظفيها حتى ولو أساؤوا، وعدم اهتمام السلطات بشكاوى الجزائريين». وقد دلّت هذه الهجرة الجماعية على إحساس المواطنين الجزائريين باليأس من بذل الجهود لحل مشاكلهم في ظل النظام الاستعماري الجاثم على صدر البلاد.

بدأ بعض الجزائريين بالهجرة من المناطق الريفية إلى فرنسا بحثاً عن العمل، وفراراً من الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر، وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى. لكن الحرب ذاتها هي التي شكلت الحافز الأساسي لهجرة جماعية واسعة النطاق. وارتفع عدد الجزائريين العاملين في فرنسا من نحو أربعة آلاف أو خمسة آلاف

قبيل الحرب إلى نحو ثمانين ألفاً إبانها. واستمرت هذه الهجرة حتى العام ١٩٢٤، لسد الفراغ في حاجات فرنسا إلى اليد العاملة. وأخذت الهجرة في الهبوط بصورة حادة بعد العام ١٩٢٤، ولا سيما في العام ١٩٢٩، بسبب حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية. وعندما استؤنفت الهجرة ثانية في العام ١٩٣٦، بلغ عدد الجزائريين العاملين في فرنسا نحواً من اثنين وثلاثين ألفاً. مقابل نحوٍ من مائة ألف في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٤.

أدّت جهود العمال والجنود الجزائريين، وتضحياتهم، أيام الحرب العالمية الأولى، وموجة الغضب التي هيمنت على الجزائر، إلى قيام اليسار الافرنسي بتأييد حركة الإصلاح. ورفض رئيس الوزراء «كليمنصو» الإذعان لمقاومة المستوطنين وضغوطهم، من أجلِ صرفه عن تنفيذ ما أطلق عليه صفة «اقتراحات معتدلة». وصدر تبعاً لذلك قانون في عام ١٩١٩، يسمح للمتعلمين الجزائريين - في فرنسا - بالحصول على الجنسية الافرنسية، شريطة التخلي عن حقوقهم الخاصة بموجب القانون المدني الإسلامي. (وكان القانون الذي بني على تقرير لجنة مجلس الشيوخ الافرنسي في العام ١٨٦٥ قد سمح بمثل هذه الإجراءات. غير أن التعقيدات التنفيذية جعلت من المحال على الجزائري الحصول على هذه الجنسية).

ولكن عدد الجزائريين الذين استجابوا للقانون الجديد لم يكن كبيراً، وعندما حل العام ١٩٣٦، لم يكن عدد الذين اكتسبوا الجنسية الافرنسية يزيد على بضعة ألوف. وهنا لا بد من الإشارة إلى ذلك الجهد الكبير الذي بذلته «جمعية العلماء المسلمين الجزائرية»

والتنظيمات الإسلامية الأخرى من أجل توعية المواطنين، وإقناعهم بالتمسك بهويتهم الإسلامية، ورفض التجنس بالجنسية الافرنسية.

وعلى كل حال، فقد شرع بعض الجزائريين ممن تعلموا في فرنسا، وتكيفوا مع حياتها، بالمطالبة لقبولهم مواطنين إفرنسيين، على الرغم من القانون المدني الإسلامي. وكان هؤلاء «المعتدلون» يبحثون عن نموذج جديد من الإدماج، ومن المساواة في الأوضاع، ضمن المجتمع الجزائري. وأدت الانتخابات العامة في فرنسا - في أيار، مايو، ١٩٣٦- إلى فوز اليسار الافرنسي بانتصار بارز، وقيام حكومة للجبهة الشعبية بقيادة الاشتراكي «ليون بلوم»[١].

واستجابت الحكومة الافرنسية لطلبات «المعتدلين الجزائريين» فوافقت على القانون الذي اقترحه «بلوم - فيوليت» والذي كان من المقرر أن يعطي الجنسية- الافرنسية إلى فئات معينة من الجزائريين المثقفين (المتعلمين في فرنسا) بدون أن يتخلى هؤلاء عن حقوقهم التي يضمنها لهم القانون المدني الإسلامي، ولكن هذا القانون لم يصدق عليه في البرلمان الإفرنسي، بسبب معارضة المستوطنين القوية له. وأدى فشله إلى خيبة أمل الكثيرين من «المعتدلين» الجزائريين، الذين حاولوا الإخلاص لمدرستهم الافرنسية التي نشؤوا فيها.

---

(١) ليون- بلوم (BLUM - LEON) رجل سياسي فرنسي، من مواليد مدينة باريس (١٨٧٢- ١٩٥٠) زعيم الحزب الاشتراكي. شكّل حكومة الجبهة الشعبية في العام ١٩٣٦ وأبعد إلى ألمانيا منفياً في العام ١٩٤٣. وعاد إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب ليشكل الحكومه الافرنسيه في العام ١٩٤٦.

٣ ـ السياسة الاستعمارية والظهير البربري

أصدرت الحكومة الافرنسية في ١١ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩١٤ القانون الذي اشتهر باسم «الظهير البربري»[١] أو «قانون ليوتي». ونصت المادة الأولى منه على ما يلي: «تبقى القبائل البربرية خاضعة في إدارتها لشرائعها وعاداتها وقوانينها الخاصة، تحت رقابة السلطات الافرنسية». ونصت المادة الثانية على أن «تختار السلطات الافرنسية في الوقت ذاته لكل قبيلة ما يناسبها من القوانين والأنظمة».

ولقد ظهر هذا القانون بعد مرحلة من الأبحاث والدراسات والممارسات، بدأت مع بداية الغزو الافرنسي للجزائر، واستمرت حتى قيام الثورة الجزائرية الكبرى (١٩٥٤)، غير أن السبب المباشر لظهوره هو التمرد المستمر لما كان يطلق عليه اسم «بلاد

---

(١) الظهير البربري DAHIR BERBERE.

المخزن»[1] وبصورة خاصة ما وقع في «خنيفرة» في شهر تشرين الثاني - نوفمبر- ١٩١٤ حيث تصدى رجال المخزن لرتل من القوات الإفرنسية، وقتلوا من أفراده (٦١٣) جندياً، وجرحوا (١١٨٧) جندياً، وكان الهدف الأساسي هو «تأكيد السياسة الاستعمارية وفقاً لمبدأ: فرّق تسد».

وفي الحقيقة فقد أثار ظهور قانون «الظهير البربري» جدلاً كبيراً، وحواراً حاداً، في كل أنحاء العالم الإسلامي وحاولت الإدارة الاستعمارية الافرنسية بالمقابل والأجهزة الإعلامية التابعة لها وكتابها وباحثوها وأعوانها، التقليل من أصداء هذا القانون ونتائجه.

غير أن ذلك كله لم يتمكن من حجب الحقيقة، وهي أن الإدارة الاستعمارية قد أرادت من خلال هذا القانون، وتطبيقاته، التأكيد على ما تزعمه من أن: «الشعب المغربي ليس شعباً عربياً» وأن هناك فارقاً مميزاً بين «الشعب المغربي، والكتلة البربرية».

---

(١) بلاد المخزن: (PAYS - DU MAKHZEN) هي البلاد الصحراوية والجبلية من مناطق القبائل الممتدة ما بين المغرب - مراكش - والجنوب الجزائري، وكانت هذه البلاد خاضعة لسلطات المغرب، بخلاف (البلاد السايبة) التي كان ارتباطها بالسكان اسمياً. وتضم مقاطعات مستقلة، وتبلغ مساحتها أربعة أو خمسة أضعاف مساحة «بلاد المخزن» وكانت بلاد المخزن تقدم للسلطان الجنود المقاتلين. وتؤدي الضرائب. وكانت علاقات السلطان بالمرابطين حسنة، نظراً لما لهم من نفوذ على البربر، ولم تكن قبائل «بلاد المخزن» خاضعة لحكومة منظمة بحسب المفهوم الغربي- فكان «القادة: CAIDS» من قادة قبائل بلاد المخزن هم الذين يمارسون الحكم والقضاء وإقرار الأمن.

وأن: «الشعب المغربي الذي لم يتم تعريبه بعد يجب توجيهه للتعامل مع الحضارة الافرنسية، وعزله عن كل تأثير عربي». وأن «المغرب الذي بقي كتلة بربرية، لم يؤثر فيها الإسلام إلا تأثيراً سطحياً وضعيفاً، ولم تتوغل فيها العروبة إلا بصورة جزئية ومحدودة جداً، هي كتلة يمكن لها، ويجب لها، أن تمارس دوراً من أجل تحقيق فائدة عظمى لفرنسا». وكانت هذه السياسة تستند إلى معطيات قديمة قائمة على وجود لهجة بربرية، يمكن الإفادة منها لخلق واقع جديد عن طريق تكوين عقيدة بربرية جديدة.

أسرع من يطلقون على أنفسهم ألقاب «علماء الأجناس ـ أو العروق» لوضع «نظرية عرقية» تدعم السياسة الاستعمارية، فقالوا: «إن هذا العرق البربري، ينحدر مثلنا نحن ـ الأوروبيين ـ من العرق الآري، وهو عرق مميز بمجموعة من الخصائص التي تطبع بميسمها معظم الافرنسيين مثل: الصراحة والإخلاص والإحساس بأهمية الروابط الاقتصادية، وغياب أو ضعف النزعات العدوانية!... والكفاءة المتوارثة في العمل، فهذه الكتلة البربرية هي التي جعلت من أفريقيا أهراء ـ مستودعاً ـ يموّن روما بما كانت تحتاجه من الحبوب والغلال. وأخيراً، فهناك حب الحرية، فالتقاليد البربرية قد جعلت من الإنسان البربري، رجلاً حراً، يعشق حريته إلى أبعد الحدود، وهو على استعداد للقتال دفاعاً عنها».

ولقد جعلت هذه الحريات التي تتم ممارستها إجماعياً ـ كأسس ديمقراطية ـ وإفرادياً ـ كمواطنين أحرار ـ جعلت من الصعب إخضاع

البربر بالقوة وحدها. وهذا ما يؤكده «النظام الاستبدادي الجائر» الذي حاولت الإدارة الافرنسية تطبيقه سنة ١٨٨٤، فكان من نصيبه الفشل الذريع. ولقد مرّت على ذلك سنوات، ويجب تهنئة البربر خاصة على ما أظهروه من عدم الاهتمام بالاضطرابات السياسية ومن إرادة صلبة. فالبربري لا يحلم، لا ببرلمان، ولا بالاستقلال العربي. ويظهر أن البربر، الديمقراطيون منهم والمحافظون على حد سواء. بقوا محتفظين بفضائلهم السياسية التي يعتمدونها لإظهار الأخطاء العربية.

أما بالنسبة للعقيدة؛ «فإن الجهود المستمرة طوال ثلاثة عشر قرناً، لم تتمكن من إدخال البربر في الإسلام. وضاعت كل الجهود في الهواء. وليس من قبيل التعصب القول بأن العرق البربري الصافي- النقي- لم يعتنق الإسلام، أو يمارس عباداته. فهم لا يقيمون الصلاة أبداً. وأما الأعياد الدينية بالنسبة لهم، فهي ليست أكثر من مناسبات لإطلاق القنابل، ومن المؤكد أنها تعديل للأساليب الوحشية في التعبير عن الحرية. وهي، في بعض الأحيان، يمكن اعتبارها وسيلة ساذجة للدجل والخداع مما تمارسه الزوايا والمساجد، وهي وسيلة عرف البربر كيف يسخرون منها، لا سيما وأن المعجزات التي ينتظرونها لم تحدث أبداً» وهنا يقع دهاقنة الاستعمار- من العلماء - في تناقضاتهم، عندما يكتشفون: «بأن البربر يجنحون للتمسك بالدين، وبالإسلام خاصة، وليس ذلك إلا تعبيراً عن استعداد البربر لتبني أية ديانة من الديانات...».

ما من حاجة في الحقيقة للتوقف عند مثل هذه المقولات

وأشباهها ونظائرها مما سبق ذكره أو مما سيأتي عرضه، فالشواهد التاريخية المعروفة جداً، تدحض ما تتضمنه مثل هذه المقولات الخبيثة في نصوصها واللئيمة في أهدافها، فمن المعروف أن جيش فتح الأندلس بقيادة طارق بن زياد وموسى بن نصير قد ضم أعداداً ضخمة من مسلمي العرب والبربر على حد سواء. وقد استمر المسلمون في رفع راية الجهاد في سبيل الله قروناً طويلة في بر الأندلس وبحره، وفي المغرب العربي الإسلامي ذاته، ولم تكن جيوش المرابطين والموحدين ومن جاء بعدهم، حتى الغزو الصليبي للمغرب العربي الإسلامي (من الاسبانيين ثم الافرنسيين) بما في ذلك جيش الأمير عبد القادر، إلا جيوشاً إسلامية رفعت راية الإسلام لتضم تحتها ودونما تمييز وتفريق المجاهدين من المسلمين عرباً وبربراً، وسواهم سواء بسواء ويؤكد ذلك وحده افتراء المزاعم الاستعمارية للتفريق بين العرب والبربر، والتمييز فيما بينهما على أساس عرقي- قومي.

غير أنه من المفيد في كل الأحوال، التوقف عند هذه المقولات التي سيصطدم بها كل باحث تاريخي عند التعرض لما أطلقوا عليه صفة «الأدب الاستعماري في الجزائر». ذلك لأنه لا بد لكل باحث من أن يذهل لأساليب التضليل التي اتبعت من أجل اختراع الأكاذيب التي تخدم أهداف الاستعمار، ثم تضخيم هذه الأكاذيب والترويج لها حتى تظهر وكأنها ذات صلة حقيقية بالواقع. وقد أمكن بذلك خلق ما أطلق عليه اسم «الأسطورة القبلية» أو «الأسطورة البربرية» والتي تم دعمها بأبحاث عرقية، قيل أنها علمية، وهي ليست في حقيقتها ذات صلة «بالعلم» إلا من وجهة

خدمة «الأقوياء البيض من الأوروبيين»، والإسهام في ضمان مصالحهم، شأن كل الواجهات العلمية والتقنية التي تسخرها الدول العظمى حالياً للهيمنة على الشعوب المستضعفة.

المهم في الأمر، هو ألا يصدم القارىء عندما يقرأ في المراجع الاستعمارية اصطلاح «برابرتنا» لإبراز ذلك الرابط المشترك بين الافرنسيين والبربر - على ما كان يزعم ضباط الاستعمار وكتابه والعاملون في إدارته، والمنفذون لما يخططه دهاقنته وقسسه ومفكروه.

ومن ذلك قولهم: «يتشابه رجال قبائلنا في أفريقيا الشمالية مع رجالنا في إقليم - أوفيرن -[1] فهل يمكن التفريق بين البربري الأصيل ذو العرق الأبيض عن مواطن أوفيرن؟ إن أكثر هؤلاء البرابرة وحشية هم الأقل ممّن اتصلوا بالحضارة الخارجية المستوردة. إنهم مميزون بطول القامة، والبياض الناصع للبشرة، والرشاقة في التكوين والنحول مع الصدر البارز المقبب وهي كلها من الملامح التي يشتركون فيها مع مواطنينا في أوفيرن. ويتميز هؤلاء عن سواهم - حتى بين البربر- بخصائصهم المتفوقة

---

(١) أوفيرن: AUVERGNE. إقليم قديم من أقاليم فرنسا، قسم في القرن الرابع عشر إلى مقاطعة دوفينيه (DAUPHINE) ودوقية أوفيرن، وأعيد توحيدها في سنة ١٥٢٧ أيام الملك فرانسوا الأول. وعاصمة أوفيرن هي كليرمونتد فيراند CLAIR MONT - FERRAND. وشكلت فيما بعد مقاطعات «باي دو دوم PUY DE DOME»، وكانتال. وقسماً من اللوار العليا. وطبيعة الإقليم جبلية بركانية مع سهول خصبة تتشابه مع طبيعة الجزائر.

فيزيولوجياً، وهم أقل الناس تأثراً بالإسلام. هؤلاء الفلاحون الطيبون، ذوو الطباع الخشنة، لديهم كفاءة عالية في اختراع الحيل البسيطة. إنهم نموذج حقيقي للقيم الأخلاقية التي تتعارض بقوة مع القيم الإسلامية. وهكذا فإن الروح القديمة للبربر، هي ذات الروح القديمة لفلاحينا الإفرنسيين. إن حبهم للأرض هو الذي يوجه فضائلهم الحربية. لقد حرث ـ المسلمون ـ في المخزن كمن يحرث في البحر، وكان الموج دائماً يعمل من ورائهم على إزالة ما يتم بناؤه على الرمال».

وحتى يسهل على الاستعماريين الإفرنسيين إدارة هذه القبائل والهيمنة عليها، فقد حاولوا النفخ في بوق «ديموقراطية الشعب» لخلق خصائص مميزة بين قبائل المخزن وبين بقية مواطني الجزائر، وهو ما تبرزه المقولة التالية:

«تظهر الديموقراطية هنا ـ في الأطلس الأوسط ـ بكل أبعادها، فالشعب وحده هو القائد والشعب وحده هو الذي يتكلم، والشعب وحده هو الذي يغني». وحتى يفصل الاستعماريون بين رجال القبائل وبين الدين الإسلامي، فقد زعموا مرة أن أصول هؤلاء آرية، وزعموا مرة أخرى، أنهم من أصل روماني، وفي مرة ثالثة زعموا أنهم من أصل يهودي، وفقاً لما تتضمنه المقولة التالية: «انحدر بربر الأطلس الأوسط من اليهود، ثم انتقلوا إلى الإسلام».

وفي إطار هذه الحرب الصليبية، طرحت مقولات، ونظريات، لا نهاية لها، تصورها المقولة التالية: **«عداء البربر للشريعة القرآنية ـ الإسلامية ـ هو عداء ثابت، ويعتبر مميزاً للعرق**

البربري، البعيد عن الإسلام أو المعادي له، فالبربر جميعاً لا يقبلون شريعة لهم إلا شريعة عاداتهم الوطنية، حتى أنه بالإمكان القول بأن البربر لا يخضعون للشرع إلا بقدر ما نخضعهم له بالقوة من أجل مساواتهم ببقية المسلمين... إن القانون الذي يحكم البربر هو قانون العُرْف، الذي ينسجم في كثير من الأحيان مع قوانيننا الافرنسية بأكثر مما ينسجم مع القوانين الإسلامية. وإن من مصلحتنا جميعاً استخدام عاداتهم المدنية من أجل إخضاعهم لسيطرتنا».

لقد كانت السلطات الاستعمارية الافرنسية تعرف تماماً أن ما تطرحه من مقولات، وما تبذله من جهد في هذا المضمار، هو أمر يتناقض مع حقيقة الموقف في الجزائر المجاهدة، فبعد عقود من الجهد عبر سنوات الصراع الوحشي المرير، لإعادة تنظيم القضاء بهدف إضعاف الإسلام والمسلمين، ظهرت وثيقة في سنة ١٩٣٠ ننص على ما يلي: «الإسلام بين هذه القبائل عميق الجذور جداً، وقد بقيت القبائل متعلقة بعاداتها المحلية في كل ما يتعلق بأمورها التي يحكمها القادة والشيوخ. وهم - أي رجال القبائل - يرجعون إلى القاضي للفصل في كل الأمور المتعلقة بأوضاعهم الشخصية».

ولكن على الرغم من ذلك، فإن السلطات الاستعمارية لم تيأس من إمكانية إبعاد المسلمين عن قواعدهم الصلبة، لتكوين «مسلمي اهوية»[1] مركزين الجهد على القبائل البربرية في الأوسط

---

(١) مسلمو الهوية MUSULMANS D'ETIQUETTE .

الأطلسي «حيث تشكل القبائل في جبال جرجرة قلعة الاستقلال للناطقين باللغة البربرية. وحيث يمكن - أو يجب تحويل السكان في هذه المنطقة إلى فرنسيين لساناً وقلباً».

وللوصول إلى هذا الهدف ، عملت السلطات الافرنسية على اختيار «قبائل الشلوح»[1] والزيانيين كأساس لتوحيد كتلة البربر وإعدادها لتكوين «جمهورية بربرية» تشمل القبائل البربرية في المغرب العربي الإسلامي، وللوصول إلى الهدف، أعطيت التوصيات إلى رجال الاستعمار الافرنسي بالجزائر: «**من أجل منع الحديث باللغة العربية في وسط البربر - وتعليمهم كل شيء ما عدا العربية والإسلام**».

وكان يتم إعداد الضباط الافرنسيين والإداريين المدنيين - من الافرنسيين أيضاً - في دورات تعليمية لتطبيق سياسة مستقلة خاصة بالقبائل. وكان في جملة التوجيهات الثابتة التي يلقونها على مسامع هؤلاء، ولا يتعبون من تكرارها باستمرار، تلك التي تنص على ما يلي:

«**يجب العمل من أجل إيقاف توغل الإسلام عميقاً في نفوس أولئك الذين يعتنقون الإسلام ظاهرياً - مسلمي الهوية - وعدم السماح لأولئك البربر بالتعريب عن طريق الشرع الإسلامي. وحرمان القضاة من ممارسة دورهم ، وصرفهم عن صلاة الجمعة، وعدم الاستهانة بتأثيرها في نفوس المسلمين**» كل ذلك

---

(١) قبائل الشلوح: KABYLE CHLEUHS.

مع دعم العادات الوطنية للبربر وبعثها. «فالسياسة الحقيقية للبربر تقوم على احترام عاداتهم وتنظيماتهم، وإحاطة هذه العادات والتنظيمات بإصلاحات نقوم بادخالها إلى البلاد... والعمل قدر المستطاع بسرية لتعزيز الفوارق اللغوية والدينية والاجتماعية بين العرب من سكان السهول والبربر من سكان الجبال. والحد من اتصال القبائل البربرية بالسكان العرب ومن ثم، الاعتماد على هؤلاء البربر، لتشكيلهم بمرونة من أجل قبول الحضارة الافرنسية، وإغرائهم بالمساعدات المادية الزهيدة».

لم تسقط الحملة الصليبية من حسابها إمكانات تحويل مسلمي البربر إلى النصرانية، إكمالاً لمخطط «فرّق تسدّ» وإمعاناً في دعم قاعدة الاستعمار. فكان الدين هو أحد وسائل السياسة البربرية التي وضعت النشاط الكاثوليكي في مقدمة وسائلها من أجل استثمار التأثير الجيد للمسيحيين المخلصين والمتحمسين لدينهم، ومن أجل تغطية سوءات الاستعمار بحجاب الأعمال الخيرية «للإخوات البيض» وما تبذله البعثات الفرانسيسكانية من جهد تعليمي وخيري. هذا بالإضافة إلى ما تبذله الهيئة (الأفريقية-الافرنسية) من جهد في هذا المضمار[1] وكانت التوجيهات المعمول بها هي: «يجب استخدام القسس الأفاضل، لا من أجل

---

(١) بلغ عدد هذه المؤسسات الخيرية في الأول من تموز - يوليو- ١٩٣١ما يلي: ١- مستشفى، ١ مصح، ٤ دور أيتام، ٤ مستوصفات، ٤ معامل لتشغيل الفتيات، ٩ دور أطفال. وضمت الجمعيات النسائية ٢٥٦ امرأة (السياسات الاستعمارية في المغرب- أغرون. ص ١١٨).

الوعظ والإرشاد ، بل من أجل الإيحاء بالثقة والصداقة واكتساب حب البربر. فالسياسة البربرية ذات أهمية كبرى، بالنسبة لفرنسا، ويجب دعم المدارس والإرساليات العلمانية لاكتساب محبة البربر عن طريق إظهار الطيبة وإقامة العلاقات الجيدة، وتقديم الخدمات».

ذهب بعض الكاثوليكيين إلى ما هو أبعد من ذلك: «فقد أرادوا إعادة البربر إلى الحظيرة المسيحية، بزعم إعادتهم إلى دين أجدادهم. وبزعم أنهم لا زالوا أقرب إلى الوثنية منهم إلى الإسلام» ومن المقولات التي طرحت في هذا المجال: «يمكن غزو البربر، لا بالسلاح، وإنما بالغزو المعنوي وسيكون الغزاة هم من رجال الإرساليات المسيحية ـ والمبشرين ـ الذين يتحدثون إلى هؤلاء ـ البربر ـ عن السيد المسيح، وعن تاريخ المسيحية الحافل بأسماء المنقذين، وبالكثير من الأشخاص الأسطوريين».
ويظهر هدف المبشرين، وأعمال الإرساليات من خلال المقولة التالية:

«لنفسح المجال أمام المسيحية حتى تمارس دورها في التأثير على نفوس البربر... وسيساعد ذلك دونما ريب على عزل العرب بطريقة فعالة جداً، مما يؤدي بالتالي إلى إبعاد المسلمين عن طريقنا في أفريقيا الشمالية. وسيكون ذلك لمصلحة حضارتنا ولفائدة عرقنا ـ الآري ـ». فيما ذهبت مقولة استعمارية إلى المطالبة: «بإطلاق كامل الحرية للإرساليات ـ التبشيرية ـ في تحركها وعملها حتى تستطيع الاضطلاع بواجباتها» وكان من هذه

الواجبات : التبشير بفكرة شرب النبيذ والخمر الذي يثير في النفس البهجة والحبور حتى تحل المشروبات الروحية محل الشاي الأخضر والنعناع، وهي المشروبات التي كان البربر قد اعتادوا على شربها، واعتبار شرب النبيذ والخمر علامة مميزة لهؤلاء الذين سيعتنقون المسيحية. والاهتمام بتعليم الأطفال خاصة، ومضاعفة عدد المدرسين عن طريق الاستعانة بالبربر الذين يرتدّون عن دينهم الإسلامي ويصبحون مسيحيين. هذا إلى جانب مضاعفة أعداد الكنائس في «المغرب الكاثوليكي» من أجل الوصول إلى إعادة الفتح المسيحي الجديد للمغرب.

يظهر من خلال ذلك أن إصدار قانون «الظهير البربري الأول» في ١١ أيلول- سبتمبر ١٩١٤ لم يكن إلا تتويجاً لمجموعة من الجهود الكثيفة والمركزة والتي بدأت مع البـدايات الأولى لاستعمار الجزائر، غير أن المقاومات والثورات المستمرة قد شكلت عقبات كؤود في وجه المخططات الاستعمارية. حتى إذا ما جاء ليوتي إلى الجزائر في سنة ١٩١٤، ظن أن الفرصة باتت مناسبة للانتقال من مرحلةالعمل السري - أو المتحفظ - إلىمرحلة العمل العلني. وقد تم على أثر إصدار قانون الظهير البربري، تكوين «هيئة للدراسات والأبحاث البربرية» في ٩ كانون الثاني- يناير ١٩١٥ . . وقد حددت مدينة «الرباط» مقراً لهذه الهيئة. وقد كشف تكوين هذه الهيئة وتنظيمها أنها لم تكن مجرد جهاز للأبحاث الاجتماعية. لقد تشكلت هذه الهيئة برئاسة الأمين العام للمحميات الافرنسية. وضمت في عضويتها مدير شعبة الاستخبارات ورئيس المكتب السياسي لحاكم الجزائر (ليوتي)

وكان واجب هذه الهيئة هو إعداد المخططات التطبيقية في مجالي السياسة والإدارة. وتحديد القبائل التي تنطبق عليها مواصفات «القبائل البربرية».

وقد دمجت هذه الهيئة فيما بعد «بالمدرسة العربية العليا» والتي كان قد تم تأسيسها في الرباط سنة ١٩١٤. وأسندت إدارتها إلى «بربري» تم إعداده وتبنيه من قبل وتثقيفه للاضطلاع بهذه المهمة. وكان برنامج هذه المدرسة يتضمن إلقاء محاضرات وإعداد دورات لتطوير اللغة البربرية التي يستخدمها صغار الضباط والمترجمين، وتحولت المدرسة بسرعة إلى زمرة نشطة تحتل المرتبة الأولى في التخطيط لبرامج «البربر».

لقد قيل عن الجنرال ليوتي ـ الحاكم العام للجزائر ـ عندما أعلن قانون «الظهير البربري» بأنه ـ أي ليوتي ـ يمارس سياسة ملونة ومضادة للبربر، وأنه يعمل مخلصاً لقضية بناء المغرب الواحد ـ والموحد ـ وأنه أيضاً يتخذ موقفاً براغماتياً ـ ذرائعياً ـ بحيث أنه لا يضع حلاً واحداً لأي مشكلة، وإنما لديه دائماً مجموعة من الحلول.

وقد وجد دونما ريب أن السياسة الإفرنسية التي كانت مطبقة قد أخطأت في تقديرها عندما بالغت في قضية «تكوين كتلة البربر» ومن أجل ذلك فإنه أخذ في وضع صيغ مختلفة مع تنويع في الأساليب المستخدمة حتى يصبح بالإمكان التكيف مع الظروف والمواقف المعقدة جداً في المغرب العربي ـ الإسلامي. غير أنه من المعروف عن «ليوتي» أيضاً بأنه هو الذي أرغم الضباط على

دراسة العلاقات الجدلية مع البربر. كما عمل- من الناحية الإدارية- على بعث المجالس البربرية.

وظهرت أهداف سياسته بوضوح في رسالته إلى حكومة «باريس» يوم ٦ تموز - يوليو ١٩١٥. وفيها: «أعتقد بأنه يجب علينا بعث العادات والمؤسسات البربرية، ومنها الجمعة على سبيل المثال، ذلك لأن خصوصية الخيال تشكل أفضل وسيلة لإبراز التناقض أو التضاد مع الإسلام». وهناك أيضاً التعميم الذي أصدره (ليوتي) رداً على رسالة أحد ضباط الاستخبارات، بشأن أحد الطلاب العرب الذي دخل المدرسة واستمر في ممارسة عبادته- الصلاة - فكان في تعميم ليوتي ما يلي:

«هنا يجب أن تسير السياسة البربرية في الاتجاه المضاد، وعلينا تجنب تعليم اللغة العربية للسكان، والتي تربطهم بماضيهم دائماً. إن العروبة هي عامل من عوامل انتشار الإسلام ذلك لأن اللغة العربية هي اللغة التي يعلمها القرآن. وتفرض علينا مصلحتنا تطوير البربر بعيداً عن إطار الإسلام. وعلينا من الناحية اللغوية نقل البربر مباشرة إلى الافرنسية، ومن أجل ذلك فإننا في حاجة لمدرسين من البربر، كما يجب فتح مدارس فرنسية - بربرية يتم فيها تعليم الافرنسية إلى أطفال البربر. وعلينا بعد ذلك التدخل بحذر على مستوى المخططات الدينية. فالإسلام غير مستقر في وسط البربر. وقد علمت من هؤلاء الذين احتفظوا باستقلالهم، أن فهمهم للإسلام لا زال سطحياً، وأن هؤلاء البربر قد رفضوا كافة الأحكام التشريعية- القضائية-

واعتمدوا على العرف والعادة. وعلى كافة ضباطنا استيعاب هذه المبادىء: وعليهم أن يتجنبوا بصورة خاصة التعرض لذكر الإسلام أمام السكان البربر».

وعلى هذا الأساس، تم وضع مخطط شامل يتضمن إقامة «مدرسة فرنسية ـ بربرية» و«تنظيم قضاء مدني بربري» و«تطوير الظهير البربري ودعمه بظهير جديد ـ أعلن في سنة ١٩٣٠».

لقد نص قانون الظهير البربري: «على ضرورة تشكيل مدارس إفرنسية ـ بربرية، يكون فيها المعلم هو فاتح منطقة القبائل». وواجب هذه المدارس هو: «إسهام المدرسة البربرية في المحافظة على تقاليد البربر ومؤسساتهم. ومعارضة تأثير المدارس القرآنية ـ الإسلامية، وتوجيه البربر نحو فرنسا» بحيث يصبح من الطبيعي، ومن المتوقّع، أن يظهر بين البربر من يقول بعد زمن ليس ببعيد: «بأن أجدادنا هم الغول ـ أجداد الافرنسيين». ويتم في هذه المدارس تعليم القراءة والكتابة، باللغة البربرية وبالأحرف اللاتينية، ثم الانتقال إلى التعليم باللغة الافرنسية للقراءة والكتابة والرياضيات والتاريخ والجغرافيا والصحة، واستبعاد تعليم اللغة العربية والقرآن وعلوم الدين، مع إجراء توجيه نحو الحياة العملية وخاصة الزراعة، والإفادة من حدائق المدارس لهذه الغاية. وتبقى اللغة الافرنسية هي أساس التعليم كله في المدارس البربرية.

وتنفيذاً لهذا المخطط، تم في بداية شهر تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٩٢٣، فتح (٦) مدارس ابتدائية في «عيط سفوشن» ومدرستين في زيان، وبعد خمسة أشهر تم فتح (٧) مدارس ضمت (٢٠٠)

طالب. وكانت كل مدرسة تضم على الأقل معلمًا واحداً مسيحياً من القبائل. وفي تشرين الأول- اكتوبر سنة ١٩٢٤ عملت هيئة الدراسات العليا للمغرب، على تكليف المدرسين بإعداد برامج للبربر تعتمد على عادات البربر وتقاليدهم. واختيار مدرسين من القبائل لضمهم إلى صفوف جهاز التعليم. ومن أجل تجنب كل خطأ في هذه البدايات ، فقد تم إعلام هؤلاء المدرسين «بأن هذه المدارس ليست مجرد مراكز تربوية وإنما هي تنظيمات سياسية وأجهزة دعائية. وعلى هذا فيجب على المدرسين اعتبار أنفسهم عملاء ومتعاونين مع قادة المراكز. وعلى المدرسين الرجوع إلى هؤلاء القادة في كل مناسبة لتلقي توجيهاتهم».

استمر العمل في السنوات التالية لتكوين المزيد من المدارس في كل حدود منطقة «الأطلس الأوسط»، فبلغ عدد المدارس في بداية سنة ١٩٢٧ستَّ عشْرَةَ مدرسة فرنسية- بربرية ضمت (٦٠٠) طالب. وبلغ عدد هذه المدارس في بداية سنة ١٩٣٠- ثلاثين مدرسة ضمت (٧٠٠) طالب وحققت هذه المدارس التي أطلق عليها المسلمون اسم «مدارس الروم» ما أرادته السلطات الإفرنسية من إنشائها. ولم يعد «للمدرس الفقيه» دوره في التعليم وتدريس القرآن. واقتصر دوره في المسجد على تولّي الدفاع ضد هذا الهجوم الشامل. وقد زعمت السلطات الاستعمارية بأن الضباط والطلاب البربر- المتخرجين من هذه المدارس، قد أكدوا أنهم متفوقون عقلياً على أمثالهم من طلاب المدارس العربية الريفية.

وظهر خلال هذه الفترة للسلطات الافرنسية أن هناك حاجة لتكوين مدرسة عليا من أجل إعداد المدرسين حتى تصبح هذه المدارس «خالصة للبربر ويضطلع بها البربر ذاتهم» وحتى يتم «عزل الجيل وحمايته من كل تأثير عربي أو إسلامي» وقد تمّ تنظيم هذه المدرسة وإنشاؤ ها في «عزرو» في شهر تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٢٧.

وكان الحاكم العام للجزائر ـ الجنرال ليوتي ـ قد حدد منذ يوم ٢٥ كانون الثاني ـ يناير ١٩٢٤ أهداف هذه السياسة في رسالة له تضمنت ما يلي: «يجب المحافظة بحزم وثبات على الفوارق القائمة بين سكان بلاد المخزن من العرب، وبين سكان الجبال البربر والذين يجهلون العربية. وأعتقد أنه يجب الإشارة إلى تلك الأهمية التي أعلقها على هذه القضية التي ترتبط بعملنا السياسي والتي تعتبر نتيجة مباشرة من نتائج التهدئة المستمرة للبلاد ذات العادات البربرية».

وتبقى الظاهرة الأكثر خطورة في «قانون الظهير البربري» هي ظاهرة إبعاد البربر عن القضاء الإسلامي «قضاء الشرع» وإخضاعهم لحكم «المحكمين». وكانت السلطات الإفرنسية قد أقامت منذ سنة ١٨٥٧ في منطقة القبائل الكبرى ما أطلقت عليه اسم «الجمعة القضائية» واقتصر عملها في البداية على منطقة «القلعة الوطنية» وفقاً لمرسوم ٢٩ آب ـ اغسطس ١٨٧٤. وفي ٢٥ آب ـ اغسطس ـ ١٨٨٠ كلّف هذا المركز بإعداد النصوص القانونية للحكم والقضاء بما يتوافق مع القانون الافرنسي. وقد تم تطوير

«الجمعة القضائية» فأصبحت تضم كل السلطات الإدارية والسياسية في المنطقة «الدوار» بالإضافة إلى الصلاحيات القضائية . .

ومع صدور قانون الظهير البربري ، تم في ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩١٥ إعادة تنظيم «الجمعة القضائية» فتقرر اعتماد اللغة الإفرنسية، وبدأ البحث في «مكتب دراسات القضايا البربرية ـ في مكناس» لإعداد النصوص القانونية التي تساعد «القضاة ـ المحكمين» على أداء عملهم . واستمر العمل حتى ٨ آذار ـ مارس ١٩٢٤ حيث صدر الأمر «بتسجيل العرف» الذي يتم الاعتماد عليه في القبائل الكبرى، مع الأخذ بعين الإعتبار عادات البربر وتقاليدهم . وكان الحكام الافرنسيون هم الذين يشرفون على مجالس «الجمعة القضائية» . وحددت صلاحيات المحكمين ـ من القادة ـ بالمخالفات والجنح التي تبلغ عقوبتها السجن لمدة سنة، والغرامة بمبلغ ألف فرنك فرنسي . وحتى السنتين والغرامة بألفي فرنك إذا ما اشترك في المحاكمة ممثل عن الحكومة الافرنسية . أما بقية الجرائم ، فتقدم إلى «المجلس القبلي الأعلى» الذي يصدر بدوره أحكامه استناداً إلى التقاليد والعرف .

وقد ظهر من خلال الممارسة العملية أن هناك تناقضاً وتضاداً في إصدار الأحكام، لا بين «أحكام الشرع الإسلامي» و«أحكام الجمعة القضائية» فحسب، وإنما أيضاً بين الأحكام الصادرة في كل «جمعة قضائية» بسبب اختلاف «الأعراف والتقاليد والاجتهادات» ما بين جمعة وأخرى، غير أن السلطات الافرنسية لم تجد في ذلك ما يثير

الاهتمام، وهو ما عبرت عنه المقولة التالية: «ليس هناك أي خطر - أو محذور - في تحطيم وحدة التنظيم القضائي ضمن منطقة الحكم الافرنسي، طالما أن الأمر يتعلق بدعم العنصر البربري. وطالما أن الأمر يتعلق بإيجاد ثقل معاكس يمكن له ممارسة دوره - ضد المسلمين - ولعل تحطيم المرآة الواحدة هو - من الناحية السياسية أمر مفيد جداً».

وهكذا تم تعميم الجمعة القضائية. فبلغ عدد محاكمها في الأول من كانون الثاني - يناير - ١٩٢٩ ما يقارب (٧٢) جمعة، ووصل عددها في سنة ١٩٣٠ الى (٨٠) جمعة. وامتد حكمها ليشمل ثلث المناطق الإسلامية في المغرب العربي - الإسلامي، وبقيت (١٤) قبيلة أو بطناً وفخذاً من القبائل والبطون والأفخاذ المصنفة، على أنها «بربرية» وعددها الإجمالي (٨٤) قبيلة، غير خاضعة لأحكام «الجمعة القضائية». وكانت هذه النتيجة كافية لإقناع السلطات الافرنسية بنجاحها في إمكان دعم الظهير البربري بظهير جديد (في سنة ١٩٣٠) تمهيداً لإحلال الحكام والقضاة الافرنسيين، وتطبيق القانون المدني الافرنسي.

تلك هي بعض ملامح ما أطلق عليه اسم «الظهير البربري»[١] وليس المجال هنا هو مجال تقويم نتائج هذا «الظهير» أو التعرض لما جابهه من مقاومة الإسلام والمسلمين من عرب وبربر على حد

---

(١) REF: POLITIQUE COLONIALES AU MAGHREB (CHARLES ROBERT AGERON)1972. p.p. 109 - 148.

سواء، مما سيتم التعرض له في أبحاث قادمة . غير أنه من المهم هنا الإشارة إلى ما يتعرض له العالم العربي - الإسلامي من حملات معاصرة مختلفة في أساليبها وطرائقها، غير أنها تنطبق في أهدافها مع ما سبق عرضه.

٤- الثورة الجزائرية (١٨٩٧- ١٨٩٩)
ومواقف الاشتراكيين

باتت المواقف العقائدية - المبدئية - للاشتراكيين تجاه الاستعمار والامبريالية معروفة تماماً. غير أن هذه المواقف، ليست كذلك تجاه العمل السياسي للاشتراكيين في تعاملهم مع القضية الجزائرية. وفي الحقيقة، فإنه لم يكن للاشتراكيين الافرنسيين مواقف واضحة وموحدة، مع الاستعمار أو ضده، وعلى هذا، فإنه بالإمكان اعتبار «جوريس»[١] و«بلوم» ومدرستهما الاشتراكية نموذجاً لما كانت عليه مواقف الاشتراكيين الافرنسيين من القضية الجزائرية.

---

(١) جوريس- جان (JAURES - JEAN) رجل سياسي فرنسي. من مواليد كاستر CASTRES (١٨٥٩- ١٩١٤) اشتهر ببلاغته في الخطابة وقوة حجّته. وهو واحد من أبرز الزعماء الاشتراكيين الافرنسيين، أسّس جريدة أومانيتيه L'HUMA-NITE ، كما أسس الحزب الاشتراكي الموحد. مارس دوراً كبيراً في إضراب مقاطعة كرامو- CRAMAUX وفي قضية اليهودي دريفوس DREYFUS . وقد اعتبر ممثلاً للاشتراكية والفكر الاشتراكي ورائداً من رواده لا في فرنسا وحدها وإنما على المستوى العالمي. وقد قتل غيلة عشية يوم اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كتب «جوريس» بأن أول معرفة له بالقضية الجزائرية ، قد جاءته من طريق «محاسب معهد كاستر» حيث كان «جوريس» في سنته الدراسية الثالثة عشرة. وإن هذا المحاسب ذكر له بأنه أمر حاجبه بمساعدته من أجل ضرب عامل الحديقة ضرباً مبرحاً. وذلك عندما كان يعمل في الجزائر، لأن عامل الحديقة العربي تجرأ على استخدام «المرحاض» الخاص ببيت المحاسب فشعر الشاب اليهودي جوريس «بالهوة التي انحدرت إليها عبودية الإنسان» وكتب عن ذلك ما يلي : «شعرت بالشفقة الكبيرة تجاه هذا العرق العربي، الذي يعمل الجنود والقسس على تجريده وسلبه كل حقوقه. وتخيلت هذا الرجل وقد جلس يحكي لأطفاله، بكل هدوء، تلك الأعمال البشعة والمجردة من الشجاعة. ولا ريب أن العادة المستمرة في ممارسة الضغط غير المسؤول قد جرد هؤلاء الناس من ضمائرهم».

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة «الشفقة على مخلوقات المستعمرات- من العرب المسلمين خاصة» كانت في تلك الفترة هي البدعة السائدة - المودة - في وسط دهاقنة الاستعمار. فتولّى الجمهوريون الإفرنسيون ، قضية الدفاع عن حقوق مواطني المستعمرات. وعمل «بول بيرت» وزير التعليم الإفرنسي، على تشكيل «جمعية حماية الجزائريين» في سنة ١٨٨٣ ، وكذلك عمل الاقتصادي «ليوري- بوليو» صاحب نظرية التوسع الاستعماري والذي ترأس «الجمعية الافرنسية لحماية أبناء البلاد الجزائريين». ومن المعروف أن «ظاهرة الشفقة» هذه كانت مرتبطة تاريخياً بعملية النهب الاستعماري، واستغلال اليد العاملة في المستعمرات.

المهم في الأمر، وبصرف النظر عن تلك البدايات لذكريات «جوريس»، فإن اهتمامه بالقضية الجزائرية لم يظهر واضحاً قبل رحلته إلى الجزائر في «نيسان - ابريل - ١٨٩٥» ويذكر عنه أنه أثار أمام التحالف الإفرنسي في سنة ١٨٨٤ : «ضرورة نشر اللغة الإفرنسية في المستعمرات، وبصورة خاصة بين العرب والقبائل، وذلك لمساعدة المستعمرين الافرنسيين في مهمتهم الصعبة لإنجاح عملية الدمج والغزو المعنوي». وكان من رأيه في عملية الدمج: «بأنه ليس هناك في الجزائر حالياً إلا جمع من الناس المغلوبين على أمرهم ومائة ألف من المنتصرين. وليس هناك ما يمكن أن يطلق عليه اسم «شعب حقيقي» إلى جانب «الشعب الإفرنسي» وهذا ما يتطلب تعميم اللغة الإفرنسية».

وكان الشاب «جوريس» في تلك الفترة، مرشحاً للبرلمان على لائحة «الاتحاد الجمهوري» في سنة ١٨٨٥. ولهذا لم يكن من الغريب أن يظهر تعلقه بسياسة التوسع الاستعماري للجمهوريين، وكان قوله المعروف في ذلك: «لقد أضاعت علينا الامبراطورية إقليمين ومنحتنا الجمهورية مستعمرتين» والمقصود بالإقليمين: الألزاس واللورين اللذين فقدتهما فرنسا بنتيجة حربها مع بروسيا سنة ١٨٧٠ وانهارت على أثرها امبراطورية نابوليون الثالث، أما المقصود بالمستعمرتين فهما: المغرب العربي الإسلامي والمكسيك.

في الوقت ذاته، لم يحاول «جوريس» التستر أو إخفاء إعجابه بالاستعماري «جوليوس فيري» الرجل الذي استطاع خلال ثلاث

سنوات: «نقل مركز ثقل فرنسا إلى بلاد بعيدة فيما وراء البحار». وفي سنة ١٨٨٧ «استنفر كل إمكاناته لإثارة حماسة الجنود وفخر المواطنين بانتصارهم على القبائل، واحتفل بأبطال هذه المعارك الرائعة». ولم يعرف عن «جوريس» أنه أظهر اهتماماً بتلك المناقشات البرلمانية بشأن القضية الجزائرية، لا بصفته نائباً في مجلس النواب، ولا بصفته صحافياً، ولا حتى بصفته ممثلاً لليسار. مع العلم أن تلك المناقشات التي احتدمت في سنة ١٨٩٢، قد استأثرت باهتمام الجميع.

لم يعد «جوريس» نائباً عن الجمهوريين في سنة ١٨٩٣، وإنما أصبح ممثلاً للاشتراكيين. وبصفته هذه ذهب إلى الجزائر- لاكتشافها والتعرف عليها- في نيسان- ابريل١٨٩٥. وفي الجزائر، اشترك جوريس «بالمؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي العمالي الجزائري»،ولم يعرف عن «جوريس» أنه تحدث في هذا المؤتمر، أو تعرض لأي موقف من المواقف. وما إن مضى شهر على مغادرة «جوريس» للجزائر، حتى فرضت السلطات الإفرنسية الحصار على (٦٥) عضواً من أعضاء المؤتمر في ضاحية «مصطفى»- حالياً حي الجزائر - خلال أيام ٢٢و٢٣ و٢٤حزيران - يونيو-. ولم يحرك «جوريس» ساكناً حول هذه القضية. وعبر «جوريس» عن مشاعره تجاه «المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي العمالي الجزائري» بقوله: «من المعتقد بأن الجزائر المستعمرة تسير في طريقها نحو الاستقلال الإداري، وستعلن بحزم أنها ضد اليهود». كما أعلن عند مغادرته للجزائر: «بأنه من الصعب القيام بعمل له أهميته بشأن الجزائر».

يمكن هنا التوقف قليلاً عند مقولة «ضد اليهود» وهي التي سبقت مقولة «ضد السامية» في الجزائر. ويتطلب ذلك العودة إلى ردود فعل المهاجرين اللاتين تجاه اليهود، والذين هاجروا للاستيطان في الجزائر حاملين معهم أفكارهم ومعتقداتهم المضادة لليهود. ومعروف أن اللاتين يحملون حقداً ضد اليهود «قتلة السيد المسيح- بحسب اعتقادهم». وقد بقي هذا الاعتقاد قوياً في وسط الاسبانيين الذين استوطنوا في «وهران» والمالطيين والايطاليين الذين استقروا على ساحل قسنطينة وفي «الجروة». وعندما صدر «قانون كريميو»- بمنح الجنسية الإفرنسية لليهود -أفاد هؤلاء الكاثوليك منه لإثارة الأحقاد في أوساط المواطنين الجزائريين المسلمين، والتظاهر في الوقت ذاته بالأسف لاضطرارهم لمحاباة اليهود- الذين أصبحت لكتلة أصواتهم الانتخابية ثقلها في التحكم بانتخاب نوابهم. وأصبحت الحركة المضادة لليهودية في الجزائر، منذ ذلك الحين، قاعدة في لعبة الانتخابات البرلمانية.

تشكلت أول «جمعية ضد اليهود» في الجزائر، غداة انتخابات تموز- يوليو- ١٨٧١. وقام أفراد المعسكر الذي فشل في الانتخابات بتوجيه اتهاماتهم لليهود، كما أدانوا قانون كريميو الذي تسبب في إثارة القبائل الكبرى التي احتضنت ثورة المقراني والحداد (سنة ١٨٧١). واستخلص الجمهوريون (الانتهازيون) النتيجة من ذلك، فقرروا استثمار القوة الانتخابية لليهود، وأخذوا في اجراء الاتصالات مع سماسرة اليهود الذين تعهدوا لهم بضمان النجاح في الانتخابات بصورة مستمرة. وذهب اليهودي الشهير

«سمعون كانوي»[1] الى ما هو أبعد من ذلك، فقد أعطى اسمه لجهازه (الكانوي) الذي ضمن النجاح في الانتخابات «للحزب الجزائري» طوال عشرين عاماً، وهو الحزب الذي كان من أبرز نوابه المعروفين «برتانيا وطومسون»[2].

وأمام هذا الموقف، قرر اليسار الراديكالي ـ المتطرف ـ والذي كان محروماً من السلطة، استخدام ورقة «الحركة المضادة لليهود» كبوق انتخابي، ولم يلبث أن أطلق على «الحزب الافرنسي» صفة «الحزب المناضل ضد الحزب اليهودي». وعندما خاض اليساريون الجزائريون الانتخابات البلدية، انبرى الحزب اليهودي لمحاربتهم فأطلق عليهم ألقاب «الانتهازيين الجزائريين» و«نقابة الانتهازيين»، وأمكن لهم دونما كبير عناء الانتصار على اليساريين الجزائريين. وعمل هؤلاء على إثارة الفضائح المتعلقة بتزوير الانتخابات، وأضعفت هذه الفضائح من قوة «الحزب اليهودي» غير أنها لم تزحزحه عن مواقعه. وأمام هذا الموقف، قرّر الحاكم العام للجزائر «تنظيف إسطبلات أوغياس»[3] ولم يتردد في إفساح

---

(١) سمعون كانوي: SIMON KANOUI.

(٢) برتانيا وطومسون: BERTAGNA ET THOMSON.

(٣) تنظيف إسطبلات أوغياس (NETTOYER LES ECURIES D'AUGIAS) تعبير ورد في اسطورة أوغياس (AUGIAS) ملك الألياذة: ELIDE، والذي كانت إسطبلاته تضم ثلاثة آلاف ثور. وقد تركت هذه الاسطبلات بدون تنظيف طوال ثلاثين عاماً. وقد قام ملك مسينا: MYCENE (الملك أوريشينية EURYSTHENE) بإرسال هرقل (لتنظيف إسطبلات اوغياس) الذي عمل على تحويل نهر الفيه: ALPHEE لتنظيف الإسطبلات بعمل تميز بالبطولة: وأصبح =

المجال أمام المواطنين الجزائريين المقربين من السلطة، ودعم الراديكاليين المعادين لليهود بصورة سرية. وهكذا ظهرت في انتخابات سنة ١٨٩٥، البيانات الانتخابية التي تصف اليهود - بالأجانب والغرباء -. ومنذ ذلك الحين تعاظم نفوذ الراديكاليين اليساريين المدعومين من قبل الإدارة الحكومية. وتبع ذلك اقتراب الحزب الافرنسي من السلطة، مستفيداً في ذلك من الاستثمارات المالية الضخمة التي كانت تجنيها فرنسا من الجزائر.

لم تكن الظروف السياسية هي التي صنعت كل شيء على كل حال، فلقد انفجرت المشاعر المضادة لليهود اعتباراً من سنة ١٨٩٥، وكان ذلك بعد الأزمة الاقتصادية الحادة (١٨٩٣-١٨٩٤) والتي عرفت باسم «أزمة الخمور». وكان باستطاعة المصارف مجابهة هذه الأزمة بسهولة عن طريق تقديم «السلف» للمزارعين الأوروبيين. غير أن المصارف «البنوك» امتنعت عن تقديم مثل هذه السلف، بحجة الضغط الكبير الذي تتعرض له والذي يفوق قدرتها. ولم يبق أمام المستوطنين «المعمرين» إلا اللجوء للمرابين من اليهود «مستثمري البؤس والشقاء»؛ وأدى ذلك إلى تعاظم النقمة ضد اليهود، مما أدى إلى انتشار أرجوزة مضادة لهؤلاء المرابين التاريخيين تقول:

= اصطلاح «تنظيف اسطبلات اوغياس» رمزاً لما تقوم به قيادات الدول والأحزاب والتنظيمات لتطهير أجهزتها من الفساد، وإعادة تنظيم امورها الداخلية على أسس سليمة.

عشنا طويلاً في بؤس وشقاء

وعلينا اليوم طرد الغرباء

فلنبعد ولنطرد هؤلاء الغرباء

عصابة اليهود القذرة

وعلى الرغم من كل الظواهر، فقد تبين بوضوح بأنه لم يبق إلا خطوة واحدة للانتقال من الحركة «المضادة لليهود» إلى «الاستقلال الإداري». وقد أدان «جوليوس فيري» و«جوليوس كامبون»[1] بصورة رسمية، سياسة الدمج التي عرفت منذ سنة ١٨٨١ بسياسة «إلحاق الجزائر بفرنسا». وكانت سياسة الدمج أو الإلحاق هذه هي سياسة «الانتهازيين واليهود» كما وصفها اليساريون الراديكاليون، ومقابل ذلك تبنى هؤلاء سياسة الاستقلال الإداري للجزائر، وإقامة موازنة خاصة وبرلمان خاص لها. ولقد كان هذا الاتجاه تعبيراً عن ظهور الجيل الجديد من الافرنسيين الاستعماريين، وهو الجيل الذي أخذ في الجنوح إلى الاستقلال بالجزائر، والذي رفع شعار «الجزائر الحرة». وكان الاعتقاد السائد في وسط هذا الجيل هو: ضرورة صهر العروق الأوروبية فوق أرض الجزائر لتكوين شعب جديد. وظهر عدد من

---

(١) جوليوس كامبون: (JULES CAMBON) ديبلوماسي إفرنسي، من مواليد باريس (١٨٤٥ـ ١٩٣٥) أصبح حاكماً عاماً على الجزائر، ثم سفيراً لبلاده في برلين من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤.

الكتاب والزعماء الذين عبروا عن هذا الاتجاه، لعلّ من أبرزهم «دانييل سوران»[1] الذي كان من رأيه:

«الجزائر غير فرنسا، ولو أن الجزائريين فرنسيون. فغداً أو بعد غد، ستكون الجزائر مستقلة. إن فرنسا ترزح على صدورنا دونما شفقة أو رحمة، وهي بذلك تدفعنا لسوء الحظ نحو المخرج المرعب، وسيأتي يوم لن تكون الجزائر هي فرنسا، هذا إذا لم تصبح عدوة لها». ولماذا لا يستقل الإفرنسيون المهاجرون إلى الجزائر؟ ألم يحصل الإنكليز الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة على الاستقلال، وحاربوا الإنكليز ذاتهم بقيادة جورج واشنطن؟

وعلى هذا، فعندما عقد المؤتمر الاشتراكي الثالث، بحضور «جوريس» سنة ١٨٩٥. تحدث الخطباء كثيراً عن اليهود، وهاجموهم بعنف، غير أن المؤتمر لم يتخذ توصيات محددة

---

(١) دانييل سوران: (DANIEL SAURIN) محام وصحفي، بدأ حياته فوضوياً وكتب نشرة بعنوان «النظام عن طريق الفوضى» ثم انتهى إلى الإشتراكية. وأصبح في سنة ١٨٩٨ رئيساً لهيئة (سانت فانسان دوبول)، وزعيماً للحركة المضادة للسامية، ثم منظماً أساسياً في حركة الإشتراكيين الجزائريين. وهي الحركة التي ولدت في الجزائر في وسط الظروف الاقتصادية الصعبة. وكان ينكر على اليهود «اختلاساتهم واستخدامهم لرأس المال كوسيلة للضغط» غير أنه كان مضاداً للسامية بقدر معادل لمعاداته للرأسمالية. وهو الذي نظم المؤتمر الاشتراكي الأول في قسنطينة سنة ١٨٨٧، ثم المؤتمر الإشتراكي الثاني في بونة- عنابة- سنة ١٨٩٣ وبعد ذلك المؤتمر الإشتراكي الثالث سنة ١٨٩٥ في الجزائر.

وواضحة ضدهم. وتركز الحوار حول الاستقلال الإداري للمستعمرين، وإجراء تشريع يناسبهم.

ومما قيل في هذا المجال: «يجب إعداد القوانين هنا في الجزائر، حيث بإمكاننا الإسهام بدعمها على الأقل، بدون انتظار طويل أو بذل عناء كبير» و«تقضي الضرورة بوضع تشريع يستجيب لحاجات المستعمرين- المستوطنين». ولم يمارس «جوريس» في المؤتمر دوراً كبيراً، باستثناء بعض الملاحظات والتوجيهات والتوصيات التنظيمية والإدارية. أما الحوار حول العلاقة مع أبناء البلاد الأصليين ـ العرب المسلمين ـ فلم يتعرض له أعضاء المؤتمر إلا من ناحية متطلبات أمن الأوروبيين، ومما قيل بهذا الشأن: «**إن الاستجابة لما يرضي ـ العرب المسلمين ـ في حدود الشرعية، ستسهم يقيناً في إزالة القسم الأكبر من ظواهر العنف القائمة بين الاستعماريين والمواطنين- انديجين**».

كان ذلك هو موقف الافرنسيين ـ الجزائريين ـ الاشتراكيين في مؤتمرهم سنة ١٨٩٥. وخرج «جوريس» من المؤتمر بنتيجة واحدة وهي: «أن العرب والمستعمرين متفقون في نقطة واحدة على الأقل ـ وهي عداءهم لليهود». وأمام هذا الموقف كتب مقالاً جاء فيه:

«ما هو التطور الدقيق للممتلكات العربية؟ وما هو العدد الأقصى للعائلات العربية التي انتزع اليهود بمهارتهم ملكيتها؟ ثم ما هي حركة أو معدلات الرواتب بين العرب والأوروبيين؟ ثم ما هي نسبة الأوروبيين والعرب واليهود في مختلف الفروع الإدارية

ومختلف المؤسسات القائمة في الجزائر؟». وطرح «جوريس» قضية تعليم العرب، فأجابه المستوطنون بأنه : لا فائدة ترجى من تعليم العرب الذين يشكلون خطراً في عدائهم للأوروبيين. وعندئذ قال لهم جوريس بحزم: «ألم يحتفظ العرب بمؤهلاتهم الفكرية وقيمهم الأخلاقية؟ أليست لديهم القدرة على سبيل المثال، لإدراك معطيات الأعمال الجيدة، والأخوة الإنسانية والشجاعة والإخلاص والعرفان بالجميل، وهي القيم التي لم تزدهر في التاريخ بمثل ما ازدهـرت في التاريـخ العربي؟ وبالاختصار، هل توقف عرب الجزائر عن ممارسة دورهم في التاريخ، وأصبحوا يعيشون على هامشه؟».

وحمل «جوريس» على فكرة انفصال الجزائر عن الوطن الإفرنسي، بزعم أنه من المحال فصل السياسة الجزائرية، عن السياسة العامة للاشتراكية الافرنسية في العالم. وأعلن عن اعتقاده بإمكانات قيام اليهود بدور الوساطة- المصالحة بين الأوروبيين والعرب في الجزائر. وحدد لاشتراكيي الجزائر - الإفرنسيين - دوراً مزدوجاً: طرد الانتهازيين من اليهود وإبعادهم عن السلطة، وتنسيق جهودهم مع الاشتراكيين الافرنسيين، والاهتمام كذلك بالعرب- على اعتبار أنهم كتلة من البروليتاريا الفقيرة والمحرومة والتي تعيش أقسى درجات البؤس.

لقد حدد «جوريس» دور الاشتراكية في عالم الاستعمار بقوله:
«لا ينتظر التيار الإنساني منا إيقافه من أجل تصفية شوائبه. وكل ما يجب على الاشتراكيين عمله، هو أخذ المبادأة لتقديم مقترحات إنسانية أو تقديم الاحتجاجات الضرورية، سواء كان الأمر يتعلق

بالهندوس الذين يستعمرهم الإنكليز أو العرب الذين يستعمرهم الافرنسيون».

استمرت بعد ذلك أعمال التحريض ضد اليهود في الجزائر، جنباً إلى جنب مع نشاط الجيل الافرنسي الجديد العامل على الاستقلال الإداري. وأمكن بذلك خلق مناخ مثير ساعد على تشكيل موقف درامي، تفجر عن اضطرابات مثيرة في شهر أيار- مايو- ١٨٩٧، حيث دمرت المخازن والمتاجر اليهودية، وقام الأوروبيون بانتهاك حرمة المعابد اليهودية، كما هاجموا العمال العرب في معتقلاتهم، وأشعلوا النيران التي امتدت ألسنة لهيبها لتحرق الجزائر كلها. وامتدت الاضطرابات من مستغانم إلى أنكرمان ثم إلى عين تيموشنت ووصلت إلى وهران ثم إلى الجروة فالجزائر. ووقف رجال الشرطة موقف المتفرج، ولم يحاولوا مجابهة مثيري الاضطراب أو التعرض لهم. كما قامت البلديات بإبعاد اليهود. وعندما استدعت السلطات الجيش للتدخل، أظهر الضباط رغبة في عدم التعرض لمثيري الاضطراب، نتيجة حقدهم ضد اليهود، وتأثرهم بالخائن اليهودي دريفوس (الضابط الافرنسي الذي خان فرنسا لمصلحة بروسيا)[١].

---

(١) دريفوس- ألفريد: (DREYFUS - ALFRED) ضابط فرنسي، يهودي، من مواليد مولهاوس: MULHOUSE (١٨٥٩- ١٩٣٥). قام بالتجسس لمصلحة بروسيا، فأدانته المحكمة العسكرية في ٢٢ / ١٢ / ١٨٩٤ بتهمة الخيانة العظمى، وأرسل إلى «جزيرة الشيطان في غيانا الافرنسية» حيث قضى خمسة أعوام. ومارس اليهود خلال ذلك نشاطاً محموماً حتى أعيد دريفوس إلى فرنسا وأعيدت محاكمته، فأدانته المحكمة من جديد، غير أن رئيس الجمهورية «لوبيه» أصدر مرسوماً بالغاء =

واستؤنفت الاضطرابات طوال الفترة من ١٩ حتى ٢٥ كانون الثاني- يناير- ١٨٩٨، وفي هذه المرة: «وخلال دقيقتين فقط، احترقت مخازن اليهود في شارع باب الواد. واقتلعت الأبواب والنوافذ وألقي بها وسط الشارع. وتطايرت البضائع في الفضاء. غير أن أحداً لم يسرق- أو ينهب- شيئاً. ولم يشترك العرب في ذلك باستثناء بعض الأولاد». ولم تتوقف الاضطرابات إلا عندما تدخلت كتائب القناصة المسلمين، والتي قامت باعتقال خمسمائة من المتظاهرين. وكانت الظاهرة المثيرة في هذه «الحركة الشعبية الكبرى» اقترانها بطلب الاستقلال والعداء لليهود. واتخذ الاشتراكيون موقفاً واضحاً من «اللاسامية» ومن العداء لليهود، فكان موقفهم هذا ممثلاً بالمقولة التالية: «**ليسوا اشتراكيين أولئك الذين يناصبون اليهود العداء**».

لقد كان هدف «جوريس» ومدرسته الاشتراكية الإفرنسية، على ما يظهر بوضوح هو: ١ - إصلاح سوءات النظام الاستعماري لمصلحة فرنسا. ٢- إصلاح الإنحرافات اليهودية لمصلحة اليهود ذاتهم. ٣- تنفيذ مخطط دمج العرب المسلمين بالمجتمع الافرنسي وهو ما تبرزه المقولات التالية:

«لماذا لا يسمح للعرب بانتخاب عدد من ممثليهم الذين يتم

= تجريد «دريفوس» من رتبته، وتبرئته، وفي ١٢ / ٧ / ١٩٠٦ صدر الحكم ببراءة دريفوس والغاء كل الأحكام السابقة. مع منحه وسام جوقة الشرف واعادته إلى الخدمة. وقد قسمت. قضية دريفوس فرنسا إلى معسكرين متصارعين، معسكر القوى اليمينية والدينية المتعصبة- ضد دريفوس- والقوى التقدمية والليبرالية مع اليهود مع قضية دريفوس.

استدعاؤهم للحضور إلى هنا بصورة دورية للمثول أمام مجلس الوزراء الإفرنسي من أجل مناقشة ميزانية الجزائر، ومن أجل طرح رغبات الشعب العربي وتطلعاته، وللاشتراك في المناقشات وفي الاقتراع على القوانين التي تتعلق بالجزائر». غير أن «جوريس» حدّد أمام مجلس الوزراء شروط اختيار من يجب منحهم حق تمثيل الجزائريين ـ من العرب ـ «وأن يقتصر هذا الحق على الموظفين والعسكريين المسلمين بالإضافة إلى أولئك الذين تخرجهم المدارس الافرنسية» و«منح العرب المسلمين ضمانات المواطنين الافرنسيين، حتى يعتادوا شيئاً فشيئاً على التنكر للضمانات التقليدية التي يجدونها في كتابهم المقدس ـ القرآن الكريم».

بذلك يمكن لفرنسا على ما يعتقده «جوريس» امتصاص نقمة العرب المسلمين: «فالغضب عند المسلمين هو أقوى من الخوف» ويمكن عن طريق الاشتراكية: «جمع كل البروليتاريا على صعيد واحد سواء منهم الافرنسيون أو الايطاليون أو الاسبان أو العرب البؤساء ـ وبذلك يتم توحيد كل العروق في الجزائر، وتوفير مناخ الثقة المتبادلة فيما بينهم» و«يبقى موقد العدالة الاجتماعية هو الوسيلة لصهر العناصر المتنافرة التي تثير الاضطراب في الجزائر. وإننا على ثقة بأن المستقبل والسلام، مرتبطان بهذه العدالة».

عقد بعد ذلك المؤتمر الخامس «للحزب الاشتراكي للعمال الجزائريين» في سنة ١٩٠٢ وقدم فيه، وللمرة الأولى، تقرير عن سياسة الاشتراكيين تجاه المسلمين، وتضمن هذا التقرير: «١ـ يجب على البروليتاريا الجزائرية الاهتمام بالمواطنين ـ المسلمين ـ

والدفاع عن حقوقهم لفرض المساواة في الرواتب. ٢- تطبيق سياسة الدمج وفرضها بالقوة. ٣- جعل التعليم الإفرنسي إلزامياً ومجانياً. ٤- فرض اللغة الإفرنسية على كل المواطنين المسلمين، حتى في المساجد. ٥- منع إصدار الصحف باللغة العربية».

وكان تعليق «جوريس» على هذا التقرير- ما يلي: «أهنىء نفسي وأنا أرى ما يتم اتخاذه من إجراءات ضد الفقر وما يتم التوصية به من مضاعفة لعدد المدارس والمستوصفات، وإحياء تلك الصناعات الوطنية الأصيلة التي كان يمارسها الجزائريون. ومنح هذا الشعب أخيراً الشعور بأن فرنسا تستخدم تجاهه الكرم والطيبة». وحدد «جوريس» الهدف من ذلك، وهو: «دعم التوسع السلمي بأساليب معقولة لمصلحة فرنسا والحضارة الإفرنسية، وتجنب التوسع عن طريق الغزو العسكري»[1].

عقد بعد ذلك مؤتمر أمستردام سنة ١٩٠٤، والذي ضم ممثلي اليسار في العالم، وتمخض عن هذا المؤتمر ولادة «الحزب الاشتراكي الموحد». ثم عقد هذا الحزب مؤتمراً في شتوتغارت بألمانيا سنة ١٩٠٧، واتخذ مواقف واضحة ضد الاستعمار واستغلال الشعوب بعضها لبعض وأدان سياسة الدمج التي كان يتبناها الحزب الاشتراكي الإفرنسي. وأوصى بتوجيه نداء للمسلمين في العالم كله من الهند حتى المغرب، لإعادة بعث مؤسساتهم الدينية، غير أنه كان من المحال تحقيق ذلك، بعد أن

---

(١) المرجع الرئيسي لهذا البحث إفرنسي (السياسات الاستعمارية في المغرب- أغرون) ص ١٥٢- ١٧٧.

عملت الدوائر الاستعمارية على تحطيم كل القيادات والمؤسسات الدينية في المغرب العربي- الإسلامي.

غير أن الجزائر لم تعدم الوسيلة للتأكيد على أصالتهاالثوروية، **وبرز ذلك من خلال جهد «الأمير خالد» لتأسيس «حزب الجزائر الفتاة»**. والغريب في الأمر أن «الحزب الاشتراكي الافرنسي» لم يحاول بذل أي اهتمام بقضايا المواطنين الجزائريين، إلا عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى، في سنة ١٩١٤. وكان ظهور حزب الجزائر الفتاة، في واقعه، وعلى الرغم من كل الظروف التي أحاطت به، مجرد تعبير عن «يقظة الإسلام». كما كان اشتراك الجزائريين في الحرب، وما قدموه من تضحيات تعبيراً آخر عن «الوجود الإسلامي» غير أن هذا التعبير بقي مرتبطاً بالإدارة الاستعمارية. ولعلّ ذلك هو الذي دفع بالحزب الاشتراكي الافرنسي إلى إعادة تقويم موقفه من الجزائر الإسلامية وقضيتها.

«فليشهد الله: بأنني لست من أولئك الباحثين عن شرف الوصاية . لقد اقتحمت مجال العمل السياسي، وخضت الصراع في مجالس النواب - المنتخبين - للدفاع بكل ما وهبني الله من القوة، وبكل ما في قلبي من الحب، عن مصالح إخواني المسلمين ورفع الضرر عنهم».

الأمير خالد الهاشمي

الفصل الثاني

١- الأمير خالد - من دمشق إلى الجزائر-

٢- في أفق الصراع السياسي (١٩١٣- ١٩١٩)

٣- مع لعبة التمثيل والانتخابات (١٩١٩- ١٩٢٢)

٤- الصفحات الأخيرة في جهاد الأمير خالد (١٩٢٣- ١٩٣٦)

١ـ الأمير خالد ـ من دمشق إلى الجزائر

كان صورة عن عصره، ومرآة انعكست عليها أحداث أمته ووطنه، غير أنه لم يكن مجرد صورة سلبية أو مرآة جامدة فحسب، بكلمة أوضح، لم يعش حياته العامة منفعلاً بقدر ما كان فاعلاً، ولم يشترك في أحداث قومه متأثراً بقدر ما كان إيجابياً ومؤثراً. لقد حمل في أعماق نفسه، وهو ما زال صغيراً، جراح أسرته، وما كانت تعانيه من مرارة البعد عن الوطن، وضغوط القهر. وصحيح أن العالم الإسلامي كان في تلك الحقبة التاريخية مفتوح الرحاب أمام كل المسلمين للحركة والتنقل، لا حدود ولا سدود أمام الإنسان المسلم في وطنه الكبير، وصحيح أيضاً أن العرب والمسلمين قد احتفظوا حتى تلك الفترة بعاداتهم وتقاليدهم الموروثة منذ مئات السنين، ومنها استعدادهم الدائم للارتحال والاستيطان في أي مكان يختارونه، وأي موقع يريدونه في كل ديار الإسلام. وصحيح بعد ذلك، أن دمشق الخالدة بقيت أبداً كعهدها، قاعدة صلبة للعروبة والإسلام، بحيث يستطيع الإنسان

المسلم أن يركن إليها ويرتاح فيها، ويجد في رحابها أهلاً تربطه بهم وتشدهم إليه روابط الإسلام الوشيجة. غير أن الظروف التي احاطت بانتقال أهله وعشيرته وذوي قرابته وبني قومه، لم تكن في كل الأحوال ظروفاً طبيعية.

لقد احتل الاستعمار الإفرنسي موطن الآباء والأجداد. وقام جده بتولي قيادة الجهاد في سبيل الله، حتى إذا ما انتصر الباطل على الحق في غفلة من الزمن، لم يعد باستطاعة قائد الأحرار البقاء فوق ميادين جهاده ومنتجع قومه، فغادر موطن صباه، ومضى في رحلة العمر الشاقة حتى وصل «دمشق». وهنالك، استقر بمن معه، واستمرت دورة الحياة في مسيرتها. فكبر الأبناء وتكاثر الأحفاد. وكان منهم ذلك الشاب الذي نشأ وهو يحمل في أعماق نفسه آمال أمته وآلامها، ذلك هو **الأمير خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر الجزائري، أبرز قادة المقاومة الجزائرية في وجه الاستعمار الإفرنسي.**

ولد الأمير خالد في دمشق يوم ٢٠ شباط ـ فبراير ـ ١٨٧٥. وكان أبوه الهاشمي بن الأمير عبد القادر، أما أمه فكانت سوداء. ولم يكن العرب ، المسلمون، يفرقون بين العروق والأجناس منذ أن أطلق الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم صيحته الإنسانية الخالدة في الديار المقدسة: (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى). وهكذا نشأ خالد في «بيت التقوى». وتردد على معاهد دمشق الدينية، وأمضى في رحاب دورها ومساجدها ومراتعها مرحلة طفولته المبكرة وشبابه الغض، حتى إذا ما بدأ ساعده

يصلب على الحياة، وحتى إذا ما أخذ عوده يقسو على الأيام، قرّر «الهاشمي» العودة إلى الجزائر، في سنة ١٨٩٢، وخلف وراءه مئات الأفراد من أبناء عمومته، ممّن ضمتهم الدولة العثمانية إلى أجهزتها وقياداتها العسكرية والسياسية والإدارية، ومضى الأمير خالد وأخوه في رفقة أبيهما إلى موطن الآباء ومثوى الأجداد في «الجزائر المحروسة».

لم يستقر الأمير خالد في الجزائر طويلاً، إذ لم تمض سوى أشهرٍ قليلة حتى تمّ إرساله وأخيه إلى باريس للدراسة في ثانوية «ليسيه لويس لوغراند» بصفتهما طلاباً داخليين يتقاضى المعهد منهما التعويضات المقررة للدراسة.

استخدمت السياسة الاستعمارية الافرنسية، في جملة وسائلها، أسلوب اختيار أبناء زعماء البلاد الخاضعة لاستعمارها، وضمهم إلى الجيش، فكانت بذلك تحتفظ بهم كرهن ـ رهائن ـ. وتضعهم في الوقت ذاته تحت مراقبتها المباشرة، بالإضافة إلى استخدامهم لضرب الحركات الوطنية إذا ما تطلب الأمر.

وميزت السلطات الافرنسية بين هؤلاء الذين يقبلون التخلي عن جنسيتهم ويقبلون الجنسية الافرنسية، حيث كانت تفتح لها المجالات للترفيع في سلم الرتب العسكرية، مع تعيينهم في القوات الافرنسية. أما أولئك الذين يرفضون اعتناق الجنسية الافرنسية، فكان ترفيعهم يتوقف عند رتبة نقيب (كابتن)، مع تعيينهم في القوات الوطنية فقط (الأنديجين). وعلى هذا، قبلت

الكلية العسكرية الإفرنسية (سان سير)[1] الأمير خالد - بدون إجراء الفحص العادي للقبول - وذلك في ٧ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٨٩٣ . وحاولت الإدارة الإفرنسية قبول الأمير خالد لا كأجنبي، وإنما كمواطن فرنسي - على أمل قبوله الجنسية الافرنسية قبل تخرجه من الكلية.

وأظهر الأمير خالد تفوقاً واضحاً في دراسته العسكرية، غير أنه ترك الكلية قبل الوقت المحدد لامتحانات التخرج - وغادر باريس في مطلع سنة ١٨٩٥ . وذكر أن السبب في ذلك هو ما تضمنته إضبارته من أوصاف في غير مصلحته مثل: «متكتم منطوٍ على ذاته، يميل إلى العنف، يحتقر رؤساءه ويزدريهم». والحقيقة أن سبب تركه للكلية هو إصابة والده بمرض وصل به إلى مرحلة خطيرة، ونفاد موارده المالية، مما دفعه إلى استدعاء ابنه خالد للوقوف إلى جانبه في آخر أيامه. المهم في الأمر هو أن حكومة باريس شعرت بالقلق تجاه تقلب مزاج الأمير الهاشمي، ونواياه المضادة لفرنسا. علاوة على الديون الضخمة التي بات يرزح تحت أعبائها، مما قد يدفعه إلى الثورة أو ترك الجزائر مع كل أفراد

---

(١) سان سير: (SAINT - CYR, L'ECOLE) مدينة صغيرة تقع في مقاطعة (السين والواز - SEINE - ET - OISE) في دائرة فرساي. وبها الكلية الحربية التي تحمل اسمها، وقد أنشئت هذه الكلية سنة ١٨٠٨ في منزل قديم كان شيِّد لتعليم الفتيات الصغيرات في سنة ١٦٨٥ - أيام الملك لويس الرابع عشر، وباشراف السيدة مانتونون: MAINTENON . وقد دمرت الكلية الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠ - ١٩٤٤) فنقلت مؤقتاً إلى كوتكيدام COETQUIDAM سنة ١٩٤٧ . واعيدت بعد ذلك إلى مكانها في «سان سير».

أسرته مما قد يثير النقمة في ظروف كانت الإدارة الافرنسية تحرص كل الحرص خلالها على تهدئة البلاد وإخماد عوامل النقمة. وعلى هذا تلقى رئيس المباحث الخاصة أمراً بإعاقة سفر الأمير خالد إلى الجزائر. ولكن هذا الأمر لم يكن ليعيق عائلة الأمير الهاشمي من ركوب البحر بصورة سرية ومغادرة الجزائر، وعلى هذا فرضت السلطات الإفرنسية على عائلة الهاشمي الإقامة الاجبارية في «بوسعادة».

وكانت السلطات العسكرية الإفرنسية تتابع باهتمام ما كانت تقوم به السلطات المدنية من أعمال ضد عائلة الهاشمي، وأدركت مدى الخطأ الكبير الذي وقعت فيه هذه السلطات المدنية، فأخذت على عاتقها تصحيح الموقف، ونجح الجنرال «كوليه»[١] في رفع هذه العقوبة، وأعيد قبول الأمير خالد من جديد في الكلية الحربية «سان سير» فالتحق بها يوم ١٥ أيار- مايو - ١٨٩٦ وذلك لإكمال المدة المحددة لدراسته العسكرية.

تجاوز الأمير خالد هذه البدايات الشاقة، ورفض قبول الجنسية الافرنسية، ولم يبق أمامه إلا متابعة حياته العسكرية العادية (ضابطاً في جيش المواطنين الجزائريين)[٢].

تخرج الأمير خالد برتبة ملازم ثان في الجيش، وكان عليه الانتظار لمدة خمس سنوات حتى يتم ترفيعه لرتبة ملازم- هذا في

---

(١) كوليه: GENERAL COLLET - MEYGRET

(٢) ضابطاً في جيش المواطنين - ترجمة الاصطلاح: OFFICIER AU - TITRE INDIGENE.

حين كانت المدة المحددة للترفيع هي أربعة أعوام فقط ـ ولم يكن باستطاعة الأمير خالد تفسير هذا التأخير إلا أنه وسيلة للازعاج المتعمد. وقد مارس الخدمة في وحدات فرنسية لمدة سبعة أعوام وذلك خلافاً لرغبته حيث كان قد طلب تعيينه في إحدى كتائب الصبايحية الجزائرية. وكان تعليقه على ذلك ـ في وقت لاحق ـ بما يلي: «لقد كنت دائماً، وبدون أي حجة أو ذريعة موضعاً للشبهات والشكوك».

كان الأمير خالد يعاني في هذه الفترة من الإحباطات المتتالية، فقد كان يعتبر نفسه ممثلاً لقومه، غير أن السلطات الافرنسية لم تكن لتتعامل معه إلا كملازم في الجيش الجزائري. ولعلّ هذا ما يفسر سبب إرساله لبرقية التهنئة التالية لرئيس مجلس النواب الافرنسي في الأول من كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٠٢: «لنضرع إلى الله من أجل رفاه فرنسا وعظمتها». وقد ردّ الرئيس الافرنسي على هذه التهنئة، غير أن الحاكم العام للجزائر تدخل في الأمر، وعمل على تأخير تسليم الرد حتى يوم ١٤ تموز ـ يوليو ـ حيث مناسبة عيد الثورة الافرنسية.

وكان الأمير خالد قد طلب في سنة ١٩٠٠ منحه لقب ـ آغا ـ غير أن السلطات الحاكمة في الجزائر رفضت الاستجابة حتى لهذا الطلب المتواضع الذي لا يشير إلا إلى رغبة الأمير في تجاوز حدود رتبة الملازم ـ التي هي رتبة أصغر من شأنه دونما ريب ـ. وخلال ذلك، لم تكن هموم مواطنيه لتغيب عن أنظاره، مما تركه نهباً لمشاعر القسوة والمرارة. يضاف إلى ذلك ما كان يعانيه من نقص

الموارد المالية، الأمر الذي جعله ـ كأبيه ـ ساخطاً باستمرار على مجمل الأوضاع العامة والخاصة في أموره الحياتية.

المهم في الأمر، هو أن الأمير خالد نقل لفترة قصيرة، للخدمة في كتيبة الصبايحية الأولى، في سنة ١٩٠٤ أو ١٩٠٥، وفي سنة ١٩٠٧، استدعيت كتيبته للعمل في المغرب ـ مراكش ـ للإسهام فيما أطلق عليه صفة «عمليات تهدئة الشوايا». وأظهر الأمير خالد كفاءة عالية في قيادة قوته تحت نيران المعركة، الأمر الذي استحق الاشادة بسلوكه في تعميم «الأمر اليومي للجيش». وتم ترفيعه سنة ١٩٠٨ إلى رتبة نقيب (كابتن) فكانت هذه أعلى رتبة يمكن أن يبلغها ضابط جزائري لا يحمل الجنسية الافرنسية. وكان رؤساؤه قد وعدوه بمنحه وسام جوقة الشرف (ليجيون دونور) تقديراً لجهوده وبطولته، كما وعدوه بتعيينه نائباً للحاكم العام للجزائر غير أن شيئاً من هذه الوعود لم يتحقق. ومقابل ذلك، أقر له الحاكم العام للجزائر حق تقاضي تعويض سنوي قدره (٢٨٠٠) فرنك إفرنسي، تم رصده في موازنة الجزائر، بالإضافة إلى التعويض السنوي الذي كان يتلقاه من وزارة الخارجية الافرنسية، شأنه في هذا التعويض شأن كل ورثة وأحفاد الأمير عبد القادر الذين كانوا يتقاضون تعويضات مماثلة. وعلم الأمير خالد في هذه الفترة بأن رئيسه قد تلقى توبيخاً من الحاكم العام للجزائر، لأنه أرسل الأمير خالد إلى «الشوايا» بدون استشارته أو اخذ رأيه.

لقد كانت الادارة الافرنسية ترغب يقيناً في عدم إتاحة الفرصة أمام الأمير خالد للحصول على هيبة عسكرية، غير أن سلوكه في

المغرب ضد رغبة الافرنسيين هو الذي ساعد الحاكم العام للجزائر علي اتخاذ موقفه العدواني، فقد كانت فرنسا تتظاهر بالحياد من الصراع الدائر في المغرب بين السلطان عبد العزيز وبين ابن عمه الثائر ضده مولاي عبد الحفيظ. وقد اتخذ الأمير خالد موقفاً صريحاً إلى جانب السلطان عبد العزيز، وعندما نجح مولاي عبد الحفيظ في خلع السلطان، حاول التحرك لدعمه. وهكذا اتجه الأمير خالد للالتقاء بعمه الأمير عبد الملك الذي كان قائداً سابقاً۔ جنرالاً۔ في الجيش العثماني، ثم انتقل للعمل مع القوات الإفرنسية، فقاد رتلاً فرنسياً من طنجة بهدف استثارة القبائل لمصلحة السلطان المخلوع والذي لجأ إلى طنجة. وصرح الأمير خالد۔ فيما بعد۔ بأنه تحرك لإنقاذ عمه ودعمه، وذلك بعد أن أعلم رؤساءه بتحركه. وزعمت السلطات الافرنسية أن هذا التحرك قد سبّب لها حرجاً كبيراً في المغرب۔ وفقاً لتقويم الجنرال ليوتي الحاكم العام للجزائر۔ . وصدر الأمر إلى النقيب خالد بتجنّب إجراء أي اتصال مع عمه الأمير عبد الملك.

اعترفت فرنسا بنظام السلطان الجديد۔ مولاي عبد الحفيظ، وأصبح الأمير خالد خصماً في نظر النظام الجديد في مراكش۔ المغرب۔ ولم يعد باستطاعته العودة إلى المغرب بصفته ضابطاً في الجيش الإفرنسي. وهكذا فعندما جاء دور كتيبته للتوجه إلى (وجلة) في سنة ١٩١٠، طلب إليه عدم مرافقة كتيبته من جند الصبايحية، الأمر الذي أغاظ الأمير خالد، ودفعه إلى الاستقالة من الجيش في نيسان۔ إبريل۔ ١٩١٠. وهنا تدخل قائد الفيلق

الإفرنسي التاسع عشر- الجنرال بايود -[1] والذي كان شأنه شأن معظم القادة الإفرنسيين ممّن كانوا ينظرون بتقدير كبير لكفاءة الأمير خالد وقدراته. وطلب إلى السلطات الإفرنسية في الجزائر السماح له بضم الأمير خالد إلى قواته في الدار البيضاء - كازابلانكا- غير أن وزير الخارجية الافرنسية رفض هذا الطلب بتحريض من الحاكم العام للجزائر- الجنرال ليوتي-. غير أن الجنرال بايود نجح في النهاية باقناع الأمير خالد بالعدول عن استقالته وسحبها، كما حصل له على إجازة من القيادة في تموز- يوليو- ١٩١١، لمدة أشهر عديدة يقضيها في دمشق.

وعندما عاد إلى كتيبته في سنة ١٩١٢ كان على هذه الكتيبة ركوب البحر، والانتقال إلى المغرب، **وعادت المشكلة للظهور من جديد: ماذا يفعلون بالأمير خالد؟ وقام الجنرال بايود بطرح المشكلة مباشرة على الجنرال ليوتي، بقوله: «يجب أن يرافق الأمير خالد سريته، ذلك لأنه إن لم يرافقها فسيصاب بحرج - معنوي- قد يدفعه ليصبح عدواً». ولكن الحاكم العام للجزائر، ليوتي، أجاب بقوله: «إني أعرف خالداً معرفة وثيقة جداً،**

---

(١) الجنرال بايود: GENERAL BAILLOUD - قائد إفرنسي، كان الأمين العام لرئيس الجمهورية الإفرنسية فيليكس فور FELIX - FAURE، ١٨٩٥- ١٨٩٩. ثم تولى قيادة الفيلق التاسع عشر في الجزائر والتابع للجيش الإفريقي، وأحيل إلى التقاعد سنة ١٩١٤، فرشح نفسه لانتخابات المجلس النيابي- نائباً عن الجزائر- وممثلاً لجبهة الدفاع عن العلاقات الإسلامية- الإفرنسية. غير أن خصمه «بروسه- BROUSSAIS» المدافع عن مصالح الاستعماريين- الكولون- فاز عليه في الانتخابات.

واعترف له بذكائه الحاد جداً، وبإخلاصه لأصوله ووفائه بالتزاماته تجاه تقاليده العرقية. غير أنه سبب حرجاً لنا في أزمة سنة ١٩٠٨. إنه عنصر شغب واضطراب. خذه إلى الجزائر».

على كل حال، لقد شعر النقيب خالد بالشكوك وهي تحيط به، فقرر أخذ المبادأة، وتقدم إلى حكومة باريس بطلب لإعفائه من الخدمة وتسريحه من الجيش، ولم يستسلم للوعود أو الإغراءات بإمكانية استدعائه في وقت لاحق للخدمة في المغرب ـ مراكش ـ. ولم يبق أمام وزير الحربية الافرنسي (ميسيمي) إلا أن يعبّر عن أسفه، وقبل استقالة النقيب خالد في ١٥ حزيران ـ يونيو ـ ١٩١٣. ولكن هذه الاستقالة حدّدت على شكل إجازة مفتوحة لمدة ثلاث سنوات، ومنح وسام جوقة الشرف برتبة فارس للأمير خالد مكافأة له على شجاعته في حملة سنة ١٩٠٨.

حانت الفرصة التي طالما تطلّع إليها الأمير خالد وهي الانتقال للعمل السياسي، وإظهار خصومته الدفينة للاستعماريين. ولم يبق لديه مجال للانتظار، فقد تفجّرت القروح التي طالما عانى من آلامها بعد كل تلك المتاعب والعقبات. فبدأ بالتدخل منذ سنة ١٩١٣، في الانتخابات المخصصة لاختيار المندوبين الماليين. وعمل على دعم أحد أصدقائه « زروق الحلاوي» ضد مرشح الإدارة الإفرنسية «بن سيام» وكان الفشل من نصيب صديق الأمير خالد.

وأفادت الإدارة الإفرنسية من هذه المناسبة لتوجه إلى الأمير خالد اتهاماً: «بأنه يخطط لإثارة الاضطرابات» وأنه «يحرض على

توجيه الانتخابات بصورة مسيئة» وأنه يجب ـ نتيجة لذلك حرمانه من «التعويض السنوي الذي يتقاضاه من خزانة الجزائر». فكان ردّه على ذلك: «**بأنه لم يترك له الخيار لخدمة فرنسا من أجل المال**». ولم يعد من الصعب على الأمير خالد اتخاذ قراره للمضي قدماً في مجال الصراع السياسي. وقد التفّ حوله أصدقاؤه وهم يشجعونه لممارسة دوره السياسي. وقال الأمير خالد في ذلك: «**لم أرغب أبداً أن أكون أكثر من جندي. غير أنني لم أعد قادراً على الخدمة منذ الآن فصاعداً، بدون أن أخسر علاقاتي بفرنسا وبإخواني في الدين**».

بدأ الأمير خالد اعتباراً من هذا التاريخ في الظهور كواحد من أبرز قادة حركة «الجزائر الفتاة» وكانت هذه الحركة السياسية قد أخذت طريقها إلى الظهور منذ سنة (١٩٠٠) وضمت في صفوفها نفراًمن الشباب الجزائريين المسلمين الذين تلقوا دراساتهم في المدارس الافرنسية بالإضافة إلى العناصر المستقلة من رجال الإدارة الافرنسية. وبذلت الحركة جهداً واضحاً لضم العناصر المثقفة والنشطة والتي تعتقد بجدوى الدمج مع فرنسا، مع فتح المجال أمام المسلمين، لتمثيلهم بدرجة أكبر في المجالس المحلية وأجهزة الإدارة الوطنية.

وقد اصطدمت هذه الحركة، منذ البداية، بالإدارة الافرنسية في الجزائر والصحافة التابعة لها، غير أنها لقيت بالمقابل دعماً قوياً من فرنسا، ومن الشخصيات السياسية الليبرالية بصورة خاصة[١]

---

(١) كان في مقدمة هذه الشخصيات ألبان روزيه ALBIN ROZET

غير أن حركة «الجزائر الفتاة» بقيت حركة محدودة لا تمثل أكثر من فئة محدودة من المواطنين، ولا تحتل مركزاً مناسباً بين مراكز القوى المتصارعة على الساحة الجزائرية ـ الافرنسية. وقد حاولت الحركة إقناع الرأي العام في أوساط المسلمين بقبول الخدمة العسكرية الالزامية في الجيش الإفرنسي (والتي فرضت بموجب قانون صدر سنة ١٩١٢)، وذلك مقابل منح المواطنين المسلمين الحقوق السياسية. غير أن الحركة فشلت في إقناع المسلمين كما فشلت في الحصول على الحقوق السياسية. ورفض المسلمون المحافظون الذين كانت تدعمهم الإدارة الاستعمارية الجزائرية الاعتراف بحركة «الجزائر الفتاة» التي اعتبروها حركة لا تمثل الا الشباب السياسي الطموح.

أما الاستعماريون فكان رأيهم حاسماً وواضحاً: «اطردوا هؤلاء الشبان الأتراك ـ أنصار الجامعة الإسلامية». في حين كان الموقف في فرنسا مناقضاً تماماً لموقف الاستعماريين في الجزائر، حيث أخذت أكثر العقول السياسية المتطرفة في مناصرة حركة «الجزائر الفتاة» والمطالبة بفتح المدن الافرنسية أمام هذه النخبة المتطورة، وذلك تجنباً لما قد يحدث في المستقبل من اضطراب أو ثورة. وكان هذا الموقف السياسي لحركة «الجزائر الفتاة» الذي يصدم الإدارة الافرنسية في الجزائر، هو الذي جذب إليه الأمير خالد بن

=ومسيمي: A. MESSIMY وآبيل فيري: ABEL FERRY وجورج ليغس: GEORGES LEYGUES وجورج كليمنصو: GEORGES CLEMENCEAU.

الهاشمي. وقد كان هناك يقيناً بعضاً من التناقض بالنسبة لهذا الضابط، الذي يمثل في سلوكه السيد الشرقي الكبير والذي أخذ إخوانه في مناداته منذ ذلك الحين «بالأمير خالد». ثم أصبح لزاماً عليه أن يمثل دوره السياسي، باعتباره بطلاً لنظام الدمج مع فرنسا.

غير أن هذا التناقض لم يكن مثيراً في تلك الحقبة التاريخية، وها هو نائب نانسي- المقدم دريانت - يقدم الأمير خالد إلى أعضاء الحركة بقوله: **«إنه رجل له مكانته السامية، يتحدث باللغة الإفرنسية بطريقة مثيرة للإعجاب، وهو يعرف تماماً متطلبات مواطنيه واحتياجاتهم، وليس إخلاصه لهم بالأمر المثير، كما أنه من غير المثير أيضاً وفاءه بالتزاماته تجاه فرنسا وطنه بالتبني»**. ثم أليس الأمير خالد، واحداً من هذه النخبة المختارة من أبناء المسلمين الذين اكتسبوا الظواهر الافرنسية واللسان الافرنسي، مع بقائهم أوفياء لتقاليدهم العربية وعقيدتهم الإسلاميـة؟ وهل باستطاعة الأمير خالد التنكر لما يحق له أن يفخر به من أصالة المولد ونبل المحتد، الشريف، بالإضافة إلى تلك السنوات الطوال التي عاشها في ظروف متناقضة وصعبة؟ فلماذا لا يمارس بعد ذلك الدور الذي يتناسب مع تكونه الطبيعي وليعمل على استرداد الحقوق السياسية المسلوبة من قومه؟ وليحاول أن يكون مفيداً لقومه ولإخوانه في الدين بما لا يتناقض مع مصلحة فرنسا.

٢- في أفق الصراع السياسي
(١٩١٣- ١٩١٩)

غادر الأمير خالد الجزائر، وتوجه إلى باريس، فوصلها مع نهاية سنة ١٩١٣، وبدأ جولته بإلقاء المحاضرات عن «الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر». وطرح خلال محاضراته برنامج حزب «الجزائر الفتاة» ودافع عنه بكبرياء ولكن بطريقة ديبلوماسية.

ومما قاله: «نحن أبناء عرق له أمجاده، وله عظمته، وهو ليس بالعرق الأدنى، غير أنه يعاني في هذه المرحلة من قصور كبير في التقويم، وهو يرفض أن يزج نفسه على طرق المستقبل التي يفتحونها أمامه. ولكنه لن يستمر في رفضه هذا» ومما قاله أيضاً: «يشتكي المسلمون من حرمانهم من فرص التعليم، كما يشتكون من النظام الاستثنائي الذي فرض عليهم». ويتعرض الأمير خالد لمواقف جده الأمير عبد القادر حين يقول: «عندما نعتقد بأن تاريخنا قد انتهى، فإنه سيبدأ معكم أنتم الافرنسيون. تماماً على نحو ما انتهى تاريخ أجدادكم الغول ليبدأ مع روما». وفي النهاية

أثار الأمير خالد قضية التقارب الإفرنسي- العربي في الجزائر فقال: «إن الحلف العضوي الذي يمزج قوى الإفرنسيين بقوى المواطنين الجزائريين من شأنه تحقيق التقارب في المستقبل بين العرقين- أو الجنسيتين- ومن الحكمة بمكان منح هؤلاء الذين قبلوا أداء كل واجباتهم بما في ذلك دفع الضرائب- وضريبة الدم خاصة- أن ينالوا بالمقابل حقوقهم» وأنهى محاضرته بقوله: «**افتحوا أمامنا أبواب العلم، واعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون في أيام السلم. وشاركونا في رفاهكم وعدالتكم. وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر**».

استقبل الليبراليون الافرنسيون بالهتاف والتصفيق هذا الأسلوب الذي طرح فيه الأمير خالد قضية بلاده في محاضراته طوال سنة ١٩١٤، وبلغة امتزج فيها الفخر بالسياسة، وضم فيها ما تميَّز به العرق العربي من الفخر بالماضي التليد والاعتزاز بأرض الأجداد، واستعادة الأصالة السياسية التي تجمع بين الشعبين. وكتبت صحيفة (الأزمنة) الإفرنسية في ذلك: «لقد نظرت باريس إليه بعيون امرأة خاضعة لتأثيره». غير أن الحاكم العام للجزائر استقبل ردود الفعل هذه بغضب جامح. وأصبح الأمير خالد واحداً من دعاة ومؤسسي الاتحاد الإفرنسي- الجزائري الموجه لإجراء إصلاحات ليبرالية في الجزائر. ولم يتردد الأمير خالد في دعم هذا الاتجاه فكان مما قاله بهذا الشأن: «**إذا كان من السهل التفاهم مع الافرنسيين في فرنسا، فإن ذلك يعني أن وجود مشكلة اسمها «مواطني الجزائر» هو تعبير عن خطأ الافرنسيين في الجزائر**».

وصرّح الأمير خالد بعد ذلك: «إنه لا يستطيع الثقة بالإدارة الجزائرية التي يجب عليها تطبيق القوانين التي وضعت - أو التي سيتم وضعها- أو تنفيذ السياسة الجديدة التي حددها مجلس النواب الإفرنسي في شهر شباط - فبراير- ١٩١٤» . وعلى هذا طلب إلى الأمير خالد- برجاء- أن يحدد مباشرة الحقوق التي يرغب حزب «الجزائر الفتاة» في استردادها لمصلحة المواطنين. فطلب الأمير خالد: «١- استخدام اليد العاملة الجزائرية في فرنسا وتأمين الحماية لها. ٢- رفع الضغط الذي يمارسه النظام عن المواطنين والقبائل جميعها ودونما استثناء. ٣- اجراء تمثيل صحيح ونزيه للمواطنين الجزائريين في كل الهيئات الاستشارية والمجالس التشريعية» .

وكان مما قاله بهذا الشأن : «إن من يطلق عليهم اسم ممثلينا قد صنعوا في الحقيقة للعمل ضد استرداد حقوقنا الشرعية وخدمة مصالحهم الشخصية فقط، في حين أن الجزائر الفتاة، باستقلاليتها وعدم وجود مصالح شخصية لأفرادها، تمثل أصدق تمثيل الرأي العام الجزائري» .

يظهر مما سبق، وبشكل واضح تماماً، أن الأمير خالد، قد وضع نفسه في موضع الخصم العنيد للإدارة الافرنسية في الجزائر ولمن يتم انتخابهم من قبل هذه الإدارة باسم «نواب إداريين».وقام منذ ذلك الحين صراع بين الحكومة الإفرنسية في الجزائر، والتي أخذت في العمل للتخلص منه، وبين وزارة الخارجية الافرنسية التي التزمت طويلاً بالدفاع عنه وحمايته. وبينما كانت الإدارة

الافرنسية في الجزائر ترى في الأمير خالد عـدواً للجمهور الجزائري، كانت الوزارة الافرنسية تعتبره رجلاً مستقلاً يدين بالولاء لباريس.

ما أن اندلعت نار الحرب العالمية الأولى حتى أسرع النقيب خالد للتطوع على الفور في وحدات المتطوعين الجزائريين «القوم». وقد نظرت باريس إلى هذه المبادأة بتقدير كبير. في حين اعتبر الحاكم العام للجزائر أن هذه المبادأة تنطوي «على سوء النية وذات طابع تحريضي مثير».وفكّر وزير الحرب الافرنسي- في كانون الأول ـ ديسمبر، ١٩١٤ـ بإرساله إلى سوريا من أجل العمل ضد الأتراك ـ العثمانيين.

غير أن الحاكم العام للجزائر عارض هذه الفكرة وأسقطها. أما الأمير خالد، فكان من أنصار مبدأ قيام «الثورة العربية» التي أقرها المؤتمر العربي الأول في باريس (في كانون الثاني- يناير-١٩١٣) والتي كانت تحتضنها الحكومة الافرنسية وتشجعها وتروّج لها منذ زمن بعيد. وقد أظهر الأمير خالد حماسته للإسهام في مشروع الثورة العربية ومعه فرسان الصبايحية الجزائريين. وصرّح بعدئذ في كانون الثاني- يناير- ١٩١٥، لصحيفة الأزمنة، «بأن تدخل الألمان في شؤون الامبراطورية العثمانية سيكون حافزاً للقيام بالثورة ضد السلطة غير الشرعية».غير أن حماسة الأمير خالد اصطدمت بعقبات أحبطت تطلعاته. وكان في جملة هذه العقبات غير المتوقعة رغبة الإدارة الافرنسية في مقاومة الطموح لدى سلالة الأمير عبد القادر، وما يتميّز به أفراد هذه السلالة من الفخر

والاعتداد بقوة الشخصية القيادية.

وجاءت مسيرة الأحداث مؤيدة لوجهة نظر الإدارة الاستعمارية، ففي ١٠ آذار ـ مارس ـ ١٩١٥ غادرعبدالملك ـ عم الأمير خالد ـ مدينة طنجة بصورة مباغتة، والتحق بمنطقة الاستعمار الاسباني ليرفع في منطقة الريف راية «الجهاد في سبيل الله» ضد المستعمرين. وانتقلت عائلة الأمير خالد بدورها إلى منطقة الاستعمار الاسباني. أما الأمير خالد، فقد أعلن على الملأ التزامه بالولاء لفرنسا. وفي هذه الفترة أعلنت أجهزة الإعلام الألمانية ـ في رسائل مزعومة من عبد الملك وعلي باشا ـ تاريخها ١١ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩١٤، الاستيلاء على تازه، وأعقب ذلك نشر رسالة مزعومة ثالثة تاريخها ٢٥ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩١٥، تعلن توجه الأمير خالد إلى الصحراء ومعه (٧) آلاف رجل.

وأكدت السلطات الاستعمارية في الجزائر بأن الألمان قد أعلنوا عن تنصيب الأمير خالد سلطاناً على الجزائر في ١٢ كانون الثاني ـ يناير ـ. واجتاحت الجزائر خلال هذه الفترة شائعة تقول: «أن هناك نبوءة تنتشر من قبل الحرب عن ظهور أحد أبناء هذا الذي أضاع الجزائر، يأتي لانقاذ الجزائر، وأن هذا الابن سيحمل لقب السلطان، وسيأتي إلى الجزائر من الريف. وخدمت هذه الشائعة قضية عبد الملك الذي اختار له اسماً حركياً هو: الحاج قداح».

وعلى أثر ذلك، فكر وزير الحرب الإفرنسي بإيقاف الأمير خالد واعتقاله، غير أن الحاكم العام شكّ في صحة المعلومات التي توافرت لديه، واكتفى بالرد: «أن مثل هذا الاجراء سيؤكد

للمواطنين الجزائريين ما يتم تناقله من شائعات». وأثناء ذلك، كان الأمير خالد يمارس عمله في جبهة القتال، وقد أرسل إلى زوجته وابنه أمراً حاسماً بترك تطوان والعودة إلى الجزائر. كما التمس من الحاكم الافرنسي تقديم المساعدة لإرجاع زوجته وابنه، وقد تم تنفيذ ذلك فعلاً. واعترفت الحكومة الافرنسية بسلامة موقف الأمير خالد، وقررت منحه التعويض السنوي الذي كان يتقاضاه عمه عبد الملك، وهو مبلغ خمسة آلاف فرنك.

ولم تمض على ذلك أكثر من فترة قصيرة حتى منح الأمير وسام جوقة الشرف، وكان للشجاعة التي أظهرها في القتال تقديرها، فتم منح الأمير خالد وسام الصليب الحربي، مع الإشارة ببطولاته في عدد من المرات (بواسطة تعميم الأوامر اليومية). وقد كان لذلك دوره في إرغام الحاكم العام للجزائر على إخفاء حقده الدفين ضد الأمير خالد. غير أن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في اعتراض رسائل الأمير خالد ومراقبتها، وإحاطته بشبكة من الجواسيس حتى في وحدته، شأنه شأن المواطنين عامة. وكانت هذه الجاسوسية مصدر إثارة حقيقية للضباط وصف الضباط المسلمين مما دفع بعضهم للفرار، وإعلانهم أنهم لجئوا إلى الفرار للتخلص من هذه الرقابة المزعجة.

بقيت السلطات العسكرية مستمرة، على كل حال، في التعامل مع الأمير خالد بتقدير واحترام كبيرين. على نحو ما كان أمرها معه باستمرار. وكان الأمير خالد أثناء ذلك، في حركة دائمة وتنقّل مستمر بين الوحدات الجزائرية، لمعالجة كل ظاهرة من ظواهر

الضعف، وليعيد الهدوء والثقة لنفوس المقاتلين، وليثير حماسة الرماة بكلماته البليغة، وليؤم الصلاة علناً ويقيم شرائع العبادة الإسلامية، حتى بات من المعروف في الجزائر بأن الأمير خالد يمارس دور الشيوخ ورجال الدين.

عاد الأمير خالد إلى الجزائر مع نهاية سنة ١٩١٦، بعد أن أمضى في الجبهة فترة ثمانية عشر شهراً، لقضاء إجازته، غير أنه عاد في الحقيقة بسبب ما كان يعانيه من مرض (التدرن الرئوي- السل). وأظهرت الإدارة الافرنسية تذمرها على الفور من وصول الأمير خالد إلى الجزائر، وذلك لأنه لم يتم إعلامها مسبقاً، ولأن محرضي الشعب كانوا في انتظاره. ولم تلبث الإدارة الإفرنسية في الجزائر أن أعلنت بأن هذا المرض منتشر جداً في أوساط الشبيبة الجزائرية، وقام مدير صحيفة الإسلام - صادق بن دندون - بالترويج لهذه المقولة. وأعلنت الإدارة الإفرنسية في الجزائر- في سنة ١٩١٧- بأن مرض الأمير خالد هو «مرض مزعوم» وكانت حجتها في ذلك أن عودته قد ترافقت مع فترة الإصلاح في الجزائر، وأن الأمير خالد قد أقدم على خطبة حفيدة باشآغا مسكره - ولد القاضي- على الرغم من كونه متزوجاً وله ابن من زوجته السابقة.

وأضيف إلى ذلك رحلة الأمير خالد إلى باريس، للاشتراك في مؤتمر (جامعة حقوق الإنسان) الأمر الذي لم ترضَ عنه الإدارة الإفرنسية في الجزائر. ذلك لأن هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني- نوفمبر- ١٩١٦، قد طالب بأن تتضمن معاهدة السلام المقبلة: «الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها» وكان

الحزب الوطني التونسي هو أول من رفع هذا الشعار وطالب بتنفيذه. وقد عمل مؤتمر سنة ١٩١٧ على دراسة المشكلة الجزائرية، وقرر قبول اعتناق قدامى المحاربين الجزائريين للجنسية الافرنسية مع احتفاظهم بوضعهم الإسلامي، مع منحهم حق الاشتراك في انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، وكذلك حقهم في ترشيح أنفسهم لشغل المناصب البرلمانية في المجلسين المذكورين ؛ وكذلك تعميم التعليم وجعله إلزامياً للجنسين الذكور والإناث. وفي الواقع، فقد تأثر الأمير خالد تأثراً كبيراً بمقررات هذا المؤتمر، وتكوّنت لديه قناعة بأن العالم السياسي الافرنسي بات مستعداً لمنح المسلمين حق التمثيل النيابي- البرلماني- بدون أن يتخلى هؤلاء عن أوضاعهم الدينية.

ما إن تماثل الأمير خالد للشفاء من مرضه حتى طلب إلى القيادة الافرنسية إعفاءه من الخدمة بصورة نهائية، لكن القيادة رفضت طلبه هذا، فعاد إلى الخدمة، ووجد نفسه، عندما تم توقيع الهدنة، قائداً لسرية في كتيبة الصبايحية الأولى- في المدية- وكانت الإدارة الإفرنسية في الجزائر تتابع تردده الدائم على مدينة الجزائر واتصالاته بحزب الجزائر الفتاة وأعضائه العاملين. كما كانت تهتم بما يظهره من تفاخر بعلاقته مع «ماريوس- موتيه»[١] ومع

(١) ماريوس موتيه: (MARIUS MOUTET) نائب اشتراكي فرنسي، ارسله كليمنصو إلى الجزائر ومنحه سلطات مطلقة للتحقيق في الأسباب التي أثارت الاضطرابات في أوريس، ووضع مقترحات إصلاحية تم إصدارها في قانون ٤ شباط - فبراير- ١٩١٩.

الحاشية المحيطة بالرئيس الأمريكي «ويلسون» وبنتيجة هذه العلاقة، أخذت الإدارة الافرنسية في الجزائر باتهامه بإقامة علاقات غير مباشرة مع الرئيس ويلسون والإيحاء له: «لوضع مبادئه في حقوق الشعوب لتقرير مصيرها، وبالتالي استعادة الجزائر لاستقلالها».

واستطاع الأمير خالد باستمرار الدفاع عن نفسه، وتحدي متهميه لإثبات صحة أقوالهم. وكان يردد: «لو فعلت ذلك، لغادرت الجزائر منذ عهد بعيد، ولما بقيت فيها». وظهر أن تلك الاتهامات لم تكن تستند إلا على تقارير الشرطة، وهي تقارير كانت تفتقر إلى الصحة والدقة، كما أن التقارير التي قدمها ـ المتطوعون ـ عن علاقاته بالحزب الدستوري التونسي، لم تكن صحيحة. الأمر الذي دفع الإدارة الافرنسية في الجزائر إلى طي الموضوع، وعدم رفعه إلى حكومة باريس، ووضع حد حاسم للحوار حول هذا الموضوع. غير أن الحقيقة الثابتة هي أن المبادىء التي طرحها ويلسون بشأن «حق تقرير المصير» قد تركت أصداء قوية في أوساط المواطنين الجزائريين حتى بات الحديث عن هذا الحق هو محور أحاديث العامة والخاصة في المجتمع الجزائري لمدة طويلة من الزمن.

بقي الأمير خالد محافظاً على ولائه لفرنسا بصورة عامة، على الرغم من كل المداخلات والاغراءات. وها هو أحد رؤساته «العقيد كلوزيه» يسجل في تقريره عنه سنة ١٩١٩ ما يلي: «**أعرف النقيب خالد منذ واحد وعشرين عاماً، إنه ضابط يتمتع**

بكفاءة عالية جداً ، وهو يدرك تماماً الموقف والسلوك اللذين يفرضهما عليه أصله. . . وإني أعتبره ـ شخصياً ـ بمثابة نموذج رائع للجندي. وإن ما حصل عليه من الأوسمة والثناءات لتؤكدان ذلك. إنه رجل واجب ومسؤولية ، فخور وأبي ومتحفظ ووفي بالإضافة إلى ما ينفرد به من فضائل نبيلة وأخلاق عالية».

انطلاقاً من هذا الموقف ، فإن الأمير خالد لم يشترك في مؤتمر «المغاربة الوطنيين المنفيين في لوزان» سنة ١٩١٦ . كما لم يشترك في المؤتمر الثالث للوطنيين المضطهدين والذي طالب باستعادة تونس والجزائر لاستقلالهما. ولم يشترك أيضاً في «جمعية المسلمين لاستقلال الجزائر وتونس» وهي الجمعية التي تأسست في برلين (في كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩١٦) (والتي ضمت إليها عمه الأمير باشا وابن عمه الأمير سعيد) [١]. وهكذا بقي الأمير خالد ملتزماً بحزب (الجزائر الفتاة) لا أكثر ولا أقل ، وهو الحزب الذي صنفته المانيا في الحرب العالمية الأولى بأنه حزب معاد لها ، لأن اعضاءه لم ينقادوا للوطنيين المنفيين والذين اجتمعوا في مؤتمر برلين.

وقد أعلن الأمير خالد في بداية سنة ١٩١٩ ، أنه من أنصار

---

(١) الأمير علي باشا هوالذي وضع «النداء الشهير للمسلمين» وطالبهم بالخدمة في جيوش الحلفاء لإنقاذ الخليفة وإنقاذ المسلمين وأماكنهم المقدسة وتحرير الجزائر وتونس والمغرب. وقد صدر هذا النداء باللغة العربية في برلين سنة ١٩١٦ . أما الأمير سعيد فقد انضم إلى الحلفاء ، وتولى القيادة في دمشق قبل دخول الجيش العربي إليها.

تشكيل وفد جزائري وإرساله إلى «مؤتمر السلم». ذلك لأن إنكلترا قررت على ما يقال إحاطة نفسها بممثلين عن مستعمراتها والدول التابعة لها ـ الدومينيون ـ ، وأن على فرنساأن تفعل ذات الشيء بالنسبة لمستعمراتها ومحمياتها. وقد أثارت هذه المقولة الإدارة الإفرنسية التي اعتقدت: «بأن الأمير خالد يريد تقليد الوطنيين الهنود، وإنه يعمل على تحقيق الاستقلال للجزائر من خلال مؤتمر السلم». ويجب أن يضاف إلى ذلك، أن الإرادة الافرنسية فرضت على الجزائر في تلك الفترة ستاراً من الشكوك حول كل شباب «الجزائر الفتاة»: **«هذه الحفنة من المتعلمين والطموحين والمتآمرين»** والذين ما فتؤوا يثيرون المتاعب لأنهم لم يفيدوا شيئاً من اصلاحات سنة ١٩١٩، وذلك لأن نسبة النواب المسلمين لا زالت محددة بما لا يتجاوز معدل ربع عدد الأعضاء في المجالس الاستشارية العامة، وثلث عدد أعضاء المجالس البلدية، وثلاثين بالمائة من عدد المنتخبين الماليين. وباتت الادارة الافرنسية تخشى من أن تقف وهي عاجزة عن تعيين المرشحين للانتخابات واحتواء نشاطاتهم وأعمالهم. لقد كان عدد من يحق لهم الانتخاب في سنة ١٩١٤ لا يتجاوز خمسة آلاف ناخب، وها هو العدد يقفز إلى مائة الف (أو على وجه الدقة ١٠٣,١٤٩ناخب يشكلون أحدعشر بالمائة من مجموع المواطنين الجزائريين الذكور والذين يتجاوزون الخامسة والعشرين من عمرهم) فهل تستطيع الإدارة الافرنسية في الجزائر توجيه هذا العدد؟... لقد كان لزاماً على الإدارة الافرنسية إعداد هؤلاء الناخبين الجدد، وتعليمهم في مؤسسات التعليم الخاصة

بالدولة، غير أن الادارة عملت بدلاً من ذلك على اتباع أسلوب مبتكر يتلخص بانقاص عدد الناخبين، وإثارة الانشقاق بين الشبيبة الجزائرية وخلق التناقضات بين العروق ـ الأجناس ـ الجزائرية وضرب بعضها ببعض.

أمام هذا الموقف، حاول الأمير خالد تشكيل حزب إسلامي واحد وموحد يضم القبائل والعرب وسواهم ويكون لهذا الحزب فروعه في كل مكان. وكان مما يردده بهذا الشأن: «لنبتعد عن العقلية العرقية فالدين الإسلامي ـ يضمنا جميعاً». ولم تقف الإدارة الافرنسية أمام هذه المحاولة موقف المتفرج، فأسرعت إلى دفع عملائها ورجال أجهزة مخابراتها للعمل بنشاط ـ في المدن الكبرى خاصة ـ من أجل إثارة التناقضات، وشحن العداء بين العرب والقبائل ـ البربر ـ والنصارى، وتحريض بعضهم على بعض. وعملت على بعث الأحقاد فيما بين القبائل، عن طريق نشر قوائم الخصوم المرشحين للانتخابات البلدية المقبلة.

بقيت «الجزائر الفتاة» تضم حتى تلك الفترة في صفوفها المسلمين ـ الافرنسيين (أي الذين حصلوا على الجنسية الافرنسية). وأراد قائد الشرطة استثمار هذا الموقف فالقى قنبلته لتمزيق وحدة الحزب من خلال طرح السؤال المتعلق بقانون الجنسية.

وكان هذا السؤال هو: هل يجب قبول الجنسية التي جاء قانون سنة ١٩١٩ ليفسح المجال أمام الجزائريين لاكتسابها، الأمر الذي يساعد ويدعم بعض أعضاء حزب الجزائر الفتاة، من أمثال

الدكتور ابن شامي والمحامي بو دربا والأستاذ صوالاح وكلهم يحملون الجنسية الإفرنسية مما يجعلهم في يوم من الأيام يقفون على قدم المساواة مع الأوروبيين عن طريق غزو المجلس الجزائري؟. أو هل يجب العمل بما يناقض ذلك، والتنكر لكل حاملي الجنسية الإفرنسية وذلك بتطبيق مبدأ التنازل عن الحالة الشخصية للمسلم كشرط لحصوله على الجنسية الافرنسية. حتى لا يسترد إلا حقوقه السياسية؟...

كان الشيخ العجوز الحاج موسى عضواً منتخباً في المجلس الاستشاري لبلدية الجزائر منذ سنة ١٨٨٤، وقد احتفظ دائماً بإخلاصه لعقيدته الإسلامية، كما احتفظ بقدرته على تحسس مشاعر قومه والاستجابة لهم. ولهذا فقد أقر الوضع الذي تفرضه الاجابة على السؤال الثاني. ووافقه على ذلك عدد من شباب حزب الجزائر الفتاة، وفي مقدمتهم الأمير خالد، والمهندس قائد حمود ومدير صحيفة الجزائر الفتاة (الأقدام) وهو الحاج عمار حمو. وأخيراً تم وضع لائحتين انتخابيتين معاديتين. وبقي أمل حزب الجزائر الفتاة معلقاً بحسم القضية- قضية الجنسية- عن طريق انتخابات المسلمين في الجزائر.

٣ - مع لعبة التمثيل والانتخابات (١٩١٩- ١٩٢٢)

أحيل خالد بن الهاشمي على التقاعد في تشرين الثاني- نوفمبر- ١٩١٩، فتقدم لانتخابات بلدية الجزائر، منافساً للحاج موسى مصطفى الذي تم انتخابه بعدد (٩٤٠) مقابل (٩٢٥) للأمير خالد. في حين هزمت قائمة حزب «الجزائر الفتاة» وفشلت بسبب تبني الحزب لقضية اكتساب الجنسية الإفرنسية. وأصابت هذه الهزيمة الدكتور ابن شامي بجرح لأنه كان يعتقد في نفسه أنه زعيم حزب الجزائر الفتاة منذ سنة ١٩١٢، وزاد من عمق جرحه أنه لم يحصل على أكثر من (٣٣٢) صوتاً. الأمر الذي دفعه الى اتهام الأمير خالد «بالتآمر ضد السلطة الافرنسية، واستثمار تأثيراته الفوضوية».

وتبنى مدير مكتب الشرطة هذا الاتهام، فقاد الدكتور ابن شامي إلى «باريس» حتى يقوم بعرض شكاواه ضد الأمير خالد. كما تابع ابن شامي حملاته ضد الأمير خالد في صحيفة الحزب «المستقبل الجزائري» ومما كتبه بهذا الشأن: **من المعروف أنه**

استنفر الجمهور علناً، طالباً تدخله الفوضوي، ومثيراً التعصب الإسلامي ضد سياسة الدمج، وضد الحصول على الجنسية الافرنسية، متهماً حامليها بالكفار، أصحاب القبعات الافرنسية ـ البيريه». وعلقت صحيفة الأخبار على ذلك: «يجب إلغاء نتائج الانتخابات لأنها الحقت الهزيمة بسياسة الدمج، وهي السياسة غير الشرعية لفرنسا ذاتها».

المهم في الأمر، هو أن مستشارية الشرطة ألغت نتائج انتخابات البلدية بزعم أن هذه الانتخابات قد اعتمدت على «التعصب الإسلامي».

جرت بعد ذلك انتخابات نيسان (إبريل)ـ حزيران (يونيو) ١٩٢٠، وعلى الرغم من معارضة الإدارة الإفرنسية، فقد تم انتخاب الأمير خالد ـ وعلى التتابع ـ نائباً مالياً، ثم مستشاراً عاماً، وتم انتخابه بأكثرية ساحقة ضد مرشحي الإدارة الافرنسية، حيث حصل على (٧) آلاف صوت مقابل (٢٥٠٠) صوتاً نالها محيى الدين رزوق الذي كان أميناً عاماً للاتحاد الإفرنسي ـ الجزائري منذ سنة ١٩١٤، ومستشاراً عاماً بأكثرية (٢٥٠٥) صوتاً مقابل (٢٥٦) صوتاً أحرزها الدكتور تامزالي.

وفي انتخابات ١٨ نيسان ـ إبريل ـ استطاع الأمير خالد دعم أصدقائه، فأمكن ضمان النجاح لأربعة منهم، وهم محمد بن رحال والدكتور موسى وابن عموره وقائد حمود. وتم انتخاب مدير صحيفة «الأقدام ـ راشيدي» الحاج عمار حمو، مستشاراً عاماً ضد باشآغا بن سيام، والذي هزم في الانتخابات المالية من قبل شيخ

الزاوية (بن تونس). وبذلك أصبح باستطاعة حزب الأمير خالد أيضاً احتلال ٥ مناصب من مراكز المستشارين العامين البالغ عددهم ٢٩ مستشاراً.

وعلى الرغم من أن الأمير خالد ورفاقه الناجحين في انتخابات ١٨ نيسان ـ ابريل ـ لم يشكلوا أكثر من خمسة، من أصل ٢٠ منتخباً، فقد أعلن المستعمرون والإدارة الإفرنسية، الويل والثبور لما بات يتهدد الافرنسيين من خطر، على حد زعمهم[1].

وعمل رئيس الشرطة على توجيه رسالة مفتوحة لكل عمداء المدن ـ مخاتير ـ طالباً اليهم إعلامه عن متطلباتهم من البواريد والرشاشات لضمان الدفاع عن المراكز الاستعمارية.

وعقد بعد ذلك مؤتمر لعمداء الجزائر في شهر أيار ـ مايو ـ ١٩٢٠؛ تم فيه توجيه احتجاج شديد اللهجة ضد الحقوق الانتخابية التي أقرها البرلمان الافرنسي للمواطنين الجزائريين المسلمين. وأخذ هذا المؤتمر على عاتقه إثارة الاضطرابات ضد تلك القوانين.

وحذر الحكومة الافرنسية من مغبة «**المسؤولية التي تتحملها وهي تتجاوز الاعتبارات، وتخطىء التقويم، بتطبيقها للقوانين التي تتم دراستها والتصويت عليها خارج الجزائر والجزائريين**». **وأعلن رئيس منتخبي الاستعماريين، أمام النواب الماليين: «بأنه**

(١) هناك تقرير يعود تاريخه إلى شهر اب ـ أغسطس ـ ١٩٢٠ وفيه: «ليس الموقف خطيراً إلى درجة كبيرة، إذا ما أمكن لنا دعم الحزب الذي يبرهن على إخلاصه، بأكثر مما يفعله الحزب المنافس له».

يجب عدم الوقوع في خطأ منح كتلة ـ المسلمين الجزائريين ـ حقوق الانتخابات التي لا تتناسب مع حالتهم الاجتماعية ـ وهي الحالة التي كان يتم وصفها من قبل الاستعماريين بأنها حالة العصر البرونزي، إن لم تكن حالة العصر الحجري». وفي ١٥ أيار ـ مايو ـ أعلن أستاذ في جامعة الجزائر ـ هو الدكتور برنارد لافيرن ـ «بأن قانون سنة ١٩١٩ قد أفسح المجال الواسع أمام المنتخبين المسلمين بحيث أنه لن تمر أكثر من أربعة أعوام حتى تحمل الانتخابات ممثلي عائلات الزوايا والمساجد بالرغم من أنهم لا يرتبطون مع الإدارة الافرنسية بأية روابط».

والمهم في الأمر هو أن هذه التظاهرة العنيفة قد حظيت بالدعم الاجتماعي والموحد لممثلي البلديات البالغ عددهم (٢٤٦) ممثلاً. وأدى ذلك إلى قيام حملة حقيقية في مجال الصحافة، بدأتها صحيفة «صدى الجزائر» بمقال يحمل عنواناً مثيراً: «الجزائر في خطر». وأثارت في مقالها الشكوك حول صحة ولاء الجزائري المسلم، والنقيب السابق خالد. وفي ٢٠ آب ـ أغسطس ـ ١٩٢٠، أجمعت الصحافة الاستعمارية على المطالبة: «باعتقال كل المحرضين من حزب خالد».

ومضت صحيفة «برق القسنطينــة» لتشيـر ـ حسب زعمها ـ إلى ذلك «الحقد الدفين، والقسوة الوحشية التي تطبع بطابعها العرق بكامله ـ العرق العربي الإسلامي ـ والذي مضى قرابة قرن على تحضيره بدون أن تقتلع هذه الحضارة شيئاً من وحشيته؟».

والغريب في الأمر أن الصحافة الاستعمارية ـ وهي تردد مثل

هذه الترهات، لم تحاول التعرض لما نزل بالمواطنين المسلمين من المجاعة في سنة ١٩٢٠، (حيث كانت النسوة يحملن على سواعدهن ابناءهم الموتى من الجوع). ولم تعمل هذه الصحافة ـ إلا على شحن عواطف الاستعماريين بالمزيد من الكراهية والبغضاء ـ هذا إذا كانوا في حاجة لمثل هذا المزيد ـ ضد أولئك الذين تصدوا لمجابهة الشر، والذين رفضوا الخضوع لسياسة الضغط، فقاموا للدفاع عن حقوق المسلمين، وطالبوا بتمثيلهم تمثيلاً سياسياً صحيحاً.

نشرت صحيفة (الأزمنة) في عددها يوم ٢٠ أيار ـ مايو ـ ١٩٢٠، وعلى صفحتها الأولى، موضوعاً عن التمثيل النيابي ـ البرلماني ـ للمسلمين الجزائريين، جاء فيه: «يجب أن يكون للمسلمين نوابهم في مجلس النواب والشيوخ، ذلك أن تطوير المصارحة الاستعمارية، يجب أن يتبعه تطوير مماثل وعلى ذات المستوى من الصراحة ـ من طرف المواطنين المسلمين».

وتحركت على الفور وفي الاتجاه المضاد، الدوائر الاستعمارية، فطرحت قضايا «طرح الجنسية الإفرنسية على المسلمين» و «مشكلة الأمن». وتجاوزت ذلك إلى ما يمكن تسميته «بتنظيم مؤامرة حقيقية» لاستصدار قانون «إعادة فرض السلطات التأديبية و تشديد الرقابة على المواطنين» وذلك عشية وصول الأمير خالد مع وفد جزائري إلى باريس يوم ٢٩ تموز ـ يوليو ١٩٢٠.

وهنا قد يكون من المناسب التوقف قليلاً عند الطريقة التي تم

اتباعها لاستصدار هذا القانون، نظراً لأنها تمثل أسلوب الاستعماريين في المكر والخداع.

كان هناك مشروع تم تقديمه من قبل السلطات الإفرنسية في ٢٠ أيار - مايو - ١٩٢٠ من أجل تمديد العمل بقانون ١٥ تموز - يوليو - سنة ١٩١٤ لمدة سنتين إضافيتين. وكان لزاماً تقديم هذا القانون إلى «هيئة الشؤون الخارجية والمستعمرات» في مجلس النواب الافرنسي، غير أن تعديل هذا القانون والموافقة عليه لمصلحة المواطنين الجزائريين، كان سيحظى بدعم النائب «موتيه» صديق الأمير خالد، ولهذا فقد عمل الاشتراكي «ليون بلوم» على تحويل المشروع إلى «هيئة الإدارة العامة» وتم طرحه أمام مجلس النواب في جلسة تغيب فيها النواب الذين يدافعون عن التمديد - وفي مقدمتهم - موتيه - وذلك في يوم ٢١ حزيران - يونيو - ١٩٢٠. وأصبح هذا المشروع هو القانون المعروف بقانون ٤ آب - أغسطس - ١٩٢٠. وفيه تم تمديد العمل بقانون سنة ١٩١٤ لمدة سنة واحدة فقط.

المهم بعد ذلك أيضاً، متابعة ذلك الحوار الذي تردد في البرلمان الإفرنسي. فقد وقف النائب «موتيه» لاستجواب الحكومة في موضوع السياسة التي تعتزم تبنيها تجاه المواطنين الجزائريين المسلمين. فتصدى للاجابة عليه نواب الجزائر - من الإفرنسيين - وأعلنوا: «**بأنهم يستغربون عدم إقدام الحكومة حتى تلك اللحظة على اعتقال الأمير خالد زعيم المتعصبين المسلمين**». «**وطالبوا بتكوين هيئة تتولى التحقيق في موقف النقيب السابق خالد**» ورد

موتيه على هـذا الهجوم بقوله: «إن الأمير خالد يحمل الصليب الحربي، ولديه ما يكفي من أكاليل الغار لتحميه ضد العار الذي يراد إلصاقه به»[1].

ووقف أيضاً نائب فرنسي ليقول: «بأنه كنائب اشتراكي، ارتكب عملاً شائناً وقبيحاً ضد مصلحة فرنسا، عندما حمل مجلس النواب الذي يستظل بالعلم الافرنسي ـ الأزرق السماوي ـ على الموافقة على قانون قدمه النواب الجزائريون» وكانت الكلمة النهائية والحاسمة للنائب ـ موتيه ـ الذي عاد ليخاطب المنتخبين الجزائريين ـ الافرنسيين بقوله: «إن سياستكم ستدفع بالمسلمين للتجمع خلف علمهم الأخضر».

هل من الغريب توجيه كل هذه السهام للأمير خالد بن

---

(١) المقصود بالعار الذي يراد إلحاقه بالأمير خالد، هو الاتهام الذي نشرته صحيفة «صدى الجزائر» وذكرت فيه أن الأمير خالد دفع ابنه للهرب إلى سوريا فراراً من الخدمة العسكرية في الجيش الإفرنسي.

وهذا الابن هو من مواليد سنة ١٩٠٠، وكان محمياً من نظام الخدمة الإلزامية بصفته ابناً لمواطن من مواطني المحميات. وعلى كل حال. فقد تطوع هذا الابن في الجيش الإفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٢ تموز ـ يوليو ـ ١٩٢٠. وقد وجه إليه والده رسالة طلب إليه فيها أداء خدمته في الجزائر وليس في سوريا «لإعطاء المثل لإخواننا في الدين».

وقام النائب الإفرنسي ـ موتيه ـ بقراءة الرسالة التي وجهها الأمير خالد إلى ابنه ـ أمام مجلس النواب الإفرنسي. وجاء فيها: «إنك بتطوعك رددت السهم إلى صدور أولئك الخونة والانتهازيين الذين يهاجموننا عبر الصحافة. وأحبطت خطط الحاقدين الذين ما فتئوا يستخدمون كافة الوسائل، ليضعونا في موقع العداء من فرنسا».

الهاشمي، وهو ما زال يحتل موقعاً ثانوياً ومتواضعاً في أفق العمل السياسي؟ في الحقيقة، أبرزت الانتخابات البلدية بصورة مباغتة نجماً تألق في ليل الظلام لمسلمي الجزائر، وأخذت كتلة المسلمين في التعرف عليه، عن كثب، وأعجبتها فيه دونما ريب قدرته على التصدي للإدارة الاستعمارية في الجزائر والانتصار عليها.

هذا السيد الكبير، الذي ينتعل دائماً الحذاء البني ويلبس القفاز الأبيض، خلق ليكون أميراً في كل ملامحه، بما في ذلك لحيته، وهو كما وصفه تقرير من تقارير الشرطة الإفرنسية: «إنه يلهب مشاعر الجماهير المسلمة حيثما اتجه، وهو يصر على طرح نفسه بصفته حفيداً للأمير عبد القادر».

وقد أخذت الشخصيات الإسلامية التقليدية في التقرب إليه والاحاطة به ومبايعته على العمل معه والاشتراك في الصحيفة التي بات يرأس تحريرها ـ صحيفة الأقدام. ولا ريب أن الأمير خالد قد تأثر بذلك أشد التأثير، فكان يسلك في ممارسته مذهب الزعماء الدينيين ـ المشايخ ـ فيؤم المصلين في صلواتهم، ويذهب لتعزية ومواساة العائلات الشهيرة بمعاداتها للاستعمار منذ أجيال عديدة. ويذكر له اشتراكه في العيد السنوي لسيدي عمار الشريف في قرية «آبو» ووقوفه لوعظ أكثر من ثمانية آلاف مسلم، تقاطروا من كل مكان للاشتراك في إحياء هذه المناسبة.

عملت الإدارة الاستعمارية من جهتها على تقديم الأمير خالد منذ فوزه بانتخابات البلدية، بصفة «الأمير المزعوم» و «رئيس

الشيوخ ذوي العمائم» و «بطل المسلمين المحافظين». وكانت ترى في نجاحه المباغت «يقظة مفاجئة للتعصب الإسلامي». وكتب الحاكم العام للجزائر رسالة إلى الوزارة الإفرنسية بتاريخ ٤ أيار ـ مايو ـ ١٩٢٠ جاء فيها: «لم تتوقف كتلة المسلمين عن الخضوع لفكرة دينية تختلط فيها تطلعات غامضة وقوية عن الوطنية الإسلامية».

كما أن منظمة الاستخبارات لشؤون الوطنيين المسلمين، خضعت للرعب من فكرة «الرابطة أو الجامعة الإسلامية» والتي كان يتم طرحها من قبل الأمير خالد قبل سنة ١٩١٤، ثم استبدالها بعد هذه السنة بشعار «الوطنية الإسلامية».

وقد اشتركت الصحافة في إذكاء مخاوف منظمة الاستخبارات من خلال طرحها لما يجسده الأمير خالد، ولو أنها كانت تعالج هذه المخاوف بأسلوب ساخر، مثل قولها: «الفزاعة القديمة للجامعة الإسلامية» «والجهاز الحربي لخصومنا: الوطنيين».

ذلك هو الموقف العام للأوروبيين في الجزائر من الأمير خالد، غير أن بعض الافرنسيين الليبراليين والذين عرفوه عن قرب اتخذوا موقفاً مؤيداً له، من أمثال فيكتور باروكاند و بوجيفا وفيكتور سبيلمان الذي سيصبح فيما بعد رئيساً لتحرير «صحيفة الأقدام».

أما في باريس، فكان هناك تناقض في الرأي تجاهه. وعلى سبيل المثال، فقد كان رأي مساعد الأمين العام للدولة في وزارة الداخلية والمسؤول عن الجزائر ـ روبرت داوود ـ والذي عمل من قبل رئيساً لمكتب الحاكم العام للجزائر فاكتسب معرفة جيدة

بأوضاع الجزائر السياسية، كان هذا الرأي واضحاً في تصريحه في شهر آذار ـ مارس ـ ١٩٢٠ والذي تضمن ما يلي: «أكد الأمير خالد باستمرار ولاءه التام لفرنسا ولو أنه حشد حوله كل جماعة المشايخ، مما بات يدفع إلى التفكير بأنه تولى قيادة الحاقدين على فرنسا».

كما أن رئيس استخبارات شؤون الجزائر في وزارة الداخلية ـ بينر ـ والذي كان يستطيع أن يقوم بصورة صحيحة ما ترسله استخبارات الجزائر من معلومات، لم يعتقد أيضاً بصحة ما يقال عن دور الأمير خالد «التخريبي» فقال معلقاً على مثل هذه المعلومات: «يظهر أن هناك مبالغة كبيرة في القول بأن مشاعر الأمير خالد هي مشاعر مضادة لفرنسا».

أما الجنرال «ليوتي» فإنه لم يتوقف منذ سنة ١٩٠٨، عن إثارة الشكوك ضد الأمير خالد، فكتب الى صديق له في الجزائر يوم ٤ آذار ـ مارس ـ سنة ١٩٢٠ ما يلي: «أعرف الأمير خالد معرفة جيدة، وأعرف أية محنة أو كارثة يمثلها بشخصه» وعاد في ٦ أيار ـ مايو ـ ١٩٢٢ للقول: «لا أثق بهذا الشجاع المتهور الذي يندفع كما تندفع النار».

يظهر من خلال العرض السابق لمقومات الأمير خالد طوال سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠، أنه بقي مخلصاً، من وجهة النظر السياسية، لمبادىء حزبه ـ الجزائر الفتاة. ويبرزذلك واضحاً عبر ما كانت تطرحه «الأخبار» «من ترحيب بالحقوق التي أمكن اكتسابها بقانون سنة ١٩١٩ وخاصة ما تميز به من الصراحة في

مناقشة المجالس البلدية، الأمر الذي تحول إلى مدرسة كبرى لتعلم الحريات السياسية» وكذلك قول الأمير خالد إلى إخوانه المسلمين وهو يطلب إليهم «منح ثقتهم الكاملة لأولئك الافرنسيين الفرسان والذين يعملون بصدق من أجل تمثيلنا تمثيلاً صحيحاً».

وحدد الأمير خالد في حزيران ـ يونيو ـ ١٩١٩ ـ في صحيفة الأقدام مطالب الجزائريين المسلمين وهي:

١ ـ إزالة ـ أو رفع ـ القوانين الاستثنائية.

٢ ـ إقامة المجمعات المشتركة أو المختلطة (وكان الافرنسيون يقيمون مدنهم الخاصة بهم).

٣ ـ إزالة الحواجز العسكرية.

٤ ـ ضم أقاليم الجزائر الثلاثة وإخضاعها للقوانين المطبقة على الأقاليم الافرنسية ذاتها.

وعاد الأمير خالد فطالب باسم مسلمي الوطن الجزائري إجراء تمثيل للمواطنين الجزائريين في المجالس الافرنسية ـ التشريعية والتنفيذية ـ مع منح مسلمي الجزائر حقوق المواطنين الإفرنسية ذاتها بدون أي تعرض أو تغيير في حالة المسلمين الشخصية.

ويظهر من ذلك أن الأمير خالد كان يعارض سياسة الدمج الكامل للجزائر بفرنسا. وخاض في سبيل ذلك صراعاً حاداً مع صديقه «جان ميليا» الذي كان يطالب بدمج الجزائريين إدماجاً كاملاً بالافرنسيين وإصدار قانون جديد مثل «قانون كريميو» خاص بالمسلمين. وكانت حجّة الأمير خالد في ذلك:

أ ـ إن مشروع الدمج هو مشروع خيالي لأن كتلة المسلمين لا

تريده، وهي لا ترغب في نوعية المواطن الافرنسي، ولا ترضى لحالتها بديلاً بسبب تمسكها بعقيدتها الدينية.

٢ ـ إن فرنسا ذاتها لا توافق أبـداً على مثل هذا البرنامج الاجتماعي خوفاً من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق الافرنسيين في وطنهم[١].

وجاء في تقرير للشرطة أن خالداً رد على «جان ميليا» خلال حفل تكريم أقيم على شرفه بما يلي: **«إن إصدار قانون ـ مثل قانون كريميو ـ لا يمكن له أن يرضي المواطنين المسلمين الذين يريدون الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم والذين يتطلعون للعيش بهدوء وسلام. ولا يمكن للمواطن المسلم أن يتخلى عن وضعه الشخصي»**.

وبينما كان الأمير خالد يعارض سياسة الدمج، فإنه طرح بديلاً عن هذه السياسة «بسياسة الاتحاد». وكان يردد: «لندع الحديث عن الدمج، ولنأخذ بسياسة الاتحاد». وقد أخذ في هذا المجال بالمقولة التي طرحها بعض الافرنسيين وهي: «اعملوا على اتحاد العرقين ـ الجنسيتين ـ في إطار من الاحترام المتبادل للطرفين». وتبنى في هذا المجال شعار «فرنسا والإسلام». ومن أجل ذلك، فقد طالب بجعل التعليم الإبتدائي «عربياً ـ فرنسياً» في وقت واحد. وجعل هذا التعليم إلزامياً في الجزائر، إلى جانب إقامة

---

(١) مجلة الأقدام الإسبوعية ٢١ ـ ٢٨ حزيران ـ يونيو ـ ١٩١٩. أما تقرير الشرطة المشار إليه فتاريخه ٢٥ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢١.

جامعة عربية تقف إلى جانب الجامعة الافرنسية في التعليم العالي.

لقد كان ذلك كافياً جداً حتى يعتبر (مجلس الاستعماريين) الذي عقد في حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩١٩ بأن الأمير خالد يجعل من نفسه «بطل العقل الوطني المسلم» وأن تعمل الصحافة الاستعمارية على وصفه «ببطل بعث الجامعة الإسلامية».

غير أن الأمير خالد استطاع أن يتجنب بكفاءة عالية ما تثيره مثل هذه المقولات من ردود فعل عند الاستعماريين الافرنسيين فقال في حديث له مع المستشار العام للإدارة الجزائرية: «بأن عائلته في سوريا وقعت ضحية العنف التركي ـ مشيراً بذلك إلى إقدام جمال باشا على إعدام الأمير عمر وابنه يوم ٢٠ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩١٦ ـ ثم ان عائلته دفعت الثمن مرة أخرى على أيدي الوطنيين العرب».

غير أن ذلك لا يمكن أن يعيقه من الحفاظ على علاقاته مع عائلته. والبقاء على حذر من مسيرة الأحداث وتطوراتها في سوريا. «وأنه إذا ما كان يصر على طرح القضية الوطنية، فليس ذلك إلا من أجل اشراك إخوانه في الدين للعمل عبر القنوات الشرعية من أجل الوصول الى موقف أفضل». ولكن مثل هذا الدفاع لم يمنع المستشار الافرنسي من تأنيبه: «لأنه قال لخصومه ممن قبلوا الجنسية الافرنسية، بأنهم تنكروا لدينهم ولأصلهم ـ جنسيتهم».

لم يكن العمل السياسي للأمير خالد، بعد ذلك، في وسط المجالس الجزائرية، إلا ترجمة أمينة لأقواله المعروفة، ومواقفه

السياسية الثابتة، فعندما تم انتخابه مستشاراً عاماً، أعلن عن تمنياته:

١ـ بأن يتم إلغاء وعزل كافة القوانين والمجالس الاستثنائية.
٢ ـ عدم العودة للسلطات الزجرية التي كان يعتمدها رجال الإدارة الإفرنسية.
٣ ـ الموافقة على التمثيل النيابي ـ البرلماني ـ للمواطنين المسلمين.

وأما في مجال عمله في الإدارة المالية ـ بصفته عضواً منتخباً فيها ـ فقد حاول الاحتجاج على الضرائب التي تضمنها مشروع قانون يعيد فرض السلطات الزجرية ـ الانضباطية ـ وكان رد الفعل على هذا الاحتجاج كما وصفه الحاكم العام الافرنسي: «كان معظم الأعضاء المنتخبين من الكهول الذين حافظوا على وفائهم في خدمة الإدارة الافرنسية. ولهذا فإنهم رفضوا احتجاج الأمير خالد وأحبطوا له أمنيته».

وقد نقلت الاستخبارات الافرنسية في الجزائر للحكومة الإفرنسية معلومات ـ وصفتها بأنها مؤكدة ـ عن تصميم الأمير خالد على مقابلة مؤتمر عمداء الجزائر الذي عقد في أيار ـ مايو ـ ١٩٢٠ وذلك بمحاولة تنظيم مؤتمر موسع لتمثيل المواطنين المسلمين. وأن سي بن رحال والدكتور موسى يعملان مع الأمير خالد في هذا الاتجاه. ولكن لم يتحقق شيء من ذلك ـ . وكان لهذه الفكرة التي طرحها الأمير خالد ثمارها فيما بعد، حيث تم عقد أول مؤتمر «للنواب المسلمين» في الجزائر يوم ١١ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٢٧

(وهو تاريخ ولادة حركة اتحاد النواب المنتخبين للمسلمين).

وتبع ذلك توجه الأمير خالد والدكتور موسى وابن رحال إلى باريس لطرح وجهة نظرهم ومعارضة الوفد الذي أرسله الحاكم العام للجزائر (وضم محيى الدين زروق والدكتور بنثاني - أو ابن شامي - وقائد صياح سي حني) بهدف إقامة النظام (الخاص بالمسلمين). وقد وصل الأمير خالد ورفيقاه في وقت متأخر، حيث كان مجلس النواب الافرنسي قد أقر إقامة النظام الذي اقترحه الحاكم العام للجزائر. وقام رئيس مجلس النواب الإفرنسي باستقبال الأمير ورفيقيه، وخفف من مخاوفهم بشأن الأساليب التي سيتم اتباعها في تطبيق هذا القانون.

وقابل الأمير خالد مساعد الأمين العام لوزارة الداخلية الإفرنسي. وطلب تقديمه لمحكمة تنظر في الاتهامات الموجهة إليه. ومنها (ما تضمنه برنامجه الانتخابي لسنة ١٩١٩ عن استقلال الشعب العربي) وكذلك ما كانت تتضمنه الحملة الصحافية التي كان يوجهها الاستعمار ضده ومنها تهمة «تنظيمه لبؤرة الاضطرابات في الجزائر على نحو ما سبق له أن فعله في المغرب».

غير أن مساعد الأمين العام لوزارة الداخلية أجابه بقوله: «لنضرب صفحاً على الماضي» وأكد ذلك بأن الدوائر المركزية في باريس لم تأخذ بما كانت تتبناه الإدارة الاستعمارية في الجزائر من تحريض ضد الأمير خالد. غير أن هذا التأكيد لم يعمل على إزالة الشكوك من إمكانية تطوير الموقف نحو اتجاه أكثر ثورية.

قدم الأمير خالد ومعه مستشارو البلديات المسلمين في الجزائر استقالاتهم من أعمالهم في يوم ٩ تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٢٠ . وذلك على الرغم من عدم تطبيق قرار إلغاء الانتخابات الذي اتخذه مدير شرطة الجزائر. غير أن احتجاج المرشحين الفاشلين في الانتخابات أمام مجلس الدولة جعل قرار الإلغاء معلقاً. وكان أصدقاء الأمير خالد يتوقعون إجراء انتخابات جديدة، وكان يهمهم من أمر هذه الانتخابات إبراز المصالحة التي تمت بين أعضاء حزب «الجزائر الفتاة» بأكثر مما يهمهم الفوز فيها.

ولقد بدأت هذه المصالحة في أثر ذلك النداء المؤثر الذي وجهه الشيخ ـ الكهل ـ ابن رحال وطلب فيه «إقامة الوحدة بين أولئك الذين يمزق بعضهم بعضاً، والذين يجب عليهم توحيد جهودهم لما فيه خير المسلمين ومصلحتهم». وانتهت المحاولات الأولى بإجراء المصالحة بين الأمير خالد والدكتور موسى بن شفوف، النائب المالي عن خنشلة وذلك بحضور ابن شامي « بنشامي ».

كما حدثت مصالحاتٍ كثيرة طوال سنة ١٩٢٠، وأقبل القسم الأكبر من أعضاء حزب الجزائر الفتاة على إجراء المصالحة فيما بينهم، وتقارب الخصوم بعضهم من بعض في يوم واحد، مما دفع رئيس شرطة الجزائر الذي عمل طويلاً من أجل هذا الانقسام والتمزق للقول: «لقد ظهر بأن الانقسام بين الأمير خالد وأعضاء حزب الجزائر الفتاة، لم يكن انقساماً نهائياً أو حاسماً». وأن

تظاهرة المصالحة هي تعبير عن الحقوق، وتأكيد على الخطأ السياسي الذي تم ارتكابه بتطبيق قانون المواطنين المسلمين».

كانت الثمرة الأولى للمصالحة هي وضع قائمة انتخابية موحدة برئاسة الأمير خالد وضمت قائد حمود والدكتور العربي والحاج عمار ـ وكان الحاج موسى قد توفي ـ بالإضافة إلى الدكتور تامزالي وشيكيكن وساطور رشيد والياس بن سمعان وفيكتور باروكان وضمت القائمة أيضاً كافراً ويهودياً وإفرنسياً (وكان على رأس القائمة في وهران اليهودي مردخاي شالوم).

ومقابل ذلك تم وضع قائمة برئاسة الدكتور بنثامي «ابن شامي» وتوجيه الدكتور صوالح ودعم الإدارة الافرنسية التي يمثلها الباشا آغا صحراوي وصياح مصطفى سي حنة ومحيى الدين زروق والقائد الإبراهيمي الأخضر وكان لهذه المجموعة صحيفتها (المستقبل الجزائري) والتي كان يديرها الدكتور بنثامي، ثم أصبحت تحمل عشية الانتخابات اسم (مستقبل الجزائر) وانتقلت إدارتها أيضاً إلى الدكتور صوالح يوم ٧ كانون الثاني ـ يناير ١٩٢١.

وعلى الرغم من دعم الإدارة الافرنسية المطلق للقائمة المضادة لقائمة الأمير خالد، فقد انتصر الأمير خالد ونجحت قائمته بكاملها، فكتب يوم ٩ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢١ رسالة إلى وزير الداخلية الإفرنسي ـ في باريس ـ جاء فيها: «على الرغم من الضغوط التي لا توصف، فقد نجحت القائمة التي أترأسها بكاملها». وتجدر الإشارة إلى أن عدد الناخبين في الجزائر بلغ (١٨٨٠) ناخباً؛ اشترك منهم في الاقتراع ٨٦٦ مواطناً وحصل

الأمير خالد على (٧٢٠) صوتاً، أما الدكتور بنثامي، الذي فشل في الانتخابات، فلم يحصل على أكثر من (٢٦٣) صوتاً. أما الدكتور العربي الذي أخرج من قائمة الأمير خالد في اللحظة الأخيرة، فإنه سقط في الانتخابات، ولم يحصل على أكثر من (٢٦٣) صوتاً. وبرهنت هذه النتيجة، وللمرة الرابعة، ثقة الجزائريين المسلمين المطلقة بالأمير خالد، ودعمهم لقيادته.

لم يعد لدى الإدارة الاستعمارية في الجزائر، إعتباراً من هذا التاريخ، أدنى شك أو ريبة في أن «خميرة الوطنية الإسلامية قد ثبتت في الجزائر». وبات الهم الأساسي الذي تعانيه أجهزة الاستخبارات هو متابعة تحرك المواطنين المسلمين في انتظار «إعادة بعث الحضارة الإسلامية - في الجزائر - بكل أبعادها وشموليتها». وهي الحضارة التي سيتم التمهيد لها - من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية في الجزائر - «بنشر التعليم العربي على نطاق واسع».

واستخلصت الإدارة الاستعمارية مخطط عمل الوطنية الإسلامية، ومراحله بالتالي:

١ - إقامة تحالف مع الاشتراكيين الأوروبيين.

٢ - تركيز الجهد في مرحلة وسيطة للحصول على المساواة بين العروق - الجنسيات - وتنسيق التعاون مع الدولة التي تحتل بلاد المسلمين.

٣ - الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة الاستقلال الكامل.

وكان هدف الإدارة الاستعمارية من إبراز هذا المخطط المزعوم، أو المفروض، هو إحراج الأمير خالد أمام حكومة باريس.

ومقابل ذلك فإن شباب «حزب الجزائر الفتاة» لم يتوقفوا أبداً عن التصدي لمجابهة مثل هذه المقولات الخبيثة ـ في تلك الفترة ـ فكان مما يقولونه عن خصومهم في الإدارة الإفرنسية في الجزائر: «إنهم يحاولون إظهار وطنيتنا على أنها مضادة لفرنسا، وكل ذلك لأننا مستقلون ـ ولم نخضع لهذه الإدارة الافرنسية». وأظهر نائب جزائري صورة الموقف بالمقولة التالية: «**يجب ألا يغيب عن الأنظار أبداً بان الإدارة الافرنسية تضع الانتخابات دائماً في ظروف صعبة للغاية. فإما أن يفوز المرشح للانتخابات بدعم من الحكومة فيكون عبداً لها ـ مملوكاً ـ ، واما أن يفوز مستقلاً عنها فتصفه ـ أو تتهمه ـ بأنه محرض على الثورة**».

أما مجلة الأقدام ـ الناطقة باسم «حزب الجزائر الفتاة» فقد نشرت في عددها ٢٣ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٢١ ما يلي: «اليوم، ونحن نمارس ذات الحقوق، ونضطلع بذات الواجبات التي يضطلع بها الافرنسيون، بات لزاماً علينا ممارسة الحقوق بصورة مشتركة دونما أي احتواء أو احتجاج».

وفي الحقيقة، فقد احتج أصدقاء خالد على توصية المستشار العام للجزائر الذي طالب بإلغاء تجنيد المسلمين مقابل رفض منحهم الحقوق الوطنية. كما عمل خالد بدوره على توجيه رسالة إلى رئيس الحكومة الافرنسية بهذا الشأن، مركزاً بإلحاح على عدم

المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الجزائريين والإفرنسيين[1].

بقيت قضية التحالف مع الشيوعية، وهي القضية التي أخذت صفتها الشرعية من خلال اقتراح شخصي تقدم به الوفد الجزائري ـ التونسي إلى مؤتمر مدينة تور، وتضمن هذا الاقتراح ما يلي: «إذا ما وافقت الجزائر ـ وصوتت ـ في المؤتمر فإن ذلك بسبب ما تضمنته بنود المؤتمر الثالث الدولي بشأن الاستعمار، وهي البنود التي أوجدت فيها البروليتاريا الجزائرية تعبيراً عن تطلعاتها في استرداد حقوقها».

وتولت مجلة الأمير خالد إدانة الشيوعية بقولها: «قضية المسلمين الجزائريين هي قضية عرقية ولا يمكن حلها بوسيلة صراع الطبقات»[2]. وعادت المجلة للقول: «لنتحدث بصراحة، فحزب الجزائر الفتاة لا يحتاج لاخفاء عواطفه تجاه الشيوعية التي لا يمكن له اعتناقها بسبب عقيدته الدينية»[3]. وقد أدان الحزب الشيوعي الافرنسي ـ الجزائري ـ ما حملته مقررات المؤتمر الدولي الثالث للأحزاب الشيوعية في العالم. وهاجم أيضاً «الوطنية الإسلامية الجزائرية» كما أدان المبادىء الوطنية والإقطاعية للبورجوازيين العرب.

---

(١) رفع المستشار للجزائر توصيته يوم ١٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٢١. واحتجت عليها مجلة (الأقدام) في عدد يوم ٢ وكذلك في عدد يوم ١٦ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٢١.

(٢) مجلة الأقدام ـ الافتتاحية ٨ نيسان ـ إبريل ـ ١٩٢١.

(٣) البرق الجزائري (Depeche Algérienne) عدد يوم ١٩ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٢١.

لم يلبث الأمير خالد أن استقال من مناصبه التي تم انتخابه لإشغالها وهي «المستشار العام» و «المنتخب المالي». وكانت استقالته المباغتة يوم ٢ أيار ـ مايو ـ ١٩٢١، بسبب ما أوضحه الأمير خالد ذاته في مقولته التالية: «**إنني لا أرى فائدة من وجودنا في هذه المجالس. إننا غارقون في وسط أكثرية ساحقة. وعلاوة على كوننا أقلية، فهناك عدد كبير منا من الأتباع ـ المرتبطين ـ وعلى هذا فستكون أصواتنا معدومة، وأعمالنا ملغاة**».

وزاد من تأثير هذه المباغتة أنها حدثت عشية افتتاح مؤتمر «النواب المنتخبين الماليين» والتي تميزت عند افتتاحها في يوم ١٧ حزيران ـ يونيو ـ بخطاب ألقاه «ابن رحال» والذي وصفه ليوتي بقوله: «بأنه ذو فائدة عظيمة» في حين وصفته صحافة الجروة بأنه: «**تظاهرة تعبر عن بعث الروح الإسلامية وهي تستعيد حقها في النهوض أمام السيادة الافرنسية**»[1].

ويظهر أن الأمير خالد أراد باستقالته، إثارة انتباه أعضاء البرلمان بشأن استعادة الحقوق الجزائرية. وقد كتب الأمير خالد في رسالة استقالته: «علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، توجيه أنظارنا نحو الوطن الأم ـ فرنسا ـ ونحوها وحدها فقط، على أمل رؤية هذا الوطن وهو يقرر مصيرنا بصورة حقيقية». هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اتخذ الأعضاء الماليون المنتخبون المسلمون ـ من العرب والبربر ـ قراراً بالاجماع يوم ٣١ أيار ـ مايو ـ ١٩٢١ يعارض مباشرة ذلك القرار الذي قدمه ممثل الإدارة الافرنسية إلى

(١) مجلة الأقدام ٢٣ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٢١.

«المجلس الاستعماري الجزائري». وطالب النواب ـ المنتخبون المسلمون بصورة أساسية إجراء تمثيل خاص بهم، وانتخاب حر لهم، وإقامة مجلس للنواب الجزائريين المسلمين وأن يكون لهم نسبة الخمسين في المجالس الجزائرية القائمة أو التي ستتم إقامتها في المستقبل.

وجدير بالذكر هنا، أن النزعة الإستقلالية البارزة للمسلمين، لم تكن إلا رد فعل لما ظهر لدى المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من نزعة استقلالية، استثارت المسلمين جميعهم، ودفعت رئيس النواب الماليين للقول: «إن التجمع الجزائري يسمح لنا بالتصويت على الأسس والأنظمة والتي لا يمكن الاعتراف بها أو قبولها إلا بواسطتنا ومن قبلنا».

وكان من الطبيعي، ومن المتوقع، أن تثير استقالة الأمير خالد جدلاً حاداً بين الأصدقاء والأعداء على السواء، كما كان من الطبيعي، ومن المتوقع أيضاً، أن يتعرض الأمير خالد ذاته لضغوط بمجرد إصابته بإحباط، أو ردة فعل فقط على ما أظهره المستوطنون من نزعة استقلالية. وكان في جملة ما تعرض له الأمير خالد تلك الحملة الصحفية التي شنتها ضده الصحف التابعة للدوائر الاستعمارية.

وبالمقابل فقد تصدى آخرون للدفاع عنه، ومما قيل بهذا الشأن: «يجب ألا تنجح تلك العقول السقيمة والنفوس الخبيثة في مسعاها لترجمة الرغبة في التحرر من هيمنة فرنسا واستغلالها لخنق أصوات المسلمين الجزائريين».

وكان مما عاناه الأمير خالد هو إظهار بعض أصدقائه ـ وفيهم من كان شديدالحماسة ـ رغبتهم الواضحة في التخلي عن الصراع، واعتزال ميدان الجهاد. كما كان في جملة ما عاناه أيضاً تعرض صحيفته «الأقدام» لمتاعب مالية؛ مما اضطره لاصدارها في صحيفة واحدة، بل حتى إيقافها عن الصدور من يوم ١٠ حزيران ـ يونيو ـ وحتى يوم ٢٢ تموز ـ يوليو ـ. وكان أن اجتمع مؤتمر النواب المنتخبين المسلمين للبلديات، وتقدموا إلى الأمير خالد برجاء العدول عن استقالته. ورشح نفسه بعد ذلك للانتخابات الفرعية في شهرتموز ـ يوليو ـ ١٩٢١، وعادت الإدارة الإفرنسية في الجزائر لبذل جهودها لإسقاطه غير أنها فشلت في مساعيها، ونجح الأمير خالد بأكثرية ألفي صوت، وانتصر على منافسه «محيى الدين زروق» الذي كان مرشح المخابرات الافرنسية.

أدى هذا النجاح، والذي لم يكن متوقعاً تماماً، إلى إعادة تنظيم صفوف حزب «الجزائر الفتاة» كما أعيد تنظيم إدارة صحيفة «الأقدام». فاختفى من إدارتها الحاج عمار وقايد حمود. وفي يوم ٢ أيلول ـ سبتمبر ـ أعلن الرجلان «تنازلهما عن عملهما لمصلحة الأمير خالد» الذي أسند إدارة الصحيفة إلى أحمد بلول، وهو أستاذ مجاز في العلوم الفيزيائية. كما أدى نجاح الأمير خالد إلى مصالحة بينه وبين «بنثامي» أو بن شامي. وعندما جرت الانتخابات الفرعية في تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٩٢١، أفاد «بنثامي» من دعم الأمير خالد له، ففاز في المدية بانتخاب «المستشار العام»، كما عمل الأمير خالد على دعم مرشح آخر في هذه الانتخابات «في المليانة» مما أدى إلى نجاح هذا المرشح.

عاد التفاؤل مهيمناً على مناخ حزب الجزائر الفتاة في نهاية شهر تموز ـ يوليو ـ ١٩٢١ وذلك لدى استقبال الحاكم العام الجديد للجزائر، والذي عمل فور وصوله على إعادة قانون سنة ١٩١٩ إلى مجلس الشيوخ. وعبرت مجلة «الأقدام» عن تفاؤلها هذا بقولها: «إننا على يقين من أن ـ الحاكم الجديد ـ سيسرع إلى تأمين حل مناسب لقضية إعادة حقوقنا، نظراً لعدالة قضيتنا»[1]؛ وهي القضية التي تشمل، فيما تشمله: التمثيل النيابي ـ البرلماني ـ والإلحاق السياسي والإداري بفرنسا، والتي باتت اليوم تحتل أكثر من أي وقت مضى ـ الأفضلية الأولى على كل ما عداها من الأمور.

ولم يحاول حزب الجزائر الفتاة ـ في كل ذلك ـ إخفاء مخاوفه من إقامة نظام (المحمية الجزائرية ـ أو الدومينيون الجزائري) نظراً لأن إقامة مثل هذا النظام ستضع الجزائريين المسلمين تحت رحمة الاستعماريين. وقد حاول الأمير خالد من جهته طرح ذلك، على أحد الوزراء، لدى مروره بالجزائر، غير أن السلطات الجزائرية حالت بينه وبين مقابلة هذا الوزير. فانتقم الأمير خالد لنفسه بأن طرح ما يريد قوله على وفد برلماني إفرنسي كان قد وصل إلى الجزائر في أيار ـ مايو ـ ١٩٢١، لمشاهدة المعرض الذي أقيم فيها.

وفي هذا اللقاء، عارض الأمير خالد منح حقوق الإستقلال للمستوطنين الافرنسيين وطالب بإلحاق الجزائر بالوطن الأم ـ فرنسا ـ سياسياً وإدارياً ـ مع الاستجابة لرغبات المسلمين في الاحتفاظ

---

(١) الأقدام ٢٣ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٢١.

بحالتهم الشخصية. وكان من رأيه أن تستمر فرنسا بممارسة دورها الوسيط أو الحكم بين المستوطنين ـ الكولون ـ وبين الجزائريين المسلمين. وكان يردد باستمرار: «اننا نريد أبداً البقاء تحت الوصاية الافرنسية ـ فرنسا ـ ذلك لأنها هي وحدها القادرة على توجيه مصالح جميع العناصر من سكان الجزائر بصورة متوازنة وعادلة»[1].

وتجدر الإشارة إلى ذلك السؤال الذي طرحته صحيفة جزائرية على الأمير خالد وهو: «ما هو الحال الذي ستكون عليه الجزائر في سنة ١٩٥٠؟ وهل ستكون فرنسية أو عربية؟ فأجاب الأمير خالد بقوله: سيكون هناك أجانب ـ أغراب ـ تحت قبضة الأوروبيين المستوطنين في الجزائر؟» وهو ما حدث فعلاً.

قام «أحمد بلول» بتقديم مقترحات الأمير خالد ـ سابقة الذكر ـ إلى لجنة مجلس الشيوخ الإفرنسي وذلك في يوم ٢٣ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٢٢، واستهلها بقراءة تقرير «قائد حمود» والذي تبناه نواب العرب والقبائل في مؤتمرهم يوم ٣١ ـ أيار ـ مايو ـ ١٩٢١. ثم اقترح الموافقة على منح حق الاقتراح ـ الانتخاب لهذا التمثيل للهيكل الانتخابي الذي تنبثق عنه مجالس المنتخبين ـ أو النواب الماليين» ـ وهذا يعني منح هذا الحق إلى مائة ألف ناخب تقريباً من المسلمين الجزائريين. وقام أفراد لجنة مجلس الشيوخ بتهنئة «أحمد بلول» على تواضعه وعلى ما تميزت به مقترحاته من الواقعية. كما أن النواب الإفرنسيين بصورة عامة لم يكونوا معادين أو ضد مثل هذا

---

(١) الأقدام ٢٧ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢٢.

التمثيل، غير انهم لم يكونوا في الوقت ذاته على استعداد للتضحية بمستوطني الجزائر، أو التعرض لمقاومتهم العنيدة بصفتهم ممثلي الاستعمار. وهكذا تم تشكيل جامعة إفرنسية لتمثيل المواطنين المسلمين الجزائريين في مجلس النواب ـ البرلمان ـ وأسندت رئاسة هذه الجامعة إلى الفرنسي «إداوار هيريوت»؛ غير أن هذه الجامعة ولدت ميتة، ولم تمارس أي نشاط. وأثناء ذلك، حاول الأمير خالد تنظيم «جمعية الأخوة الجزائرية» في الجزائر بهدف تأمين الوسائل الضرورية للعمل من اجل دعم المطالب السياسية. غير أن دور هذه الجمعية اقتصر على جمع الاشتراكات، وتأمين الدعم المالي، ولم تتحول إلى حزب سياسي حقيقي.

قام رئيس الجمهورية الافرنسية «ميلراند» بزيارة للمغرب العربي ـ الإسلامي (الذي كان يطلق عليه الاستعماريون اسم شمال أفريقية لفصله عن العالم العربي ـ الإسلامي. فأفاد حزب «الجزائر الفتاة» من هذه المناسبة لإثارة انتباه فرنسا، وتركيز الأنظار على قضية مطالب الجزائريين ـ المسلمين . . . وحصل الأمير خالد على موافقة الحاكم العام للجزائر من أجل مقابلة رئيس الجمهورية الإفرنسية ـ بالرغم من معارضة رئيس الشرطة في الجزائر ـ. وتم هذا اللقاء يوم ٢٠ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٢٢. في المكان الذي اختاره الحاكم العام للجزائر وهو «مسجد سيدي عبد الرحمن» في الجزائر العاصمة. وأراد الأمير خالد تفسير انتقال

رئيس الجمهورية «ميلراند»[1] إلى المسجد «بمثابة تعبير عن رغبة في الإعلان لسكان الجزائر، دونما تمييز بين معتقداتهم، ودونما تفريق بين عروقهم- أجناسهم - أنهم جميعاً أبناء لفرنسا، وأن لهم حقوقا متساوية في أوطانهم».

وطالب الأمير خالد باسم التضحيات التي قدمها الجرائريون المسلمون في الحرب، ومن أجل التطور البطيء والثابت للمصالح والأفكار، أن يتم تطوير الحريات التي قدمتها فرنسا بسخاء وذلك حتى يأخذ الجزائريون المسلمون مكانتهم في صف العائلة الإفرنسية الكبيرة. وكان مما قاله: «لقد أتينا للاشتراك في تمثيل نيابي- برلماني- في البرلمان الإفرنسي. ونحن نستحق هذا الشرف. وسيعتبر الوطن الأم دونما ريب، أن من واجبه إقرارنا ومنحنا هذه الحقوق تلقائياً.».

ولقد وصف نائب فرنسي كان يرافق رئيس الجمهورية، بأن الأمير خالد قدم مطالبه بفخر وتعال ولكن باحترام. ورد الرئيس الافرنسي الذي ما جاء إلى الجزائر إلا من أجل دعم الإفرنسيين المستوطنين وإدخال الطمأنينة إلى نفوسهم. فقال بوضوح وصراحة: «لا ريب عندي بأنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق

---

(١) ميلراند- اتيين الكسندر (MILLERAND, ETIENNE — ALEXANDRE) رجل سياسي إفرنسي، من مواليد باريس، (١٨٥٩-١٩٤٣) اشتراكي، عمل وزيراً للحربية (١٩١٤- ١٩١٥) ثم أصبح رئيساً للجمهورية (١٩٢٠- ١٩٢٤) ثم انسحب من ميدان العمل السياسي بسبب معارضة (كارتل اليساريين) ومقاومتهم له.

السياسية التي سبق منحها للمواطنين الجزائريين. . . وأعتقد أنه من الحذر انتظار النتائج التي سيسفر عنها قانون ١٩١٩».

الأمر الواضح هو أن هذه الإجابة السلبية لم تغلق الباب نهائياً أمام مطالب الأمير خالد، وعلّق الأمير خالد على ذلك بقوله: «إن رئيس الجمهورية الإفرنسية لا يستطيع قول ما هو أكثر من ذلك، وإلا فإنه سيخرج على سلطاته المحدودة والضعيفة والتي حددها له الدستور الإفرنسي». أما مرافقو الرئيس الإفرنسي- مساعدوه- فكان تعليقهم على لقاء خالد برئيس الجمهورية،كالتالي: «لقد كان لقاءاً مشهوراً ومتّسماً بالعظمة ولعله أمر مثير رؤية حفيد الأمير عبد القادر وهو يتحدث من موقع الند للند، مع رئيس الجمهورية الافرنسية».

هذا في حين أخذت دوائر المستوطنين الاستعماريين اعتبار خطاب خالد أمام رئيس الجمهورية بأنه لا يمثل «أكثر من صوت نشاز-منعزل» إلا أن خطاب قائد حمود أمام الرئيس الإفرنسي في بليدا، وكذلك خطاب محمد بن رحال في وهران، دحض مقولة أولئك الحاقدين اللذين اعتبروا أن موقف الأمير خالد هو موقف «لا يحتمل ، ولا يجوز التهاون بشأنه» وأخذوا في تناقل النبأ على أنه «حدث خطير» .

وقامت الدوائر الاستعمارية في الجزائر بنقل المعركة ضد الأمير خالد إلى الصحافة الافرنسية في فرنسا. فأخذت هذه- عن عمد وتصميم- في التعليق على خطاب الأمير خالد تحت عناوين مثيرة، مثل: «الخطاب المباغت» و«الموقف غير المتوقع» و«الخطاب الذي جاء في غير وقته، وفي غير محله» و«ضربة قوة حقيقية» أو «الانقلاب

الحقيقي» و«تظاهرة وطنية للجزائريين المسلمين على غرار التظاهرة التونسية». وذهبت بعض الصحف للتذكير «برحلة الأمير خالد ورفيقه انفر باشا إلى موسكو في أيلول- سبتمبر- ١٩٢٠». وقامت الحكومة الافرنسية بنشر كتيب خاص تحت عنوان «رحلة الرئيس إلى الجزائر» وتضمن في موضوع خطاب الأمير خالد، الفقرة التالية: «لم يكن من المتوقع أبداً، على ما يظهر، أن يلقي الأمير خالد مثل هذا الخطاب، لا سيما وأن عائلته تعيش مع عدونا- عمه عبد الملك».

وهكذا استطاعت الدوائر الاستعمارية في الجزائر- الكولون- تجنيد أكثر من مائتي صحيفة لتضخيم ما أطلقت عليه **«أسطورة الحدث الشهير ليوم ٢٠ نيسان- ابريل- ١٩٢٢»**. غير أن رجلاً واحداً لم يغير موقفه من الأمير خالد، وهذا الرجل هو الحاكم العام للجزائر، الذي قال في مقابلة صحافية: **«لقد رفع البعض أصواتهم بالصراخ عالياً... أليس من الواجب رؤية الأمور من زاوية مضادة، والنظر إلى مطالب الأمير خالد على أنها علامة إيجابية على التعلق بفرنسا، مما يثير الإعجاب بمؤهلاته ومواقفه»**[1].

لم يكن الإفرنسيون في الجزائر مستعدين على كل حال للتساهل تجاه هذه القضية التي طرحها الأمير خالد. وفي ٢٠ أيار- مايو- ١٩٢٢، أعلن النواب - المنتخبون- الماليون بأنهم لا يستطيعون الموافقة على التعديلات في تكوين المجالس الجزائرية. وهي التعديلات التي منحت المستوطنين الاوروبيين حق التمثيل في البرلمان

---

(١) صحيفة «برق تولوز» ٣٠ نيسان - إبريل - ١٩٢٢ (DÉPECHE DE TOULOUSE)

ـ مجلس النواب ـ الإفرنسي، مع زيادة عدد ممثليهم، مستشاريهم ـ.

وعارض رئيس مجلس النواب ـ المنتخبين ـ تسجيل هذا الطلب الذي تقدم به النواب المسلمون في إعلانهم. وعندئذ غادر النواب المسلمون قاعة الاجتماع احتجاجاً على موقف رئيس المجلس. وأخذ حزب «الجزائر الفتاة» بالمطالبة بتحقيق المساواة مع الأوروبيين في مجال التمثيل النيابي (أي ٦ ممثلين لمجلس النواب و٣ ممثلين لمجلس الشيوخ). وذهبت صحيفة إفرنسية ـ مذهب السخرية من ذلك ـ فقالت: «يمكن تأجيل منح الحقوق السياسية ـ للمسلمين الجزائريين ـ حتى وقت متأخر ـ وإلى سنة **٢٣٢٥** م. تقريباً».

انتقل الصراع إلى مجلس النواب الإفرنسي، حيث تقدم نائبان فرنسيان بمشروع قانون لتأجيل تطبيق نظام «المواطنين المسلمين». ويقترح مشروع القانون هذا منح حق التمثيل النيابي ـ البرلماني ـ لخمسة ملايين من المسلمين»، وذلك بمعدل نائب واحد لكل مقاطعة من مقاطعات الجزائر الثلاث، وممثل واحد عن الجزائر كلها لمجلس الشيوخ. ودافع أحد النائبين اللذين قدما هذا المشروع ـ وهو السيد موتيه ـ عن مشروعه أمام لجنة شؤون المسلمين بقوله: «يجب الاهتمام بالمسلمين الجزائريين، وتأهيلهم للحياة السياسية الافرنسية. . . ويجب إفساح المجال أمام المسلمين الجزائريين حتى يستديروا بوجوههم نحو فرنسا ومعاملتها كحكم ـ أو وسيط ـ عادل. . . ولقد أزفت الساعة لإظهار انفسنا بصفتنا متحرّرين جداً ـ ليبراليين ـ. . . ويجب عدم الانتظار حتى تقوم الحركة التي ترتسم على صفحة الجزائر بانتزاع هذا الاصلاح، وتحقيقه بالقوة. . . ولعله من

الأفضل إجراء هذا الإصلاح في الوقت المناسب»[1].

جاء رد النواب الجزائريين المسلمين على هذا المشروع في رسالة إجماعية تتلخص بأن مشروع القانون ليس أكثر من «هيمنة إفرنسية». في حين دافع أصحاب المشروع عن مشروعهم فوصفوه بأنه «فأل حسن». وعندئذٍ استخدم النواب الجزائريون الإفرنسيون حججاً أخرى تتلخص بأن: مطالب المنتخبين الجزائريين هي مطالب تتناقض مع مبادىء الحقوق الافرنسية، وأنها تعيق عملية الدمج؛ وهي بنتيجة ذلك ظاهرة تعبر عن الوطنية الإسلامية.

وهذا ما عبّر عنه نائب ـ وهران ـ الافرنسي بقوله: «يشعر الجزائريون شعوراً غامضاً ـ ضبابياً ـ عن تخمّر الوطنية الإسلامية في نفوسهم، وهم يتعاطفون بقلوبهم مع الأتراك. ويريدون التعبير عن تطلعاتهم هذه بمجموعة من التظاهرات، ويعتقدون أن باستطاعتهم الوصول إلى أهدافهم الجديدة عن طريق طرح قضية التمثيل النيابي ـ البرلماني».

ورافق ذلك الجدل، توجيه الاتهامات وإثارة الشكوك حول شخص الأمير خالد. وفي يوم ٥ تموز ـ يوليو ـ ١٩٢٢، وقف أحد النواب في مجلس النواب ليوجه اتهامه للأمير خالد بانه «محرّض الثورة» و«قاتل الجزائر»، في حين وقف نائب آخر ليثير قضية «علاقة الأمير خالد بعمّه الخائن لفرنسا ـ عبد الملك. وكان الإفرنسيون على

---

(١) جلسة مجلس النواب الإفرنسي يوم ٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٢٢.

حق- من وجهة نظرهم طبعاً- بتوجيه كل أحقادهم ضد الأمير خالد وحزبه «الجزائر الفتاة» الذي تبنى في هذه الفترة الحكمة التالية شعاراً لعمله: **«لا أحد يدافع عمّن لا تمثيل له في مجلس النواب- البرلمان»**.

٤ـ الصفحات الأخيرة في جهاد الأمير خالد (١٩٢٣ - ١٩٣٦)

بينما كان النواب الجزائريون في صراع مع مجلس النواب الافرنسي لإسقاط القانون الذي يمنح النواب المسلمين تمثيلاً في البرلمان الإفرنسي، كان الحاكم العام للجزائر يكتب رسالة إلى وزير الداخلية يؤكد فيها وجهة نظره: «وهي أن الإصلاحات التي تم إدخالها منذ سنة ١٩١٩ هي إصلاحات كافية حتى تلك الفترة».

وأثناء ذلك كانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تهاجم بعنف ما أسمته: «الحفنة الصغيرة من أنصاف المتعلمين الذين يتلقون أوامرهم وتعليماتهم من الأمير خالد». هذا في حين عملت هذه الإدارة على تكوين أربع دوائر انتخابية جديدة في أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٢٢ وذلك بطريقة تسمح بتعديل نتائج الانتخابات القادمة للمستشارين العامين بحيث يكون نصف عددهم من المسلمين، وقد تم اقتطاع هذه الدوائر الانتخابية بما يضمن عزلها عن نفوذ دوائر «الجزائر الفتاة».

وعندما جرت الانتخابات في العاصمة الجزائر، نجحت الإدارة الإفرنسية في إسقاط ثلاثة من مرشحي حزب «الجزائر الفتاة» وذلك على الرغم من فوز الأمير خالد في هذه الانتخابات. وكانت نتائج هذه الانتخابات تمثل انتصاراً لرئيس الشرطة الذي تمكن من إسقاط كل أصدقاء الأمير خالد وإخوانه. وشعر الأمير خالد بخيبة أمل مريرة لهذا الفشل غير المتوقع عبر عنها بقوله: **«إننا ضحايا قضية عادلة. وتشاركنا كتلة الجماهير كلها طريقتنا في معالجتنا للأمور. وإنهم قليلون أولئك الذين يمتلكون الشجاعة للتعبير عن آرائهم»**.

اتسع أفق الصراع فور ظهور نتائج الانتخابات بين الأمير خالد وأعدائه. فمنذ شهر أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩٢٢، أخذت الصحافة التابعة للدوائر الاستعمارية ـ الكولون ـ في فرنسا ذاتها بالترويج بالفكرة: «إن مطالب الأمير خالد لا تقف عند حدود التمثيل النيابي ـ البرلمان ـ وإنما تتجاوزها للمطالبة بتوسيع نطاق التعليم للأدب العربي. وأنه يحاول جمع الأموال لإقامة مدرسة كبرى، يتم فيها تعليم اللغة العربية بصورة حرة».

وفي ٢٠ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩٢٢، وقف نائب في مجلس النواب الافرنسي ليناقش قضية التعويضات التي تدفعها فرنسا لأحفاد الأمير عبد القادر بقوله: «يجب عدم مساعدة أولئك الذين لا يعملون على مساعدتنا»(١). واستنكر من جديد تلك الحملة من

---

(١) يذكر ان مجموع ما كانت تخصصه فرنسا لورثة الأمير عبد القادر هو (٦٠) ألف فرنك تقريباً ـ من موازنة الخارجية الإفرنسية، وكان نصيب الأمير خالد يمثل أكبر حصة فيها ـ حيث خصص له مبلغ (٧٥٠٠) فرنك في سنة ١٩٢٣ .

الاضطرابات التي يقودها الأمير خالد، والتي تتخمر فيها الثورة ضد فرنسا . واتهم الأمير خالد : «بأنه يثير الحرب الأهلية ويحرض على انفصال الجزائر عن فرنسا».

وأورد هذا النائب «مورينو» ما كان قد كتبه الأمير خالد في صحيفته محذراً الأوروبيين بقوله : «إنكم تدفعون بالجزائريين المسلمين إلى مهاوي اليأس، وتثيرون فيهم مشاعر الغضب، عندما تبرهنون بأنهم لن يحققوا شيئاً من المكاسب عن طريقكم، وعندئذ لا يجدون أمامهم سوى اللجوء إلى السلاح، وهم لا يخافون أن يخسروا شيئاً بعد كل ما فقدوه منذ وقت طويل بفضل أعمالكم، وهم عندها لن يقولوا لكم أبداً : «افسحوا لنا المجال بقربكم» وإنما سيقولون لكم : لماذا أتيتم، وماذا تفعلون هنا؟ عودوا إلى بلادكم» .

ثم تابع ـ النائب مورينو ـ هجومه على الأمير خالد، مشيراً إلى تلك النداءات التي كان يوجهها الأمير إلى مواطنيه المسلمين وإلى الكتلة الوطنية . وعاد من جديد إلى ما كان يتقاضاه الأمير خالد من تعويضات، طالباً إيقافها ومنعها عن «هذه الأفعى التي تنفث سمها في صدر من يقدم لها الغذاء» . ونهض نائب فرنسي آخر ـ عن الجزائر ـ (وكان قد أحيل من قبل إلى القضاء بتهمة التحريض على العصيان العسكري وإثارة حركة عصيان) فوجه حديثه إلى رئيس مجلس النواب :«مطالباً بإعادة النظر في اضبارة ـ ليوتي ـ وما تتضمنه من إدانة للأمير خالد وما قام به من تحريض ثوري في المغرب» . ثم حصل على موافقة مجلس النواب بتمديد «قانون أو نظام التعامل مع

المواطنين المسلمين» لمدة خمسة أعوام، بعد أن كان من المقرر تطبيقه لمدة سنتين فقط.

وتبع هذه الهدية التي قدمتها فرنسا إلى الأمير خالد مع قدوم عيد الميلاد ـ نويل ـ أن وقف بعض أصدقاء الأمير خالد، ووجهوا إليه التقريع واللوم باعتباره المسؤول عن الاقتراع الذي أدى إلى تمديد (نظام التعامل مع المواطنين المسلمين). ودافع الأمير عن نفسه، غير أن هذا الدفاع لم يخفف من العبء الثقيل الذي بات يرزح على صدره، وهو العبء الذي زاد من ثقله استمرار الصحافة في حملتها الشرسة ضده.

وكان من أبرز ظواهر الحملة الجديدة، تخصيص زوايا اعتباراً من بداية كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢٣. يتم فيها نشر مقولات زعماء المسلمين والشخصيات البارزة من أتباع فرنسا ـ والتي تتركز ضد: «المحرض خالد عدو فرنسا وعدو مواطنيه المسلمين». وظهر بوضوح أن هذه الحملة ليست إلا تمهيداً للانتخابات القادمة من أجل تجديد انتخاب المندوبين أو النواب الماليين.

أما صحافة الدوائر الاستعمارية ـ في فرنسا والجزائر ـ فقد ركزت هجومها في شهري شباط ـ وآذار (فبراير ومارس ١٩٢٣) على مقولة (اتهام الأمير خالد بالعمالة لموسكو). وكان مما قيل بهذا الشأن: «هذا الأمير الذي تموله فرنسا ليقود بالتعاون مع البولشفيك في موسكو حملة هدفها إشعال نار الثورة وذبح الافرنسيين». وكذلك: «هذا السيد العظيم المسلم الذي يسير وهو يضع يداً بيد مع الحزب الشيوعي في الجزائر، ويلتقط اليهود في البلد، ويجمع الناقمين من الموظفين

ويحشدهم جميعاً في حزب وطني جزائري، للعمل ضد فرنسا».

وقالت إحدى صحف الدوائر الاستعمارية: «لقد ذهب الأمير خالد إلى موسكو لتلقي التوجيهات والتعليمات، ثم عاد إلى عنابة ـ بونة ـ للدفاع عن حزبه ـ الجزائر الفتاة ـ ودحض حملة الافتراءات الموجهة إليه شخصياً. ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً. كما استطاع توجيه حملته لإثارة الاضطرابات ضد الافرنسيين. وقد عملت الإدارة الإفرنسية منذ زمن بعيد على إعاقته حتى لا يتحرك على هواه».

وأثناء ذلك أقام ابن النائب ـ مورينو ـ دعوى على الأمير خالد بتهمة «القدح والذم» ضده وذلك لأن ابن هذا النائب «قارن خدمة النقيب المتقاعد خالد في الجبهة بنزهة من نزهاته التي يتسكع فيها بالشوارع» وكان أن حكمت المحكمة على الأمير خالد بدفع غرامة ألف فرنك كتعويض وخمسة آلاف فرنك ـ عطل وضرر. . . وأثناء ذلك أيضاً، كان الأمير خالد هو المرشح عن الدائرة الانتخابية الأولى للجزائر العاصمة ـ منذ يوم ٢٣ آذار ـ مارس ـ ١٩٢٣، غير أنه امتنع عن دخول المنافسة الانتخابية.

وفي يوم ٦ نيسان ـ ابريل ـ أعلنت صحيفة «الأقدام» «بأن الأمير خالد يتنازل عن حقه في الانتخاب لمصلحة منافسه عبد النور تامزالي». وامتنع عن الظهور في المحافل العامة. وكان قد كتب يوم ١٦ آذار ـ مارس ـ ما يلي: «فليشهد الله بأنني لست من أولئك الباحثين عن شرف الوصاية، لقد اقتحمت مجال العمل السياسي، وخضت الصراع في مجالس النواب ـ المنتخبين ـ للدفاع بكل ما

وهبني الله من القوة، وبكل ما في قلبي من الحب لحماية مصالح إخواني المسلمين ورفع الضرر عنهم».

أثار انسحاب الأمير خالد من المعركة الانتخابية جواً من الشك، فمضى المواطنون بين مصدق ومكذب، غير أن الأمير خالد قطع الشك باليقين في رسالته التي وجهها إلى الصحافة يوم ١١ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٢٣ وجاء فيها: «لقد أتعبتني خدمتي العسكرية الطويلة، فأحلت على التقاعد بحالة عجز صحي كامل ـ مائة بالمائة ـ وأرغب في أخذ استراحة باتت ضرورية، أو حتمية، لصحتي المتدهورة. وأنسحب من مجال العمل السياسي، متنازلاً عن كل المناصب التي تم انتخابي لها ـ في النيابة المالية، والمستشارية العامة، والبلدية». فهل كانت استقالة الأمير خالد حقاً بسبب سوء حالته الصحية؟ للرد على هذا السؤال، يمكن العودة لما كان قد كتبه يوم ٢٦ ـ آذار ـ مارس ـ ذلك الخصم العنيد للأمير خالد ـ الجنرال ليوتي ـ وجاء فيه: «لقد أصابني ما يشبه الدوار خلال إقامتي في الجزائر، وأثناء أحاديثي مع أصدقائي القدامى من الجزائريين بشأن التطورات الطارئة... إنني لم أعرف من قبل مثل هذا الشعور العميق بالمرارة، والإحباط، والحقد. إنها سياسة إجرامية حقاً».

والجنرال ليوتي، لا يحاول معرفة أسباب هذه المشاعر ـ التي لم يعرفها من قبل على حد زعمه ـ وكل ما أمكن له معرفته هو تدهور الوضع في الجزائر إلى مرحلة خطيرة. وعلاج هذه الحالة من وجهة نظر الاستعماريين معروف ويتلخص بالقمع ولا شيء غير القمع.

ونظراً لما يتطلبه مثل هذا القمع من أضحيات، فلماذا لا يكون

الأمير خالد وحزبه- الجزائر الفتاة- ضحية جديدة في جملة ضحايا الاستعمار؟ وفي الواقع، فإن الإدارة الاستعمارية الإفرنسية في الجزائر حققت نجاحاً كبيراً في تنفيذ مخططاتها خلال هذه المرحلة. وأمكن لها في انتخابات ١٥ نيسان - ابريل - ١٩٢٣ إسقاط كل مرشحي حزب الجزائر الفتاة، وجاءت بعد ذلك لاستثمار هذا النجاح وترجمته رسمياً على أنه ارتداد المواطنين الجزائريين المسلمين عن سياسة الأمير خالد، واتجاههم لتأييد الشخصيات المعروفة بولائها - عمالتها - لفرنسا.

وقد جاء في تقرير الموقف السياسي والإداري عن مسلمي الجزائر - يوم الأول من أيار - مايو - ١٩٢٣ ما يلي: «تمت ترجمة انسحاب الأمير خالد من الانتخابات - في كل مكان - بأنه شارة تدل على الرغبة في التهدئة والاتفاق والمصالحة، على نحو ما يحدث في المعارك الانتخابية. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن عزوف الناخبين عن الانتخابات، وتجنب حدوث أي صدام، قد طبع هذه الانتخابات بطابع الإدانة، فلم يظهر إلا كل معتدل حذر أو من الموالين للسلطة وأتباعها».

لقد أدى انسحاب الأمير خالد من المعركة الإنتخابية إلى زوال ما يمكن أن يطلق عليه اسم «معركة انتخابية» فاقتصرت بيانات مرشحي القوى المتوازنة والمتعاكسة على تبادل التهاني، وحتى أصدقاء خالد لم يضمنوا بياناتهم شيئاً أكثر من عرض قضية التمثيل النيابي- البرلماني- وأكثر من قضية مدة الخدمة العسكرية، وامتداح واقعية القوانين الشرعية للناخبين الذين يعرفون من يفضلون من مرشحي النظام والمصالحة.

غير أن هناك على كل حال رغبة ـ تمثل احتجاجاً ـ رفعها المجلس البلدي لمدينة «سطيف» في أيار ـ مايو ـ ١٩٢٣ ونقلت إلى حكومة باريس. وهي توضح تماماً ما كانت عليه هذه الانتخابات. وقد جاء في هذا الاحتجاج ما يلي: «يطلب مستشارو البلدية الأوروبيون، ألا تكون الانتخابات القادمة للمسلمين خاضعة لأي نوع من أنواع الضغوط أو الإرهاب، وأن تترك لهم حرية انتخاب المرشحين الذين يرغبون في انتخابهم».

وقف الحاكم العام للجزائر أمام نواب المالية المنتخبين، واكتفى بالقول: «كان الفشل من نصيب أولئك المحرضين الذين يكثرون من شقشقة اللسان». ذلك لأنه كان يعتبر من وجهة نظره بأن مطالب حزب «الجـزائر الفتاة» لا تستجيب للتطلعات العميقة، غير أنها تمهد الطريق للاقتراحات النظرية التي كان يطرحها الأمير خالد ورفاقه. وهي اقتراحات في غير وقتها ـ هذا مع إزالة الشكوك المحيطة بها ـ ذلك لأن الحاكم العام لم يكن ليأخذ بهذه الشكوك القائلة بوجود مؤامرة وطنية مضادة لفرنسا.

حققت الإدارة الإفرنسية في الجزائر، المرحلة الأولى من مخططها، فقد أمكن لها إرغام الأمير خالد على الانسحاب من مجال العمل السياسي، وألحقت الهزيمة بحزبه في الانتخابات. وجاءت المرحلة الثانية لإبعاده عن الجزائر. ولم تكن هذه الإدارة في حاجة لاستصدار مرسوم بالإبعاد أو افتعال أزمة تزيد ـ أو تعيد للزعيم المهزوم قوته، وتمنحه مزيداً من الرصيد المعنوي. لا سيما وأن العمل الرسمي ضد الأمير خالد كان سيصطدم حتماً بعقبات كؤود وليس أقلها كون الأمير

خالد (ضابطاً سابقاً في الجيش الافرنسي) علاوة على كونه (نائباً منتخباً) حتى بعد استقالته.

وعلى هذا فقد كانت الضغوط غير المباشرة أفضل وسيلة تمتلكها الإدارة الافرنسية للوصول إلى أهدافها في محاربة الأمير خالد، لا سيما بعد أن حققت وسائل الضغط هذه نجاحاً كبيراً في المرحلة السابقة، ولم يعد من الغريب أن تظهر عملية إبعاد الأمير خالد- أو نفيه- على أنها مجرد رغبة شخصية. وقد عبر الأمير خالد عن رغبته هذه في رسالته التي حررها في «عين البيضاء» يوم ١١ نيسان- ابريل - وأعلن فيها استقالته، كما أعلن رغبته بالتوجه إلى سوريا.

غير أنه أرجأ الحسم في قرار الإبعاد الاختياري حتى نهاية شهر تموز- يوليو- ١٩٢٣، حيث أعلن «الشيخ عبد العزيز الثعالبي» أيضاً رغبته في مغادرة تونس والتوجه إلى الشرق بعد هزيمته[1]. وقد كتب الأمير خالد إلى أصدقائه رسالة في ٣٠ تموز- يوليو- ١٩٢٣ جاء فيها: **«لم يعد بمقدورنا إطلاقاً العيش في الجزائر حيث أصبحت الحياة فيها - بالنسبة لي - أمراً لا يطاق ولا يحتمل، ولم يعد أمامي إلا الانسحاب إلى بلد يتوافر فيه قدر أكبر من الإنسانية»**.

---

(١) يظهر أن سياسة الإبعاد عن البلاد والتي كانت تستعمرها فرنسا . قد تشابهت في طرائقها وأساليبها فقد أدعى الشيخ الثعالبي- أنه يغادر البلاد لأسباب صحية. وأثارت قضية إبعاده تعليقات متناقضة غير أن الأمر الثابت هو أن الشيخ الثعالبي قد تعرض لضغوط وظروف مشابهة لتلك التي عاناها الأمير خالد، ومنها نجاح السلطات الإفرنسية الاستعمارية في تفتيت حزبه، وإثارة الخلافات مع أقرب أنصاره، وعلى كل حال، فقد تكشفت كل هذه الأساليب بعودة الشيخ الثعالبي من منفاه إلى تونس في شهر تموز - يوليو- سنة ١٩٣٧. واستقباله فيها استقبال الأبطال المنتصرين.

كانت سياسة «السوط والجزرة ـ أو الترغيب والترهيب» هي إحدى السياسات المعروفة للاستعمار، وقد طبقت فرنسا هذه السياسة على «الأمير عبد القادر ـ وورثته». وقد تحدث الشيخ ابن باديس الذي كان يعتبر الأمير خالد زعيمًا عظيمًا، بأن موضوع مغادرة الأمير خالد للجزائر قد طرح على المناقشة. وأن فرنسا قد أخذت على عاتقها وفاء ديونه التي بلغت (٨٥) ألف فرنك. كما التزمت بدفع نفقات سفره، وأبقت له تعويضاته السنوية[١]

وصل الأمير خالد إلى مصر، وشرع على الفور بالعمل لتسوية قضية (الخلافة الإسلامية) ووجه نداءاً طالب فيه بعقد مؤتمر إسلامي في كابول. باعتبار أن أفغانستان هي البلد الإسلامي الوحيد الذي لم يخضع للاستعمار. ومن المعروف أن «كمال أتاتورك» قد أزال منصب الخلافة الإسلامية في ٣ آذار ـ مارس ـ ١٩٢٤، مما أثار نقمة عارمة في كل انحاء الوطن الإسلامي، وبصورة خاصة في المشرق الإسلامي. وفي الأول من نيسان ـ ابريل ـ ١٩٢٤ نشرت صحيفة الأهرام (القاهرية) نداءاً وجهه الأمير سعيد حفيد الأمير عبد القادر، طالب فيه عقد مؤتمر إسلامي عالمي، وكان الأمير سعيد هو رئيس الرابطة الإسلامية لبلاد المشرق الإسلامي. فكان من الطبيعي، ومن المتوقع، أن ينضم الأمير خالد إلى الأمير سعيد، ليعملا معاً لدعم قضية العالم الإسلامي.

حدثت بعد ذلك تطورات على الساحة الإفرنسية دفعت بالأمير خالد للتفكير في استئناف نشاطه السياسي. فقد جاءت نتائج

---

(١) جريدة الشهاب ـ شباط ـ فبراير ـ ١٩٣٦.

انتخابات أيار- مايو - ١٩٢٤، لتحمل تحالف اليسار (**الكارتل** اليساري) إلى سدة الحكم، فاستقال رئيس الجمهورية «**ميلراند**» وتولى «هيريوت»[1] تشكيل الحكومة. وهو الرجل الذي **كان** معروفاً بتعاطفه الشديد مع حزب «الجزائر الفتاة». واشتهر بتشجيعه لهم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكان من مقولاته المشهورة، «لنشجع أولئك الفتيان المغمورين في الجزائر، والذين أخذ الوطن الإفرنسي في استقبالهم واحتضانهم، كأبنائه الآخرين، منذ أن سقط إخوانهم قتلى إلى جانب أبنائنا- في ميادين القتال».

وعندما أعلن «هيريوت» بيانه الوزاري، ضمنه تأكيده: «بأننا سنأخذ بعين الاعتبار مصالح مستعمراتنا. وذلك عن طريق تعميم ثمار حضارتنا على أبناء المستعمرات والذين لا تعتبرهم فرنسا موضوعاً من موضوعاتها وإنما أبناء لها». ومع استلام الرئيس «هيريوت» لمسؤولياته، ترأس «الجامعة الافرنسية» لتمثيل المواطنين المسلمين الجزائريين في المجلس النيابي الافرنسي. وأدى ذلك إلى بعث التفاؤل في نفس الأمير خالد الذي أرسل في ذات اليوم الذي تشكلت فيه الوزارة الافرنسية الجديدة- وهو يوم ١٤ حزيران- يونيو- برقية عاطفية ومثيرة جاء فيها:

«**إننا نرى في تسلمكم السلطة، بشائر عصر سعيد، ومقدمة**

---

(١) هيريوت - ادوار (HERRIOT EDOUARD) كاتب إفرنسي ورجل سياسي، من مواليد تروي، TROYES سنة ١٨٧٢ وهو أحد رؤساء الحزب الراديكالي - الاشتراكي. شغل منصب رئيس مجلس الوزراء في مرات عديدة، كما عمل رئيساً لمجلس النواب (١٩٣٦ - ١٩٤٠) ثم رئيساً للجمعية الوطنية سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥١.

عهد جديد، يتم فيه إدخال المواطنين الجزائريين المسلمين في طريق التحرر، وإزالة القوانين والتدابير الاستثنائية وإجراء تمثيل في المجلس النيابي الافرنسي ـ البرلمان ـ وإصدار عفو سياسي عام، وتأمين حرية التعليم، وتحقيق المساواة في الأعباء العسكرية. وأملنا كبير بنفسكم الحرة الليبرالية» التوقيع ـ الأمير خالد ـ في المنفى ـ.

لقد كان تذييل البرقية الموجهة للرئيس الافرنسي بصفة «المنفى» هو تأكيد ثابت بأن مغادرة الأمير خالد لوطنه الجزائر، لم تكن مغادرة طوعية، وهو ما أكده الأمير خالد أيضاً بعد ذلك في تصريحاته أثناء جولة له في فرنسا بقوله: «أنه أبعد عن وطنه لأنه دافع عن المصالح الحيوية لمواطنيه المسلمين الجزائريين». وأخذ في الاستعداد أو للسفر إلى فرنسا، غير أنه كان لا بد له قبل سفره من الاشتراك في استقبال الزعيم المصري الكبير سعد زغلول باشا في الاسكندرية، وذلك لدى عودته من منفاه للمرة الثانية ظافراً باعتراف حكومة العمال البريطانية بزعامته للحركة الوطنية المصرية.

ولقد كان لتواقت الأحداث في عودة الزعيم المصري من منفاه وفوز تحالف اليسار الافرنسي دورهما الثابت في حفز الأمير خالد لمتابعة الجهاد والتوجه إلى فرنسا حيث وصل إليها في بداية شهر تموز ـ يوليو ـ وفي نفسه أمل كبير بأن يتمكن من الدفاع عن قضية إخوانه المسلمين في الجزائر.

استقبل الحزب الشيوعي الأمير خالد بمجرد وصوله إلى باريس، في محاولة منه لاحتضانه والمتاجرة باسمه. ونشرت صحيفة «اومانيتيه»[1]

---

(١) اومانيتيه (L'HUMANITE) ٣ تموز ـ يوليو ـ ١٩٢٤.

صورته مع صورة عن رسالة «المنفي الأمير خالد» إلى الرئيس هيريوت. وأعد الحزب الشيوعي في برنامجه تكليف الأمير خالد بالقاء محاضرتين حدد موعدهما في يومي ١٢و١٩ تموز- يوليو- حضرهما حشد كبير من أبناء المغرب العربي - الإسلامي بالإضافة إلى عدد من أبناء المستعمرات الأخرى ممن يعملون أو يقيمون في العاصمة الافرنسية. وقدم عريف الحفل الأمير خالد إلى جمهور الحضور بالعبارة التالية: «القائد الذي أرهب الاستعمار وأدانه بأكثر مما فعله أحد سواه».

وقد استقبل أبناء المغرب المسلمين الأمير خالد بنداء: «عاشت أفريقيا الشمالية حرة مستقلة» غير أن الصحافة الشيوعية تجنبت الإشارة من قريب أو بعيد إلى نداء أبناء المغرب المسلمين الذين كانوا يرددون الهتاف دونما توقف.

وفي المحاضرة التي ألقاها الأمير خالد يوم ١٢ تموز- يوليو- نهض النائب الشيوعي الافرنسي - أندريه برثون - والذي تولى من قبل الدفاع عن الشيخ الثعالبي - فوعد الحضور: «بأن تعمل الشيوعية الدولية على تحرير مسلمي الجزائر» ثم ختم مقولته بنداء وجهه الأمير علي بن الأمير عبد القادر (والذي كان عضو الهيئة المركزية للحزب الشيوعي) إلى حضور المحاضرة.

وظهر واضحاً أن الأمير خالد لم يخضع لهيمنة الحزب الشيوعي، على الرغم من كل المحاولات، وهذا ما أشار اليه تقرير الهيئة المركزية- فرع أفريقيا الافرنسية- غير أنه أيد الاتحاد بين أبناء المستعمرات ودافع بصورة موضوعية عن قضية« التبعية لحزب

سياسي» مشيراً بذلك إلى ما كانت قد نشرته صحيفة «الأقدام»[1] حيث رد الأمير خالد على صحيفة «العمل الافرنسي» بالجملة التالية: «**من المحال علينا التبعية لحزب أوروبي - لم نشكله نحن نظراً لما عليه حالنا البائسة ونحن خاضعون للقوانين الاستثنائية**».

واكتفى الأمير خالد بتوجيه الشكر إلى ممثلي الأحزاب الاشتراكية والشيوعية «الذين يدافعون عن المسلمين». وأشار بصفته ممثلاً وحيداً لفكر المسلمين الجزائريين الى التكتل الاتحادي «تريدينيون» والذي كان يوجهه صديقه - فيكتور سبيلمان - الذي وصفه أمير البيان شكيب أرسلان «بأنه الملاك الحارس للشعب الجزائري»[2].

غير أن ذلك لم يمنع الحزب الشيوعي من استثمار هذا التجمع لتشكيل حزب «**نجمة شمال أفريقيا**» وهو الحزب الذي تبنى هدف «المطالبة باستقلال أقطار الشمال الأفريقي الثلاثة- تونس والجزائر والمغرب- استقلالاً كاملاً، وسحب جيوش الاحتلال الإفرنسية من هذه الأقطار». وأصدر هذا الحزب صحيفة ناطقة باسمه، اختار لها اسم المجلة الأسبوعية التي كان يصدرها ويحررها الأمير خالد وهي «مجلة الأقدام» وأضيف لها اسم الأمير خالد بصفة «مدير شرف».

تميزت محاضرات الأمير خالد بالموضوعية، وبوفرة المعلومات قدر تميزها بقوة العاطفة والحماسة، وقد نشرت هذه المحاضرات تحت

---

(١) الأقدام ٣٠ آذار مارس- ١٩٢٣

(٢) الأمة العربية (LA NATION - ARABE) كانون الثاني (يناير) نيسان (ابريل) ١٩٣٧.

عنوان «موقف المسلمين في الجزائر - محاضرات ألقيت في باريس بحضور أكثر من (١٢) ألف مستمع» وذكر أن عدد العمال الجزائريين في مقاطعة السين أكثر من (١٥,٤٥٠) عاملاً[1]. وركز الأمير خالد في محاضراته على ما تضمنته رسالته إلى الرئيس الإفرنسي من مطالب، وأبرزها:

١ـ التمثيل النيابي البرلماني- للمسلمين بما يتعادل مع تمثيل الأوروبيين المستوطنين في الجزائر (أي ٦ منتخبين لمجلس النواب و٣ منتخبين لمجلس الشيوخ مع تجاوز التفاوت الكبير في العدد، حيث كان عدد المسلمين في الجزائر يتجاوز الخمسة ملايين)

٢ـ إزالة النظام المفروض على المواطنين المسلمين- أنديجين.

٣ـ المساواة في أداء الخدمة العسكرية بين الجزائريين والافرنسيين.

٤ـ إفساح المجال أمام الجزائريين للترفيع في المناصب المدنية والرتب العسكرية حتى أرفع المناصب والرتب.

٥ـ ضمان حرية الصحافة وحرية التعليم.

٦ـ ترك حرية التعليم الديني وفصله عن تدخل الكنيسة والدولة.

٧ـ تطبيق القوانين الاجتماعية - الضمانات - الممنوحة للافرنسيين على المواطنين الجزائريين.

---

(١) تقرير مدير شرطة باريس ١١ تشرين الأول- اكتوبر- ١٩٢٣. أما «التقرير عن موقف المسلمين في الجزائر» فقد نشرته مؤسسة الاتحاد (تريدينيون)- الجزائر- ١٩٢٤.

٨ـ منح العمال الجزائريين حرية العمل في فرنسا بصورة تامة.

لقد اصطدمت هذه المتطلبات بمقاومات مختلفة، ففي مجال عمل الجزائريين في فرنسا، صرح رئيس اتحاد عمداء الجزائر ـ الافرنسي آبو ـ «بضرورة تقييد خروج اليد العاملة الجزائرية من الجزائر. وقال: بأن هذه اليد العاملة ضعيفة غير أنها مفيدة في كل الأحوال للعمل في الجزائر وفي الجزائر وحدها»[1]. وكذلك فعلت كافة الصحف التابعة للدوائر الاستعمارية. أما صحيفة الشيوعيين ـ اومانيتيه ـ فقد عالجت الموضوع بأسلوب ساخر، وذكرت: «أنها مع إقرارها لهذه الحقوق الأساسية إلا أن البورجوازيين يهدفون من خلالها غزو الديموقراطية بأجمل الوسائل وأمضى الأسلحة»

على كل حال، وبالرغم من خلو محاضرات الأمير خالد من المطالب الجديدة، فإن ما طرحه أصبح فيما بعد هو الأساس الذي تبناه الوطنيون الجزائريون في برامجهم الحزبية. وبصورة خاصة ما أعلنه الأمير خالد ـ بلسانه ـ للمرة الأولى، وعلى رؤوس الأشهاد، عن وضع الجزائر قبل الاستعمار الإفرنسي من تطور علمي ورفاه اقتصادي (حيث كانت أموال الأوقاف ـ الحبوس ـ وحدها تتجاوز مئات ملايين الفرنكات الافرنسية، وأن قسمًا من هذه الأموال كان مخصصاً لتعليم أكثر من ٣٠٠ ألف طفل في مدارس تعليم القرآن الكريم). وقارن ذلك بما أصبح عليه حال الجزائر من فقر وبؤس متعاظمين نتيجة النهب الاستعماري.

---

(١) صحيفة الكومونات (JOURNAL DES COMMUNES) ١ ـ كانون الاول ـ ديسمبر ـ ١٩٢٣.

تصدى الليبراليون واليساريون للعمل على مستوى المخطط السياسي الإفرنسي، فأدانوا تفاهم الأمير خالد مع الشيوعيين واعتبروا ذلك ـ ذنباً لا يمكن الصفح عنه ـ. وعمل مدير «مجلة المواطنين الجزائريين ـ بورداري»[1] على اتخاذ قرار بقطع علاقاته مع الأمير خالد «الذي فضل ـ بزعم مدير المجلة ـ الاستسلام للإرهابيين المغامرين الشيوعيين».

. أما الرئيس الإفرنسي الاشتراكي ـ هيريوت ـ فقد صرح فيما بعد ـ وبمناسبة الحديث عن تونس:

«بأنه يعارض هذا التحالف الوحشي الغريب بين الشيوعية والوطنية» وكان هذا الرأي هو المهيمن بصورة عامة على وسط اليسار الافرنسي. أما اليمين الإفرنسي فقد عاد لتبني اتهامات فرنسيي الجزائر للأمير خالد «المجند في خدمة البولشفيك». بالإضافة إلى افتراءات كثيرة ـ منها إقدام الأمير على تنظيم العمال المسلمين في فرنسا. . .

انعكست هذه الحملة الجائرة التي اشترك فيها اليمين واليسار بصورة قوية على الصفحة النفسية للأمير خالد، وأشعرته باليأس. فطلب من جديد إلى صحيفة ـ او مانيتيه ـ نشر رسالة له تضمنت ما يلي: **«ما أن يرفع مواطن مسلم صوته عالياً في الجزائر للاحتجاج ضدها ينزل به من الظلم حتى يتهمونه بأنه محرض على التخريب وأنه عامل ضد فرنسا. . . وليست محاولات تغطية احتجاجاتي ضد**

---

(١) مجلة المواطنين الجزائريين : (LA REVUE INDIGÈNE- DIRECTEUR- BOURDARIE)

نوعية الوصاية المفروضة على المواطنين المسلمين في الجزائر إلا كمن يحاول اعتراض ضياء الشمس بالمظلة».

كانت هذه الرسالة البليغة والاحتجاجية آخر محاولة علنية بذلها الأمير خالد لطرح قضية وطنه. وعرف من ردود الفعل الافرنسية أن إقامته في باريس لم تعد موضع رضى السلطات فيها. كما شعر بأن جهده مع «كارتل اليسار» قد وصل إلى منتهاه. فغادر فرنسا، ووصل إلى الاسكندرية ـ في مصر ـ مع بداية فصل الخريف لسنة ١٩٢٤، ولم يتمكن من تحقيق رغبته في التوجه إلى دمشق، نظراً لمنع السلطات الافرنسية له من اقتحام مناطق نفوذها.

وفي الاسكندرية حاول الأمير خالد الهرب من رقابة القنصل الافرنسي، واستخدم جواز سفر وأوراق ثبوتية زائفة لمغادرة مصر. غير أن أمره اكتشف فأحيل إلى محكمة قنصلية في الاسكندرية، واعتقل، وأصدرت المحكمة حكمها عليها في شهر آب ـ أغسطس ـ سنة ١٩٢٥ بالسجن لمدة خمسة أشهر. . .

ضاع بعد ذلك كل أثر للأمير خالد، وترددت شائعات كثيرة عن اشتراكه في ثورة الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي. كما ترددت شائعات مماثلة عن اشتراكه في الثورة السورية الكبرى (سنة ١٩٢٥) غير أنه ما من وثائق رسمية تؤكد ذلك أو تنفيه.

أفاقت دمشق على خبر مباغت صباح يوم ١٠ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٣٦ معلناً وفاة المجاهد الأمير خالد بن الهاشمي الجزائري. وأقيمت عليه الصلاة في مسجد بني أمية الكبير. وانتقل إلى جوار

ربه عن عمر يناهز الستين عاماً. وانتقل الخبر بسرعة في أقطار العالم الإسلامي. فصدرت الصحافة الجزائرية- الإسلامية- وهي «تعلن الحداد العام في الجزائر. لقد مات الأمير خالد».[1] وكتبت صحيفة الدفاع: «تبكي جزائر المسلمين اليوم في الأمير خالد فارساً ومجاهداً مضى، غير أن اسمه الخالد سيبقى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحركة الجزائر الفتاة التي أسسها ودعمها بكل ما في نفسه من العزم والقوة، وغذاها بكل حماسته وإيمانه»

لم يشمل الحزن إخوانه من حزب الجزائر الفتاة فقط. فقد شعر الجميع بالخسارة الفادحة لفقده، فمضى العلماء لتأبينه، واشترك الشيوعيون في مأتمه.

لقد مضى الإنسان المؤمن والمجاهد الصادق للقاء وجه ربه، غير أن تضحياته وجهوده ومعاناته لم تلبث أن أينعت ثماراً عمت بفائدتها كل الوطن الجزائري[2].

---

(١) الدفاع ٢٤ كانون الثاني- يناير- ١٩٣٦.

(٢) المرجع الرئيسي للبحث: السياسات الاستعمارية في المغرب (شارل روبرت أغرون) ص: ٢٤٩ - ٢٨٤ (إفرنسي) وكذلك مجلة تاريخ وحضارة المغرب - كلية الآداب الجزائر - يناير - ١٩٦٨ العدد ٤ ص ١٩ - ٣٩.

سيدنا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، أشرف البشر، فمن ذا الذي يستطيع الانتقاص من قدرنا».

«أضرم أجدادنا حرباً حامية الوطيس لمدة خمسة عشر عاماً، وأزيد، لم يكن النصر حليفهم. غير أن تقدير بطولتهم وشجاعتهم هو حق ثابت لا ينبغي أن ينكره المنتصرون علينا. كما لا ينبغي لي، أنا حفيد الأمير عبد القادر ، أن أسكت عنه مثلما فعل كثير من النواب المنتخبين».

الأمير خالد الهاشمي الجزائري

الفصل الثالث

١ـ الأمير خالد في موقعه التاريخي

٢ـ من الجد عبد القادر إلى الحفيد خالد

١ـ الأمير خالد في موقعه التاريخي

قد يقف الباحث أو المؤرخ حائراً أمام هذا الركام المتناقض من المقولات، وهو يحاول تقويم الموقف الصحيح للأمير خالد. وقد تتزايد حيرته إذا ما حاول إجراء مثل هذا التقويم بعيداً عن إطاري الأحداث الزماني والمكاني، بمعنى إسقاط الموقف العام ـ الدولي والمحلي ـ لتلك الحقبة التاريخية وإهمال الموقف الخاص لما كان عليه موقف مراكز القوى الاستعمارية والإسلامية في الجزائر خلال مرحلة تصدي الأمير خالد لتوجيه مسيرة الأحداث. وهنا قد يكون من المناسب قبل كل شيء الأخذ ببعض المعطيات التي أصبحت بمثابة المسلمات الوصفية نظراً لالتقاء كثير من وجهات النظر المتباينة عندها، وأبرزها:

١ ـ لقد ظهر الأمير خالد ـ في المرحلة الوسيطة بين تطور الهجوم الاستعماري الشامل، وبين البدايات المبكرة للهجوم المضاد للاستعمار عامة. يؤكد ذلك التوسع الاستعماري الذي أعقب الحرب العالمية الأولى (باسم الانتداب أو الحماية أو

الوصاية) وما قابله من انتفاضات في العالم الإسلامي (ثورات تونس ومقاومات ليبيا والحركات الوطنية في مصر وثورة المهدي في السودان والثورة السورية الكبرى ١٩٢٥).

٢ ـ وظهر الأمير خالد بعد قرن من استعمار فرنسا للجزائر تقريباً حيث اجتاحت جحافل الغزو الاستعماري الجزائر في سنة ١٨٣٠ م على ما هو معروف، وبدأ الأمير خالد نشاطه للعمل في الفترة ١٩١٥ـ ١٩٢٥ . وخلال هذه الفترة نجحت قوى الاستعمار في إزالة الكثير من قواعد الصمود والمجابهة ـ إذا صحّ التعبير ـ فقد أمكن لفرنسا ومؤسساتها خلال هذه الفترة القضاء على القيادات القبلية والزعامات الدينية وتركت الساحة الجزائرية في حالة من الفراغ أخذت هي بإملاء فراغها بأجهزة وتنظيمات تابعة لها. مع استثمار كافة التناقضات الممكنة لإفراغ هذه التنظيمات من أهدافها.

٣ ـ وعاش الأمير خالد بعد ذلك متنقلاً بين دمشق ـ وطنه بالولادة ـ والجزائر وطن آبائه وأجداده، وفرنسا ـ الوطن الأم ـ كما كان يطلق عليها، فكان لا بدّ له من معالجة آلام وآمال مواطنيه من منظار شامل، ولقد عرف بحكم مواطنته أبعاد القضية التي يعيشها. والأخذ بقضية الجزائر على أنها قضية خاصة وعامة، تعود خصوصيتها إلى طبيعة ما يعانيه مسلمو الجزائر، وتعود عموميتها إلى ارتباطها بالهجوم الاستعماري الصليبي الشامل. ولقد عاصر الأمير خالد أحداثاً مثيرة، لم يكن أقلها إزالة الخلافة الإسلامية، ولم يكن أقلها تمزيق العالم الإسلامي واقتسامه بين الدولتين

الاستعماريتين الكبيرتين بريطانيا وفرنسا. ولم يكن أقلها أيضاً ظهور حركات اشتراكية تبعها انفجار الثورة الشيوعية في المانيا وروسيا. وكان لذلك كله دوره في التحرك السياسي وفي المعاناة الصعبة لظروف الصراع.

٤ ـ والأمير خالد قبل ذلك وبعده سليل أسرة منسوبة إلى الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، وهو أصيل المحتد كريم المنبت. فكان لا بد لذلك من أن يطبعه بطابعه وأن يسمه بميسمه، فهو أحق الناس بالدفاع عن الإسلام والمسلمين، لا سيما وهو يعيش كل ظروف القهر والمعاناة الناجمة عن ظروف الحملة الصليبية الجديدة. وهو إلى ذلك، لا يرى في غير الإسلام وسيلة لدعم الصمود، ولإحياء الأمل في النفوس. فكان من نتيجة ذلك أن ربط الأمير خالد بين ماضي المسلمين وحاضرهم وما يجب أن يكون عليه مستقبلهم. ووضع بذلك أساس قاعدة العمل.

٥ ـ وكان المسلمون في الجزائر يجدون في العالم الإسلامي متنفساً كلما أثقل صدرهم كاهل الاستعمار، فكان الزعماء يفرون بدينهم إلى تونس وإلى المغرب أحياناً، وإلى مصر في أحيان أخرى، وإلى بلاد الشام خاصة في كل الظروف، غير أن جحافل الغزو الاستعماري سبقتهم ـ أو لحقت بهم ـ لاحتلال هذه البلاد. فبات المخرج عسيراً، وضاقت دنيا المسلمين بما رحبت. ولم يبق أمام المحكومين إلا الاحتكام إلى حاكميهم وصدقت المقولة (فيك الخصام وأنت الخصم والحكم). ولكن، وحتى في ظروف (ليل الاستعمار الحالك السواد) لم يفقد الأمير خالد كل الأمل في

إمكان صيانة قواعد الصمود، والابقاء على ما بقي منها، فمهّد بذلك الطريق، وأضاء شعلة النور وسط الظلام، لتهتدي بهداها، ولتستضيء بنورها الأجيال المقبلة.

وبعد، قد يكون من السهل على الباحث أو المؤرّخ أن يقف اليوم، ليصدر إدانته على ما قام به الأمير عبد القادر الجزائري، وأن يتهم قادة ثورة ١٨٧١ـ المقراني والحداد بالقصور أو التقصير، وأن يعود إلى مقاومة الحاج باي أحمد في قسنطينة، وأن يصف بومزراق وبو معزه ولالا فاطمة والإخوان الرحمانيين وحتى الأمير خالد، بأنهم ضلّوا السبيل وأخطأوا التقدير. غير أن مثل هذه الأحكام تفتقر إلى النزاهة قدر افتقارها للموضوعية. لقد كان كل واحد منهم صورة صحيحة للفترة التي عاشها، ومن المحال إدانة مرحلة تاريخية بدون الأخذ بجميع العوامل المحيطة بتلك المرحلة وما سبقها ثم ما رافقها وما تبعها أيضاً. وفي إطار اتصال هذا النسيج التاريخي يمكن تقويم أهمية عمل تلك النجوم التي أضاءت السبيل وهي تضحي بوجودها وبكل ما تملك للدفاع عن قيمها ومثلها العليا وفضائلها الخالدة.

عند هذه النقطة، يمكن العودة لاستقراء سيرة الأمير خالد وأعماله، لا من أجل الدفاع عنه، فقد دافع عن نفسه طوال حياته بإباء الرجال، وشمم الأبطال، وإيمان المجاهدين الذين يحتسبون جهادهم في سبيل الله ورسالته الإسلامية. وإنما من أجل إجراء تقويم وجيز لتلك الأعمال، واستخلاص أبرز دروسها.

عندما بدأ الأمير خالد نشاطه السياسي لخوض انتخابات البلدية

سنة ١٩١٩، ترافق ذلك مع الصراع بشأن قانون ٤ شباط ـ فبراير ـ ١٩١٩[1] وأدى ذلك إلى تطور الحركة الوطنية الجزائرية، وتكوين شخصية الشعب الجزائري الإسلامية، وتركز الصراع حول سياسة الإدماج أو ضدها، من خلال التجنّس بالجنسية الإفرنسية أو رفضها. وقد أراد بعض الشبان الجزائريين ـ المتفرنسين ـ الإفادة من القانون المذكور على حد زعمهم لزيادة عدد الناخبين والمنتخبين. وهنا اتخذ الأمير موقفه التاريخي الذي عبر عنه بقوله: **«لا يقبل المسلم الجزائري بديلاً عن جنسيته بجنسية أخرى إلا في نطاق شخصيته الخاصة، لسبب جوهري واحد، هو المحافظة على دينه وشريعته الإسلامية».**

وفي معركة الانتخابات ـ سابقة الذكر ـ ظهرت ثلاث قوائم، عبّرت عن الاتجاهين المتصارعين على الدمج والتجنّس، وضده، فكانت القائمة الأولى برئاسة شيخ عظيم التقوى والورع هو الشيخ الحاج موسى الذي كان مستشار بلدية الجزائر منذ سنة ١٨٨٤، ولم تضم هذه القائمة أي جزائري متجنّس بالجنسية الإفرنسية، وكانت الشخصية البارزة المرموق إليها من بين كل المرشحين،

---

(١) كان قانون ٤ شباط ـ فبراير ـ ١٩١٩ يخوّل بعض المسلمين من الملاك والتجار وحاملي الأوسمة من أعضاء الغرف التجارية والزراعية الذين يزيد عمرهم على ٢٥ سنة، حق الاقتراع في الانتخابات، فتزايد عددهم من (٥) آلاف ناخب إلى (٤٣١) ألف ناخب، وكانوا جميعهم من غير الخاضعين لقانون الرعوية INDEGINAT الخاص بغيرهم، ومن جملة الميزات الممنوحة لهم التجنّس بالجنسية الإفرنسية، والارتقاء إلى المواطنة الإفرنسية بعد التصريح والاعلان بنبذ الشريعة الإسلامية، والتخلّي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.

هي شخصية الأمير خالد. ومقابل ذلك، كانت القائمة الثانية برئاسة السيدين «وليد عيسى» و«ابن شامي أو بنثامي» لا تضم إلا الشخصيات والأعيان المتجنسين بالجنسية الافرنسية أو المؤيدين للتجنيس والداعمين له. أما القائمة الثالثة، فقد شملت مرشحين جزائريين غير معروفين بالإضافة إلى إفرنسيين عرف عنهم دفاعهم عن حقوق المواطنين المسلمين، وهما: المحامي - لادميرال- والصحافية «باروخان» مديرة جريدة الأخبار.

ومن المفيد ملاحظة ما رافق الحملة الانتخابية من بيانات تبرز طبيعة الصراع. فقد هاجمت صحيفة - الأقدام- الناطقة باسم «حزب الجزائر الفتاة» بقولها: **«لم يبق في الجزائر متجنّس واحد يمكن أن يشرف أقرانه بتمثيلهم في المجالس، لأن قائمة السيد بنثامي- ابن شامي- قد لمّت شملهم جميعاً» هذا فيما كان الأمير خالد يدعو الناخبين الجزائريين إلى التصويت على «قائمة المرشحين المسلمين غير المتجنسين لئلا يتولى أمورهم المرتدون- الكفرة- أصحاب القبعات- البيريه». وكان يذكر الناخبين في كل مناسبة: «بأن المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب إفرنسيين أو أشخاص ينتمون إليهم. ويستعمل في مخاطبتهم عبارة الاعتزاز بالإسلام، والإعراض عن الجهل والجاهلين التي استعملها الرسول صلى الله عليه وسلم مع هرقل عظيم الروم- والتي كان الأمير عبد القادر يستعملها في مراسلاته مع الماريشال بيجو متحدّياً له- وهي:- السلام على من اتّبع الهدى -» ومقابل ذلك: «كان المرشحون على قائمة بنثامي- ابن شامي- ينددون بالقومية الإسلامية والتنكر لأساليبها والشكوى من خصومهم الذين**

يصفونهم للعامة بالمارقين المرتدين عن الدين».

يمكن فهم محاولة الأمير خالد، وإخوانه المجاهدين، بسهولة ودونما كبير جهد أو عناء، لقد استطاعت فرنسا تكوين تيار جارف، فكان لا بدّ للمؤمنين المخلصين من تكوين سد في وجه هذا التيار، وعدم تمكينه من اقتلاع ما بقي من جذور الأصالة الذاتية الكامنة في الإسلام، وفي الإسلام فقط، وعلى هذا أيضاً يمكن فهم الحوافز التي دفعت بالأمير خالد وإخوانه إلى طرح المطالب التي تؤدي- بمجموعها- إلى تطوير السد القائم بين فرنسا والمسلمين. ولئن طلب الأمير خالد في كل مقولاته معاملة الجزائريين كالفرنسيين، فإن ذلك للتخفيف عنهم من جهة، ولتوفير المناخ أمام بناء القاعدة الثورية الصلبة.

وهذا بدقة ما أبرزه بحث للباحث الجزائري «محفوظ قداش»[1] جاء فيه ما يلي:

«كان نشاط الأمير خالد يرتكز على مبدأ مستقر، ألا وهو الاعتصام بالإسلام، ولهذا المبدأ أثر عميق في السياسة الجزائرية، الماضية والحاضرة، فهو محورها، ولم يكن في الإمكان حينذاك أن يعبر الناس علناً عن الوطنية والقومية السياسية. غير أن الدين وقضية الدفاع عن الشخصية الإسلامية، كانا يفتحان للأمير خالد مجالاً رحباً لإفراغ ما في جعبته.

---

(١) مجلة تاريخ وحضارة المغرب، كلية الآداب، الجزائر، العدد ٤ - يناير-١٩٦٨. بحث بعنوان (الأمير خالد ونشاطه السياسي) للباحث: محفوظ قداش. ص ١٩- ٣٩.

ويجب ألا ننسى أن الإسلام هو الذي بقي طوال عهد الاستعمار الإفرنسي الضمان الأول للشخصية الجزائرية. فلم تشق القومية الجزائرية طريقها إلى الإستقلال، ولم تهمس مطالبها الأولى، إلا بفضل انتسابها إلى العالم العربي - الإسلامي، وأخذ نصيبها من نهضته الميمونة، فكان الأمير خالد في الجزائر رائداً من روادها العظام. فنشر في «الأقدام» عدة مقالات عن المدنية العربية، وطلب إلى الأدباء المسلمين إعداد دراسات خاصة بها وتراجم أقطابها وعلمائها المشهورين لمقابلتها بالاكتشافات الأوروبية الحديثة، التي كاد ظهورها وتطورها السريع بعد حرب ١٩١٤-١٩١٨ أن يخطف أبصار المسلمين، ويضعف إيمانهم بمبادئهم وأعمالهم ومستقبلهم. فانبعثت النهضة في الجزائر العاصمة، فكانت وثبة وطنية، ورغبة شديدة في ثورة كبرى، وأخذ الزعماء يحلمون وقتئذٍ بإنشاء دولة إسلامية عظمى، وإحياء مجد الأجداد وحضارتهم الزاهرة زمن الخلافة في دمشق وبغداد وقرطبة».

وتصدى الأمير خالد لفضح سوءات الاستعمار، وإسقاط الأقنعة عن مزاعم الحضارة الغربية التي حملها الاستعمار الإفرنسي لجزائر المسلمين، فكان في جملة مقولاته بهذا الصدد: «لم يعمل الاستعمار شيئاً لنا أو لأهلنا، فالجوع يقف على الأبواب، وليس لنا إلا أن نركب القطارات ونسلك الطرق والمحطات المخصصة لكبار المعمرين - المستوطنين -. نعم! إنهم ينشئون لنا بعض المدارس في الأكواخ. ولكنهم يقتطعون في نفس الوقت أراضينا، ويسلبون أولادنا، ويغتصبون أموالنا، ويعلّموننا الخمر والميسر، ويحملون إلينا جميع الأمراض والموبقات والرذائل التي يتصف

بها رجال يدعون أنهم متحضّرون. . . وعندما نمرّ بضواحي العاصمة وعند المرور على بعض الدواوير بما فيها الداخلة في المزارع النموذجية، نكاد أن نقطع ونجزم أن فرنسا لا وجود ولا أثر لها في الجزائر منذ (٩٥) عاماً. فليس هناك لا مدارس ولا طرق ولا آبار ولا سدود، ولا أطباء ولا بيطريون ولا مستشارون زراعيون» «. . . إن حقوق الأهالي مهدورة منسية. . . فكأن المسلم الجزائري لا يصلح إلا أن يكون جندياً أو دافعاً للضرائب الباهظة، ولو كلفه ذلك بيع آخر عنزة من ماشيته».

وفي مقولة أخرى:

«. . يقول لنا بعض الأوروبيين: لو كنتم تحت سيطرة الألمان أو الإنكليز لكنتم تقدرون سلوك فرنسا تجاهكم! وأقول: هل هناك، اللهم، جور أقسى من جور فرنسا. . . لا يمكن أن يتمنى المرء بعد هذا الظلم الغاشم إلا الموت. . . ! فإذا كانت سياسة الإدارة الافرنسية قائمة على تقويض اللغة والدين وإفقار الشعب، فقد نجحت كل النجاح: فالشعب غارق في الجهل، والدين ورجاله في محنة، والفقر مدقع».

والأمير خالد، وهو يطالب معاملة المسلمين الجـزائريين كالإفرنسيين، يصرخ مع أفراد حزبه في وجه الاستعماريين: «في هذه الأفريقية، التي تتجه إليها كل الأطماع الشرسة الدفينة، والتي عاث فيها على تعاقب العصور كل نوع جديد من جنود ومرتزقة ومعمّرين وموظفين، أصبحنا نتهم بإثارة الثورة لأننا نقول: إن الناس يموتون جوعاً. ونتهم بعداوة فرنسا ومقاومتها لأننا نطالب

بالمساواة بين خلق الله. . . إذن، فلنكن فوضويين وشيوعيين وأعداء لفرنسا، ووطنيين وكل ما شئتم من صفة، ولكن لنبق رجالاً قبل كل شيء. . .».

ويحذر الأمير خالد الافرنسيين من التمادي في سياساتهم الاستعمارية، فيقول لهم: «أيها الأوروبيون: إن كل الاجراءات التي تتخذونها ضد هؤلاء وأولئك لن تجدي نفعاً، لأن الحوادث المقبلة ستكتسح كل هذا العبث والفساد، ولأن الأجل لذلك قد حل. . . إن الافرنسيين القاطنين بالجزائر، باتوا وهم ينتظرون بمرارة اليوم الذي سيرغمون فيه على شد أمتعتهم وحقائبهم للعودة إلى الوطن الأم. . . فمستقبلهم غامض مجهول، والأفق أمامهم ملبّد بالغيوم والسحب والعاصفة على وشك الرعد والقصف على رؤوسهم، وهم منذ الآن يتألمون من ذلك ويتحسّرون عليه. . . ! وقد حق لهم أن يشتكوا ويتألّموا. . . فأي شيء أعزّ عليهم، وأي ألم أشدّ من مغادرة بلد كانوا يعيشون فيه عيشة الأمراء والأسياد في ثراء واسع بلا كدّ أو تعب، تخدمهم أقوام وأمم من العبيد، دون أملٍ في الرجوع يوماً إلى ذلك الفردوس؟ إني لأشفق على كربهم حقاً، وعلى عدم انبثاق بصيص من نور في أفقهم».

ويرتفع صوت الأمير عالياً وهو ينذر الاستعماريين بما يشبه إعلان الحرب، فيقول لهم: **«الحذر ثم الحذر، اننا دخلنا لأمد طويل في طور من الحروب الأهلية والعالمية والفتن التي لا يدري أحد بعواقبها. فإذا تماديتم في تعسير حياة الأهالي ـ المواطنين ـ بعد يسرهم في أوطانهم، فستكون شدة انفجار ثوراتهم على قدر**

شد الخناق عليهم» ولقد كان هذا التحذير الذي يشبه النبوءة بما سيحدث، مرتبطاً برؤية الأمير خالد ـ الواضحة ـ لمسار خط الاستعمار ، على الرغم من شدة ظلام ليل الاستعمار في تلك الفترة، وها هو يربط خط هذا المسار بمجمل قضية الاستعمار، وذلك من خلال مقولته : «أيها اللبنانيون والسوريون والجزائريون والتونسيون والمغاربة... إنكم عبيد خاضعون لنير بعض السماسرة والبورجوازيين الذين سوّغوا لأنفسهم تدنيس أرض أوطانكم العزيزة. إن لكم في بعض معاقل الحرية في الخارج أصدقاء يقظين... أجل، وقولي لكم هو عين الحق والصدق والأمانة ... سننتقم جميعاً».

وكان لا بد للأمير خالد، في إطار تحركه السياسي، من توجيه غضبه نحو أولئك المتجنّسين الذين كانوا لا يؤيدون مطالبة الجزائريين بالتمثيل النيابي، وظهر ذلك في تعامله ـ على سبيل المثال ـ مع «مسيو صوالح» الذي وصفه: «بالخيانة لبني جلدته، والكفر والارتداد عن دينه. وقال عنه: إنه يعتقد أن تجنسه وكفره، وقطع الصلة بينه وبين ملّته، وأكل لحم الخنزير، ولبس القبعة أو البرنيطة، كل ذلك يخوّله صفة الإفرنسي النبيل. فمثله كمثل الوطواط، لا هو عصفور ولا هو فأر، إنما يتجسّم في خلقه الرياء والنفاق، ولن يجد إلا اللعنة والخزي، أينما ولى وجهه».

والمعروف ـ في الجزائر ـ عن «مسيو صوالح» هذا، أنه لم تبق له في تلك الفترة أية علاقة مع إخوانه الجزائريين. فكانت جريدته «الناصح» تعتبر لسان حال الإدارة الإفرنسية. وكانت الولاية العامة

هي التي تتولّى تغطية نفقاتها ومصاريفها. وحدت الوقاحة «بمسيو صوالح» أنه بات يجادل في مبدأ تمثيل المسلمين في مجلس النواب الإفرنسي ذاته. فكان يتساءل كمن لا يعلم ولا يدري شيئاً بقوله: «هل هذا التمثيل ممكن؟ وهل هو ناضج قد أتى أوانه؟».

وقدر ما كان يهتم الأمير خالد بكبار الأمور المتعلقة بالسياسة الاستراتيجية، فقد كان يظهر قدراً مماثلاً من الاهتمام بشؤون مواطنيه الصغرى: «فهو يعمل قدر استطاعته من أجل التطوير الاجتماعي للمسلمين، مثل إنارة «حي القصبة» في الجزائر العاصمة، وجلب المياه النقية إلى المساكن، وإنشاء مراكز صحية، وإغلاق دور البغاء بالقصبة، ومقاومة شرب الخمور والكحول، وتوسيع مقبرة «سيدي محمد» وغير ذلك. وتضمنت جهوده دعم المزارعين وإرشادهم، وعتقهم من ربقة الاستعمار، ولم تكن مطالبته بفتح المجال للعمال من أجل العمل في فرنسا إلا بهدف تحرير العمال من سيطرة المستعمرين ـ الكولون ـ وتطويرهم اقتصادياً واجتماعياً وكان الوحيد من العائلات العريقة الجذور الذي رفع صوته بقوة ضد نظام الرعوية البغيض.

وعلى هذا الأساس طلب «يوسف حمدان» الأمين العام للأخوة الجزائرية، ـ وهو تنظيم شيوعي ـ إلى المواطنين بنداء حار: «أن تتم إعادة الأمير خالد إلى وطنه وإماطة اللثام عن أصدقائه القدماء الذي دفعتهم السلطة الاستعمارية في الجزائر للوقوف ضده».

وبسبب ذلك، تعرض الأمير خالد، في جملة ما تعرّض له من اتهامات، اتهامه بالشيوعية، وقد سبق في عرض سيرة الأمير

الإشارة إلى رفضه الخضوع لهيمنة الشيوعيين، أو تسليم قضية بلاده لغير أبنائها معتمداً في ذلك على القدرة الذاتية للعالم العربي الإسلامي، وتناقض هذه القدرة الإسلامية مع معطيات العقيدة الشيوعية.

غير أن ذلك لم يمنع الأمير خالد من الإشارة إلى السبب الذي يدفع اليائسين المسلمين من التعلق بأي أمل يخرجهم من مأزقهم، فقال في ذلك: «إن المسلمين اشتراكيون وتعاونيون واتحاديون بالطبع، كما تدل على ذلك بيئتهم وعيشتهم، ولكن لم يكونوا متطرفين أبداً. وإذا كان إلى يومنا هذا عدد كبير منهم قد انقادوا إلى النظرية الشيوعية واعتنقوا مذهبها. فالسبب الجوهري في ذلك هو السياسة الحمقاء التي يمارسها الولاة والعمال الإفرنسيون في الجزائر والتي يتضاعف فيها يوماً بعد يوم عدد الساخطين والناقمين».

وأبرز الأمير خالد أسباب ما يحيط به من بؤس، وما يعانيه مواطنوه. فنسب ذلك إلى الاستعمار وإدارته وأساليبه، وفضح طريقة الاستعماريين في الاستحواذ على الأراضي الخصبة، وذكر أن ثروات المعمّرين الطائلة لم تأتهم من عمل المحاريث والأدوات الزراعية فقط، وإنما من عرق الفلاح الجزائري وجهده. وقارن بين دخل المعمرين الذين كانت أرباحهم تبلغ الملايين، وبين أجور الفلاحين المسلمين التي كانت تتراوح بين ٢ و٤ فرنكات في اليوم. فصبّ جامّ غضبه على المسؤولين عن ذلك.

كما انتقد بقسوة الإدارة الإفرنسية في الجزائر على تقصيرها

وتهاونها. وانتقد أيضاً قلة نواب المسلمين والممثلين الجزائريين في البلديات ووفرة عدد الموظفين الأوروبيين فيها بحيث كانوا يبتلعون وحدهم موارد ميزانيتها كلهـا.

وطرح الأمير خالد أيضاً «وضع البلديات العسكرية، فندّد بالتعسّف والإرهاب فيها، وكان يعتمد في كثير من الحجج على مقولات الأوروبيين ذاتهم، مستفيداً في ذلك من التناقضات بين القيادات الإفرنسية ذاتها وبين القيادات الاستعمارية في الجزائر، والحكومة الإفرنسية في باريس. ومن ذلك ما قاله أحد الولاة الإفرنسيين القدامى: «إن تطبيق الحضارة على الجزائريين في بعض النواحي معناه الزيادة المطردة في الضرائب والغرامات ونهب أموالهم وأخذها غصباً وتجريدهم من أملاكهم والوصول بهم إلى الخراب والهلاك».

٢ـ من الجد عبد القادر إلى الحفيد خالد

عملت الإدارة الاستعمارية في الجزائر، وهي تحكم قبضتها على الوطن الجزائري أرضاً وشعباً، على تشويه سمعة الأمير عبد القادر وذلك على نحو ما فعلته مع كل القيادات الجزائرية المتتالية ضمن إطار الحملة الشاملة لتدمير قواعد الصمـود، وفصل الجماهير عن قياداتها، وتدمير الجماهير وقياداتها معاً بعد ذلك حتى تفرغ الساحة من كل زعامة دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وقد أدرك الأمير خالد ذلك لدى انتقاله بصحبة والده وأفراد عائلته من دمشق إلى الجزائر. فكان لا بد له من التصدي لتصحيح المواقف الخاطئة والأفكار المشوهة، ولهذا لم يعد من الغريب عليه أن يحاول الإفادة من كل موقف للتذكير بأعمال جده العظيم، والإشادة بجهوده ومنجزاته، والتذكير بتضحياته ومعاناته. ولم يكن هدف الأمير خالدـ يقيناًـ التأكيد على رابطة عصبية كتلك العصبية الجاهلية، بدلالة عدم وقوفه إلى جانب أقاربه في المواقف التي

تتناقض مع هدفه السياسي.

وهكذا ـ وعلى سبيل المثال ـ فعندما نسب إليه سلوك أقاربه من أمثال خاله الأمير علي باشا وابن عمّه الأمير سعيد من أعضاء اللجنة الإسلامية لاستقلال الجزائر وتونس، المنشأة في برلين في شهر يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩١٦. رد الأمير خالد على ذلك بقوله: «بأنه يطلب ألا يحاكم إلا على نشاطه السياسي فقط، وعلى أعماله وحدها، لا على أعمال أقربائه». ومن هنا يظهر أن تركيز الأمير خالد على سيرة جده إنما كان بهدف تحقيق ما يلي:

١ ـ ربط وحدة الجهاد على أرض الجزائر في نسيج متصل.

٢ ـ الالتزام بالقيم والأهداف التي جاهد في سبيلها الأمير عبد القادر والتي يسير عليها هو أيضاً باعتبار أنها تشكل القاعدة الثابتة والصلبة للجهاد ضد الحملة الصليبية الجديدة.

وليس من الغريب أن يردد الأمير في كل مناسبة على أسماع مواطنيه العبارة التالية: «لا تنسوا أن آباءكم قد هبّوا للنضال لأول إشارة من جدي الكريم».

وعند هذه النقطة، نقطة الجهاد والنضال يلتقي الجد والحفيد في قضية الدفاع عن الإسلام والمسلمين، في الجزائر المجاهدة خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة، وقد تكون ملاحظة هذا الخط المشترك واضحة من خلال المواقف المعروفة والتي يمكن استقراء بعض ملامحها عبر النماذج والأمثولات التي لا تشكل في كل الحالات إلاقليلاً من كثير، ووجيزاً من ملحمة متطاولة تتجاوز في

مضمونها وأهدافها كل الحدود.

كانت الفكرة الشائعة، والتي طالما روّج لها الاستعماريون في فرنسا: «بأن جماهير المسلمين لا تزال تعيش في غياهب الجهل، وهي بعيدة كل البعد عن- نور الحضارة الأوروبية. فالمسلمون متخلفون جداً، منعزلون بأنفسهم بسبب تعصبهم الديني، الذي لا ينسجم مع مطالبتهم بالحصول على حق التمثيل السياسي والاجتماعي على قدم المساواة مع الإفرنسيين، وعلى هذا فإن منحهم مقاعد النيابة أو عضوية مجلس الشيوخ هو أمر سوف لا يجديهم نفعاً، وهم في حاجة أكيدة إلى زيادة في التربية والتعليم- الإفرنسي- حتى تصبح لديهم القابلية لفهم المدنية الأوروبية، ويصبحوا قادرين على اكتساب الأساليب الحديثة للتنمية الاقتصادية وتطبيقها. وقد يطالب نوابهم باستقلال الجزائر- باسم مبادىء ويلسن- في الحين الذي تباع فيه نساؤهم رقيقاً».

ويتصدى الأمير خالد للرد على هذه المقولة، بنخوة الرجل العربي، وإيمان الإنسان المسلم، فيقول: «لقد أفاد المسلمون أوروبا إلى حد بعيد جداً بحضارتهم ومدنيتهم. وإذا كانوا متأخرين الآن، فلأن (٣٠) ألفاً على الأكثر من أصل خمسة ملايين جزائري يترددون على المدارس. ويمكن للجزائريين على غرار السنغاليين، الذين اعتبروا مواطنين إفرنسيين مع احتفاظهم بنظام أحوالهم الشخصية الإسلامية، أن يكون لهم ممثلون في مجلس النواب. وأنه لا جدوى من الحديث مع الوطنيين الجزائريين عن أساليب التنمية، ما دام هناك استمرار في إحداث مراكز جديدة

للاستعمار، وما دام تطبيق قانون- طورانس- مستمراً[1].

أما ما قيل عن المرأة المسلمة بأن الصداق الذي يؤديه لها زوجها إنما هو ثمن شرائها... ففي بلادكم أنتم أيها الأوروبيون، تشتريكم نساؤكم. وفي أوروبا كلها تعقد زيجات المنفعة والمتعة، وفيها كلها لبس وإكراه. وكذلك يشاهد المرء اليوم في شوارع باريس فتيات يكاد عمرهن لا يتجاوز (١٢) سنة، وهن يتعاطين البغاء جهرة...

وأما بالنسبة لقضية الربط بين التعليم والتمثيل، فالأمر المعروف هو أن الاستعماريين الأوروبيين وأعوانهم فضلوا أناساً جهلة عينوهم تعييناً- في الانتخابات- على المثقفين المسلمين المخلصين والذين كان الشعب يريد انتخابهم. فحالوا دونه ودون ذلك. واتهموا هؤلاء المثقفين بالوطنية المتعصبة، وبالنزوع إلى الاستقلال التام. والحال أن الأوروبيين هم الذين يطالبون باستقلال الجزائر الذاتي- ليتحكموا بالمواطنين المسلمين، وليستأثروا بخيرات البلاد- بينما يكتفي النواب المسلمون بالمطالبة بربط العمالات الجزائرية الثلاث إلى العمالات الإفرنسية، وجعلها سواء بسواء معها في كل الشؤون».

وقرأ الأمير خالد- وهو في منفاه بسوريا سنة ١٩٣٤- مقالاً مهيناً

---

(١) جريدة الأقدام ٩ حزيران- يونيو- ١٩٢٢. وقانون طورانس، هو القانون الذي يتم بموجبه تحديد ملكية المسلمين. غير أن عقد الملكية الذي كان بيد المسلم الجزائري لم يكن يحميه من قيام المعمّر الأوروبي بالاستيلاء على أرضه.

بالرسول صلى الله عليه وسلم ـ كتبه صحفي إفرنسي ـ وتعرّض فيه أيضاً لأزواجه رضي الله عنهن، فوجّه إليه الأمير برقية شديدة اللهجة يخبره أنه مسلم غيور على دينه، وأنه من سلالة ذلك النبي العظيم، ويقول فيها أنه يترك له الخيار بين اثنين: إما الاعتراف علناً بذنبه، وإما المنازلة بالسلاح. فأجاب الصحفي، وهو المسمى ـ بيير ماريل ـ الأمير برسالة اعتذار[1].

هنا يمكن العودة إلى مواقف الجد ـ الأمير عبد القادر ـ يوم اجتمع عدد من القسس في فرنسا، ووجهوا إليه أسئلة عديدة، منها السؤال التالي:

«إن دعوة محمد اكتنفها الغموض من جميع جوانبها، وإن العرب بوجه عام، والشرقيين منهم بوجه خاص قد كابروا، وادّعوا أن دعوة محمد دعوة يقرها العقل والمنطق». ورد الأمير عبد القادر بالتالي:

«لم تكن رسالة محمد دعوة تهويس وإسعاف، ولكنها دعوة اتساع أفق وشمول نظر، فاستطاعت بذلك تلبية حاجة البشر كافة، من خاصة وعامة، وذلك لأنها الرسالة الوحيدة بين الرسائل التي لا مسخ فيها ولا إسفاف، ولا غش ولا إجفاف، وهي فوق هذا وذاك بدأت باسم الله الرحمن الرحيم. وختمت بأنه ربّ العالمين. وجاءت رسالة الإسلام في وقت كان العالم كله في تأخر من جميع الوجوه، دينياً وعلمياً ومدنياً وسياسياً.

---

(١) جريدة الدفاع ـ الجزائرية ـ ١٨ أيار ـ مايو ـ ١٩٣٥.

فلم يمرّ قرن واحد، حتى أوجدت للعالم كله ديناً قيّماً وعلماً محكماً ومدنية سعيدة وسياسة رشيدة، فنفخت في الإنسانية روحاً جديدة، لا تقبل الفناء، ما دامت الأرض والسماء. فهي كالينبوع الذي تفجّر في أرض وفاضَ على غيرها، فأحياها بعد موتها. وكان ذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم. ولا تقف صفات الإسلام عند هذا الحد في الصفات التي تتميز بها الديانات والرسالات، بل كان من أهم صفاته أنه دين الهداية إلى الحق، والارتفاع بقيمة العقل من الانسياق وراء المعميات والخوارق الغريبة عن الطبيعة المدنية في الاقتناع والتصديق.

واستمرت رسالة الإسلام، تغزو الممالك والبقاع، وأخذت راية الدين الحنيف ترفرف على البلدان والأمصار، وتغلغلت دعوة النبي العربي في أوروبا وغيرها من البلاد التابعة للديانة المسيحية، وعزّ على الكنيسة أن ترى دين محمد يعلو على كل دين ويدحض كل فرية وكل دعوة تقوم على الزيف والأباطيل. فجنّدوا لها إرسالياتهم التبشيرية، وبعثروها في الممالك والأصقاع، ظانّين أنها تجدي مع رسالة من عند الله.

وحاول مبشرو أوروبا أن يصفوا الإسلام بالنقائص، فمنهم من قال: إن دعوة محمد استهوت الناس حسب غرائزهم، وإرضاء أثرة المنافع والثروة فيهم. وفات هؤلاء أن الإسلام جاء لتنظيم حياة الناس. وزعم فريق آخر منهم، أن الإسلام لم يكن يريد بدعوته غير الشهرة الشخصية والحياة والسلطان، ويقصدون بذلك محمداً صلوات الله وسلامه عليه.

وفات هؤلاء أيضاً أن رسالة محمد جاءت مليئة بالرحمة والبر والحنان وأن صفاتها صفات الحكمة والخير، وأنها اتّسمت بأهداف سامية لا تمت إلى طلب السلطان والجاه. وفريق ثالث من هؤلاء، زعم بكل سخافة وحمق أن الطمع في الأقاويل تبطل هذه الدعاوى وتنقضها. وجلية الأمر أن محمداً لم يكن كغيره، يرضى بأوضاع كاذبة، أو يسير تبعاً لاعتبارات باطلة، أو يقبل أن يتّسم بأكاذيب وأباطيل زائفة، فجاء نتيجة لذلك صوته منبعثاً من الطبيعة ذاتها. ولهذا وجد آذاناً صاغية، وقلوباً واعية، فانتشرت رسالته، وعمّت الناس كافة. وتلك هي رسالة السماء، قام بها خير رسول وخير إنسـان»[1].

وعاد القسس لطرح سؤال آخر: «لماذا يحفظ العرب القرآن؟ مع أن هذه الطريقة تؤثر كثيراً على عقول الناس، وبخاصة الصغار منهم، وهذا الاجراء سيكون أثره السيء على النشء الجديد. وأجاب الأمير عبد القادر:

«إن هذا السؤال غريبٌ ومتسم بالعصبية، وإني لأفهم الأسباب التي تدفعكم إلى هذا النوع من التفكير، ولو أنكم واجهتم الحقيقة كما يجب أن تواجه لأدركتم أن حفظ القرآن له مميزاته. ومما لا شك فيه أن الحفظ من أهم الأسباب لاستدعاء الفهم. فإنما طلب الفهم والإدراك إنما يكون عند ظهور الحاجة إليه. وعند الإحساس بعدم الفهم، وحينئذٍ يلجأ الحافظ إلى السؤال عن معنى ما سمع أو

(١) تاريخ الجزائر- تأليف الأستاذ مجاهد مسعود- الجزء الأول- ص ٣٧٩- ٣٨٩.

ما حفظ من الدين، يظن أنهم يعرفون ذلك الذي خفي عليه. وعلى ذلك يكون حفظ آيات القرآن من أعظم الدواعي إلى دراستها وطلب معرفتها.

وكثير من العلماء الأعلام الذين حفظ التاريخ آثارهم، وجرى ذكرهم في الخافقين، وكانت لهم اليد الطولى في الدرس والإفادة والتأليف، وخدمة العلم والأدب، كانوا من أولئك الذين لقنوا القرآن وهم صغار أحداث لم يبلغوا رشدهم، وكانوا هم الذين فهموا كتاب الله واجتهدوا في تأويله، واستنبطوا منه الآداب والأحكام، وأصبحوا أئمة يستضاء بنورهم، ويهتدى بهديهم وقد خدم كثير منهم الدين، وأحيوا علوم اللسان، وحذقوا كثيراً من ألوان المعارف، وأصبحوا بها مضرب الأمثال.

لقد فتح القرآن الكريم لكثير من النابهين باب النبوغ، ولم يعطل لواحد من الذين عنوا به، وأقبلوا عليه، ملكة من الملكات، بل إنه هو الذي نبّه فكرهم، وشحذ عزائمهم، وجعل لهم ذكراً في العالمين. وكان البيت المسلم يحرص أشد الحرص على أن تلقى فيه آيات القرآن ، يسمعها الرجال والنساء والولدان كل صباح، لا يكاد يخلو من ذلك بيت من بيوت المسلمين. وكان التنادي في الإغراق على قراء القرآن ومحفظيه للأحداث مضرب الأمثال. كما كان الولدان أنفسهم يتنافسون في حفظه ويتبارون في تلاوته.

كان ذلك من تقاليد المسلمين، حتى سرت عوامل الضعف وتتابعت الأحداث، ووفد الاستعمار على بلاد المسلمين، مختفياً

وراء ما يزعم من أصول التربية الحديثة، وكأن هذه التربية شيء غريب عن الإسلام والمسلمين، وكأنه لم يكن في هذه الأمة مفكرون في أصول التربية، نظروا في أسسها، وشرحوا أهدافها، ووضحوا مناهجها، ولذلك فإن هذه التربية الحديثة لا تستقل على هؤلاء الصبيان شيئاً إلا أخذهم بحفظ كتاب الله، وتنشئتهم على هداه، وما أسرع ما استجاب ضعاف النفوس لهذه الدعوة، غير ناظرين إلى ما تخفي هذه الدعوة وراءها من عمل الاستعمار على المباعدة بين ناشئة هذه الأمة، وبين المأثور الصالح من تقاليد السلف وأصول العقيدة، ولن يتمكن العرب من فهم دينهم إلا إذا اهتموا بالقرآن الاهتمام التام.

إن القرآن هو أسمى الكتب السماوية التي تبدو فيها سمات الرقي جلية ناصعة مهما سخر أولئك السذّج المتعصبون لآلية العصر، والمتذيلون للمدنية المادية التي تقوم على أساس الغرائز والتي لا بد أن تهوي في العاجل القريب إلى التلاشي والفناء. بل قل: إنها بدأت تسير في طريق الفناء بخطوات واسعة، لن تغيثها منه سلطة الاختراعات، ولن تنجيها قوة الحديد والنار.

حقاً إن ما يحتويه القرآن بين ثناياه من إمارات السمو وعلائم الكمال لهو خليق بالدرس والتأمل. ولم لا؟ ألسنا في الوقت الذي نرى فيه أنصار المدنية المادية، وأشياع الحرية الزائفة، يوغلون في الظلم والجشع والكذب والنفاق، نشاهد مبادىء هذا الكتاب تنتصب وسط الدائرة الجهنمية المؤلمة من الآثام والجرائم منارة عالية بها بعد الطبيعة تشع من ثناياها الأنوار السماوية، وتنبعث من

خلالها الأصوات الأبدية، هاتفة باسم الحق، مؤيـدة كلمة الفضيلة، ناطقة بقداسة الشرف واحترام العدالة والإنصاف، ولا تكاد هذه الأنوار تبدو، حتى تغشى عيون الآثمين ، ويخطف سنا برقها أبصار المجرمين، ولا توشك تلك الأصوات أن تهتف حتى ترتجف منها قلوب الظالمين. وترتعد لها فرائص المنافقين.

ويحس أولئك وهؤلاء في أفئدتهم بالرهبة من السماء، تهددهم وتنذرهم بالويل والثبور، وعندئذ يحنقون على أهل هذه التعاليم القوية الكاشفة عن تضليلهم ، والفاضحة لتغريرهم، ويودون أن يمزقوهم شذر مذر ليزول سلطانهم، ويتزلزل كيانهم، وعندئذٍ لا يجدون أمامهم أنجع من وسائل الدسّ والتفريق، ولا أنجح من بثّ الشقاق والتمزيق. ولا أحدّ من سيف الاغراء والاغواء، وتملّك المطامع، والتزلّق إلى الأهواء. وإنشاب أظافر الاستعمار في بلادهم، والهيمنة على مواقفهم، والتسلّط على مواردها ومصادرها حتى يستذلّوا فيخفتون بهذا الاستذلال ذلك الصوت الذي يروعهم نهاراً ويقض مضاجعهم ليلاً.

ولكن لو أن المسلمين أخلصوا لدينهم، واتّبعوا تعاليم كتابهم، وتخلّقوا بأخلاق نبيّهم، لسخروا من كل إغراء، ونظروا إلى المثل الأعلى المرسوم في قرآنهم، وتطلّعوا إلى السمو المتمثّل في كل آية. وأيقنوا أن هذا الكتاب، شأنه أن يقودهم إلى الحرية والسعادة. بل إلى الرفعة والسيادة. ذلك بأنه إذا انتصرت في قلوب المؤمنين روح الخير التي تمثل الألوهية على الأرض، تعهدت هذه الروح العلائق بين الإنسان وربّه بالتقوية والإنماء.

ومتى تفرقت تلك العلائق، جعلت النفس المؤمنة تتلقى أوامر السماء بهيئة نقية صافية، ثم تمليها أولاً على حياتها العملية الخاصة، حتى يطبق العلم على العمل، فتحقق الحكمة: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتيَ خيراً كثيراً، وما يذكر إلا أولو الألباب».

فإذا تمّ للمؤمن ذلك أفاض تلك الأوامر الإلهية على بيئته ومجتمعه، وقد تتسع هذه الدعوة حتى تعم الإنسانية جمعاء، وإذ ذاك تصلح حال الدنيا ويسودها السلام وتشملها العدالة. ويحل الرضاء محل النزاع، وتحل المحبة محل البغض والحفيظة، ومن آيات ذلك أن الأوامر الإلهية كانت منذ غابر العصور ولا تزال وستظل، تقود بني الإنسان إلى الفلاح والكمال إذا وضعوها موضع الاحترام والعناية والتطبيق، ولكنها تشهد دمارهم وفناءهم إذا هم سحبوا عليها ذيول الإهمال والنسيان.

فالقرآن إذا هو روح الإسلام الذي أشع ولا يزال يشع في الوجود، وهو قلبه الذي ينبض بالحياة، وعقله الذي به يفكر ويتأمل، والذي ضمن له ذلك الامتياز على جميع ما عرفته البشرية من أديان، والذي أفاض تلك المبادىء السامية الخالدة. ويشتمل القرآن على كل خير الإنسانية وعوامل رقيها وتقدمها، محتوياً على جميع عناصر الصلاحية لكل الأزمنة، والأمكنة والبيئات والمجتمعات على اختلاف نزعتها، وتباين مشاربها، مما حقّق لنبيه أن يكون خاتم الأنبياء والمرسلين. وجعل رسالته غاية الغايات ونهاية النهايات، وأسند إليها الكلمة الفاصلة، والقول الحاسم في جميع التشريعات الفردية والعلائق الأسرية والقوانين

المدنية والأنظمة الدولية ، والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية السلمية والحربية والمعاهدات السياسية. وبالإجمال كل ما يحتاج إليه الفرد أو الأمة، في الحياة الخاصة أو العامة.

إن القرآن هو نظام عالمي واقعي موحى ، فهو ينظم تطبيق كل حادثة من أحداث الوجود وشرحها وتقديرها. إنه بالنسبة إلى جميع المؤمنين بمثابة ذاكرة قد أعدت أتم الإعداد. أو مذكرة إحصائية للمفردات اللغوية أو قاموس من القواميس له. وهو بالنسبة إلى كثيرين أيضاً كتاب للتعريفات المضمونة والقابلة للتطبيق دائماً. إنه مجموعة من اللغات للأفعال العملية وللتأملات الباطنية التي تركّز الانتباه في البراهين على المجد الإلهي وقوة الله. والقرآن هو الذي يقوم بدور تبسيط مشكلة منهج الحياة أمام المؤمنين. لأن هذه المجموعة من القوانين الموحاة هي التي تغذي الذاكرة، وتحل عقال العمل دون أن يكون لدى الفكر حاجة للتردد. ويكفينا اعترافات بعض النصارى الذين درسوا الإسلام.

يقول مستشرق: «حسب هذا الكتاب جلالاً ومجداً أن الأربعة عشر قرناً التي مرّت عليه، لم تستطع أن تخفف ولو بعض الشيء من أسلوبه الذي لا يزال غضاً كأن عهده بالوجود أمس».

ويقول مستشرق آخر: «ولقد أتى محمد بكتاب تحدّى به البشر جميعاً أن يأتوا بسورة من مثله، فعاقهم العجز وشملتهم الخيبة وبهتوا أمام ذلك الإحراج القوي الذي أغلق في وجوههم كل باب».

ويقول مستشرق ثالث: «لقد تحدى محمد الإنس والجن أن يأتوا بمثله، وهذا هو برهان رسالته بالمعنى الكامل. ولم يكن الأمر في القرآن يتعلق بقيمة أدبية استثنائية، فان محمداً كان يحتقر الشعراء. ودفع عن نفسه أن يكون واحداً منهم».

هذا هو مجمل آراء فريق من العلماء الذين يبتغون من بحوثهم مرضاة العلم في ذاته، ويقصدون وجه الحقيقة حيث كانت فلا يخرجون عنها. غير أن هناك فريقاً آخر من الباحثين الغربيين يخضعون في بحوثهم لأهواء شخصية أو مطامع فردية أو أهداف سياسية أو تعصبات دينية تعميهم عن الحق وتضلهم عن الصراط السوي، فهم حين يدرسون القرآن دراسة عميقة ويتأملون في مبادئه الأساسية وعناصره الأولية تأملات دقيقة، يتبينون ميزاته التي لا نظير لها في أي كتاب سماوي آخر، نراهم بدلاً من الإشادة بهذه الحقائق الناصعة، يسارعون فينظرون إلى بني جلدتهم بأن القرآن كتاب خطير، لأنه اشتمل على مبادىء يمكن أن تقيم الدنيا وتقعدها، وذلك إثر اليقظات الإسلامية التي أصبحت تطل من الشرق والغرب. ولقد خاف هؤلاء أن تكون هذه اليقظات الإسلامية، والحركات الاستقلالية هي أشعة من تباشير الصباح لمستقبل العالم الإسلامي الباسم، وحملة شعلة المعرفة والنور وتطبيق شريعة الله .

ذلك هو مشعل النور الذي استمر الأمير عبد القادر في حمله وهو في غياهب سجنه (في سارية امبواز بفرنسا ـ حيث أقام أربعة سنوات ١٨٤٧ـ ١٨٥١) ثم تناقل الأبناء والأحفاد في رفع هذا

المشعل حتى جاء الأمير خالد، فقام بأداء دوره مدافعاً عن الإسلام والمسلمين، حتى مضى للقاء ربّه راضياً مرضياً. غير أن جهده بقي حديث الأجيال. وجاء من بعده سلف تابعوا رفع مشعل النور. ولعل أصدق ما يطبق على وصف حال الأمير خالد، قوله تعالى لرسوله الكريم الذي هو أسوة حسنة للناس أجمعين، وإماماً هادياً للمسلمين، ونموذجاً لما كان - ويكون عليه - الرسل والصديقون والمجاهدون في سبيل الله، وفي سبيل رسالته الخالدة أبداً على الدنيا - مادام في الدنيا صوت للمسلمين، قوله تعالى:

«وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنونَكَ عَن الذي أوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَينا غَيْرَهُ، وَإذاً لاتّخَذُوكَ خليلاً * وَلَوْلا أن ثَبَّتْناكَ لَقد كِدْتَّ تَركَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَليلاً * إذاً لأذَقْناكَ ضِعْفَ الحياةِ و ضِعْفَ المَمَات ثمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنا نَصيراً * وَإنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأرْض لِيُخْرجُوكَ مِنها وَإذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلاّ قليلاً * سُنَّةَ مَنْ قَدْ أرسلْنا قبْلَكَ مِنْ رُسُلِنا وَلا تَجِدُ لِسُنَّتِنا تَحْويلاً»[١]

---

(١) سورة الإسراء - الجزء الخامس عشر - الآية ٧٢ - ٧٦.

قـراءات

١ ـ رسالة الأمير خالد الى المؤتمر العربي الأول.
٢ ـ في رثاء الأمير خالد.

(١)

الأمير خالد والمؤتمر العربي الأول

انعقد المؤتمر العربي الأول في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية ـ بشارع سان جرمان ـ في باريس وذلك في الفترة ١٨ـ ٢٣ حزيران ـ يونيو ـ ١٩١٣، بهدف مقاضاة الدولة العثمانية في حقوق العرب ـ في ظل الخلافة العثمانية ـ. ولم تكن الجزائر المجاهدة غائبة عنه، إذ كان من المتوقع أن يحضره الأمير خالد، حيث وجهت إليه الدعوة للمشاركة فيه، غير أن الأمير خالد كان في هذه الفترة مشغولاً بالاستعداد للسفر إلى دمشق، ولم يترك الفرصة تفوت دون أن يسجل موقف الجزائر في المؤتمر، فبعث بالرسالة التالية التي تليت في الجلسة الختامية:

الجزائر ـ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣١.

إلى السادة الأفاضل العظام أعضاء المؤتمر العربي

اتصلت بدعوتكم لأبناء الأمة العربية بكل فرح وسرور. وأدعو الله من صميم الفؤاد أن يثبت سعيكم، وإني واحد منكم قلباً وقالباً. وما دامت الأفكار شريفة، والمقاصد عفيفة فلا شك من النجاح. وأخبركم بأن دعوتكم كان لها صوت رنان، وقد انتشرت في جميع الآفاق. وأتتنا الجرائد الشرقية والغربية بما يسر الخاطر، ويبعث على الأمل بنجاح هذه النهضة العامة، ولا شك في أن

الدولة العثمانية توافق على طلبنا بتحسين الإدارة الداخلية، حتى ترقى سوريا في أوج المعالي. وبترقيتها تكون نتيجة حسنة للدولة العلية. هذا مع أن المراد عدم الخروج من تحت سلطتها فالمولى يوفّق الجميع لما فيه صلاح الوطن والأمة. وكنت أود أن أحضر بنفسي في مؤتمركم العظيم، ولكنني مشتغل بالسفر إلى زهرة سوريا، منشئي ووطني دمشق. وهنالك أقف حسب طاقتي بما هو واجب على كل وطني غيور. والسلام.[1]

خالد

ابن الأمير الهاشمي الحسني

حفيد الأمير عبد القادر

---

(١) الجزائر والأصالة الثورية- صالح خرفي- ص ٩١.

(٢)

في رثاء الأمير خالد

الجزائر المجاهدة ترتدي السواد حداداً على الأمير خالد، ويقيم شعب الجزائر المجاهد احتفالاً تأبينياً، يقف فيه الشاعر الجزائري المجاهد ـ محمد العيد ـ ليلقي قصيدة في رثاء أخيه المجاهد (الخالد) بما قدمه لشعبه (تحت عنوان يا بلاداً)[١].

يا بلاداً، يخزى الكرام عليها
ويعز الأسافل الأوغاد
يا بلاداً، يطوى الجميل وينسى
العهد فيها، ويخلف الميعاد
يا بلاداً، لا يثبت الرأي في شيء
عليها، ولا يدوم الوداد
يا بلاداً، يلقى النبوغ بها الشؤم
ويسعى في قتله الحساد
يا بلاداً، ما للزعامة فيها
قوة، أو لزاعميها اتحاد
لا تسومي آسادك الغلب ضيماً
فمن الضيم تأنف الآساد

(١) من قصيدة محمد العيد التي ألقيت سنة ١٩٣٦ في تأبين الأمير خالد ـ في (صفحات من الجزائر) الدكتور صالح خرفي ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ـ ١٩٧٣.

إكتفي في البرور مني يا أرض
بشعر به يجيش الفؤاد
ذي معان، أبيها مستجيب
وقواف، عصيها منقاد
كل جهدي عليك قول مقفى
كل مالي يراعة ومداد
إنا مهما بكاك مني (امرؤ
القيس) وحيا حماك مني (زياد)
لست أجدي عليك. يا أرض
ما يجدي عليك النجار والحداد
غير حي على البسيطة شعب
ليس فيه صناعة واقتصاد

مراجع البحث الرئيسية

١ـ الجزائر الثائرة (جوان غيلسبي) دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦١.

٢ـ حياة كفاح (أحمد توفيق المدني) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ـ ١٩٧٧.

٣ـ الجهاد الأفضل (عمار أوزيغان) دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦٤.

٤ـ الجزائر والأصالة الثورية (صالح خرفي) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ١٩٧٧.

٥ـ مجلة تاريخ وحضارة المغرب (كلية الآداب ـ الجزائر) العدد ٤ يناير ١٩٦٨.

6 - LA DECOLONISATION 1919 - 1963 (HENRI GRINAL) LIBRAIRIE ARMAND COLIN: 1965.

7 - POLITIQUES COLONIALES DU MAGHREB

(CHARLES - ROBERT AGRON) PRESSE UNIVERSI-
TAIRES DE FRANCE 1972.

8 - HISTOIRE DE L'ALGERIE CONTEMPORAINE (CHARLES - ROBERT AGRON) QUE SAIS - JE. NO 400. PRESSE UNIVERSITAIRES DE FRANCE- 1969.

محتويات الكتاب